التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي 2011-2016

THE POLITICAL CHALLENGES AND THEIR IMPACT ON THE ARAB SOCIAL SECURITY 2011-2016

إعداد الطالب:

أسامة أحمد محمد الشركسي

إشراف:

الدكتور محمد بني عيسى

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

آب، 2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ب

التفويض

أنا الموقع أدناه **أسامة أحمدامحمد الشركسي** أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: اسامة احمد امحمد الشركسي

التوقيع:

التاريخ: 16 / 08 / 2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة "التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي 2011-2016" وأجيزت

بتاريخ: 16 / 08 / 2017

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
الدكتور محمد بني عيسى	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	.....
الأستاذ الدكتور عمر الحضرمي	رئيساً	جامعة الشرق الأوسط	.....
الدكتور حسن المومني	عضواً خارجياً	الجامعة الأردنية	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلق رسول الله

أشكر الله تعالى وأحمده، في استكمال هذه الدراسة على هذا الوجه

كما أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير

لمن أشرف على رسالة الماجستير،

سعادة الدكتور الفاضل / محمد بني عيسى

فقد كان لي نعم الناصح الأمين أفاض عليّ بعلمه وشملني بفضله وسماحته

أبقاه الله ذخراً لطلبة العلم

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة، أساتذتي الكرام، للتفضل بقراءة رسالتي المتواضعة

ومناقشتها

ولن أنسى أن أتقدم بفائق الشكر والاحترام إلى جامعتي القيّمة

جامعة الشرق الأوسط

وفي النهاية أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من مدّ لي يد العون في مسيرتي العلمية

جزاهم الله عني كل خير

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى قدوتي ورمزي، وسندي وملاذي بعد الله

من آثرني دوماً على نفسه، إلى من علمني الرجولة، وأدبني الحكمة والعزة

والدي العزيز

إلى رمز العطاء وبلسم الشفاء، إلى أدبي وحلمي إلى

روح والدتي اسكنها الله فسيح جناته

إلى من صبرت وتحملت معي وكانت خير عون لي

زوجتي رفيقة دربي

إلى مستقبلي وأهلي، فلذة كبدي، من أضاء الله بهم كوني

أبنائي وبناتي

من لم يدخروا جهداً معي

وإلى من دعمني بالكلمة الطيبة

الباحث:

أسامة أحمد محمد الشركسي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ط
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	3
أسئلة الدراسة	3
فرضية الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
حدود الدراسة	4
محددات الدراسة	5
مصطلحات الدراسة	5
الإطار النظري والدراسات السابقة	**6**
أولاً: الإطار النظري	9
ثانياً: الدراسات السابقة	11
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	13
منهجية الدراسة	14
الفصل الثاني: التحديات السياسية التي تواجه العالم العربي	
المبحث الأول: التحديات السياسية الداخلية	17
المبحث الثاني: التحديات السياسية الخارجية	32
الفصل الثالث: المرتكزات الفاعلة في بناء الأمن المجتمعي العربي	
المبحث الأول: ماهية مرتكزات الأمن المجتمعي العربي	43
المبحث الثاني: مرتكزات وخصائص الأمن المجتمعي العربي	49
المبحث الثالث: التحديات التي تؤثر على مرتكزات الأمن المجتمعي العربي	55

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: تداعيات التحديات السياسية على الأمن المجتمعي العربي

المبحث الأول: تداعيات التحديات السياسية الداخلية على الأمن المجتمعي العربي 62

المبحث الثاني: تداعيات التحديات السياسية الخارجية على الأمن المجتمعي العربي 72

الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة 80

ثانياً: النتائج 82

ثالثاً: التوصيات 84

قائمة المصادر والمراجع 87

أولاً: المراجع العربية 87

ثانياً: المراجع الأجنبية 96

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي 2011-2016

إعداد

أسامة أحمد محمد الشركسي

إشراف

الدكتور محمد بني عيسى

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي 2011-2016. استخدمت الدراسة المنهجية التاريخية والمنهج التحليلي، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن هناك علاقة ارتباطية بين التحديات السياسية والأمن المجتمعي خلال الفترة 2011-2016. وأظهرت نتائج الدراسة أن التحديات السياسية تعد أحد الأسباب الرئيسية في عدم استقرار الأنظمة السياسية وانتشار الفساد العام والقصور في حماية حقوق الملكية وضعف التوازن الاقتصادي. كما أظهرت النتائج أن من أهم الآثار التي خلفتها التحديات السياسية والتي أثرت على الأمن المجتمعي في المنطقة العربية الآثار الاقتصادية السلبية وانتشار الفقر والبطالة بين أبناء الوطن العربي، وخاصة في المناطق والدول الفقيرة، بالإضافة إلى تفكيك المجتمعات وزيادة وتيرة القتل والسلب والجريمة بين أبنائها. وأوصت الدراسة بضرورة أن يصمم صناع القرار خطط منهجية لمعالجة الأوضاع السياسية السيئة في الوطن العربي والحد من انتشارها؛ وضرورة أن تعالج الجهات المسؤولة الأوضاع الاقتصادية السلبية في البلاد العربية لما لها من آثار جسيمة على الوطن العربي ككل.

الكلمات المفتاحية: التحديات السياسية، الأمن المجتمعي العربي.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Political Challenges and Its Impact on the Arab Social Security 2011-2016

Prepared by

Osama Ahmad Mohammad Al-Sharkasi

Supervised by

Dr. Mohammad Bani Issa

Abstract

This study aims to identify the political challenges and its impact on the Arab social security 2011-2016. Historical and analytical approaches were used. The study based on the hypothesis that there is a correlation between the political challenges and social security during the period 2011-2016. The results revealed that political challenges considered one of the main causes of the instability of the Political systems, corruption spread, deficiencies in the protection of property rights, and poor economic balance. Furthermore, the results showed that one of the most important impacts of the political challenges that have affected the social security in the Arab region is the negative economic impacts, the spread of poverty, and Unemployment among the citizens of the Arab world, especially in the poor countries. In addition to, the dismantling of societies and increasing the frequency of murder, robbery and crime among their citizens. The study recommended the need for decision-makers to design systematic plans to address the political situation in the Arab world and reduce its spread. Moreover, responsible authorities should deal with the negative economic conditions in the Arab countries that have serious effects on the Arab world as a whole.

Keywords: Political Challenges, Arab Societal Security.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

شهدت الساحة العربية حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي في الآونة الأخيرة، حيث أضحت النزاعات المسلحة التي تعيشها بعض الدول العربية تمثل تحديا متواصلا يهدد المجتمعات، ويؤثر سلبا على مؤسساتها المختلفة. كما شكلت ما يسمى بثورات الربيع العربي نقطة تحول في ميزان القوى الإقليمية والسياسية، وانعكست على أمن المجتمعات وسلامة أفرادها. وقد غدا الوضع الذي تشهده المنطقة، والتطورات السياسية التي حصلت على الساحة العربية سببا جوهريا في ظهور عدد من الحركات والثورات والمعارضات ذات الصبغة السياسية والاجتماعية. ولما باتت التدخلات الخارجية تؤثر على سياسة المجتمعات العربية ونظامها، كان لا بد أن يعي القادة وصناع القرار مدى تأثير هذه التدخلات السياسية على أمن المجتمعات العربية وأمانها، ويكثفوا الجهود من أجل رسم خطة محكمة تحد من هذه التحديات وتقلص منها.

ونظرا لما عايشته المنطقة العربية خلال الفترة القصيرة من ثورات عديدة للإطاحة بالأنظمة الاستبدادية، والتحديات التي عصفت بالعالم العربي وسياساته وحكوماته، والوضع السياسي المتزعزع على الساحة العربية التي بات يشكل قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت لتحدث انفجارا هائلا يؤثر على المنطقة العربية ككل، بات من الأهمية بمكان أن يعي السياسيون والقادة وصناع القرار إلى التحديات التي تؤثر على الساحة العربية والعمل جاهدين لمواجهتها والتخلص منها (Edun & Lawal, 2014:277).

ولعل من أهم التحديات السياسية التي حدثت في الساحة العربية، ما يسمى بالربيع العربي، حيث أدت الاحتجاجات والثورات التي اجتاحت تونس في عام 2011 إلى إحداث تغيرات جذرية في المنطقة العربية وأثر على أمنها. فقد بدا للوهلة الأولى أن الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي من الصعوبة بمكان، ولكن بعد هروب الرئيس ونجاح الثورة في تونس، وتحقيق مطالب الشعب، كان لذلك تأثير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جوهري على قيام ما يسمى بثورات الربيع العربي في البلاد المختلفة. وقد تبعتها الثورة المصرية بعد 10 أيام، وقد لعب الشباب دورا فعالا وكبيرا في تصعيد الثورات، واندلاع الاحتجاجات في مصر، وقد بلغت ذروتها عند الإطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك، وإسقاط نظامه في 10 شباط 2011. وقد أعقبها الاحتجاجات في اليمن والتي نادت بإسقاط نظام علي عبد الله صالح وكان ذلك في 27 يناير 2011 وتنحيه عن الحكم (Ottaway & Hamzawy, 2011:2).

ثم توالت ما يسمى بثورات الربيع العربي في كل من ليبيا والتي انتهت بقتل رئيسها معمر القذافي، وإسقاط نظامه في 20 تشرين الأول 2011. وكانت آخر ثورات الربيع العربي قيام الثورة في سوريا واندلاع المواجهات بين جيش النظام والجيش الحر، وكان مطلب الشعب هو إنهاء الاستبداد والقمع والفساد، وإعطاء الحريات للشعب ولا تزال هذه الثورة قائمة من 2011 وحتى إعداد هذه الدراسة (Agarwal, 2013:372).

لقد أحتلت قضية الأمن المجتمعي أهمية كبيرة خلال فترة أحداث ما يسمى بالربيع العربي، حيث غدت حركات التطرف والإرهاب نتيجة جوهرية للثورات العربية واحتجاجات الشباب في البلاد العربية، وقد اشتدت وتيرة العنف وتنامت ظاهرة الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والمشكلات الأمنية في المنطقة العربية، وباتت الشعوب تعاني من ظاهرة الفكر المتطرف لدى جماعة الإخوان المسلمين في مصر وجماعة داعش الإرهابية، فقد كانت ثورات 2011 وغيرها من الحركات الشعبية المحرك الرئيسي والأرض الصلبة التي قادت الشباب إلى التطرف الفكري والسياسي والديني، والانتساب إلى حركات الإرهاب في البلاد العربية والتي باتت قضية تهدد المجتمعات وتقيض أمنها (Mottaleb, 2013:2096).

كما لعبت الأحداث التي جرت في الساحة العربية، وما قامت به الأنظمة الاستبدادية من ممارسات، وإجراءات متشددة، دوراً كبيراً في تهديد أمن المجتمعات، وزعزعة أمنها، فقد أضحى عدم الاستقرار في النظام السياسي، وتزوير الانتخابات واعتقال المعارضين السياسيين، وما أثرته على انتشار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحركات الإرهابية والمتطرفة، وتهديد الأمن القومي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها ضد المدنيين، من أهم القضايا التي باتت تشغل بال القادة وصناع القرار في العالم العربي (Hurd, 2015:62).

مشكلة الدراسة

شهدت الساحة العربية منذ نشوب ما يسمى بثورات الربيع العربي، وما توالت عليه من أحداث سياسية، واحتجاجات شعبية، تحديات سياسية وفكرية واجتماعية حادة، كان لها دور في تقوض أمن المجتمعات وتهديد سلامتها. كما أدت الأزمة الخانقة التي شهدتها المنطقة العربية، والفقر والبطالة المتفشية بين أفراد المجتمعات، وعدم الاستقرار السياسي، والمشكلات الأمنية في المنطقة، إلى لجوء الشباب إلى العنف والإرهاب لتحقيق مطالبهم ومصالحهم الشخصية، والانتماء إلى جماعات إرهابية ومتطرفة بهدف ترويع الآمنين، ونشر الخوف والجزع بين المواطنين. كما شكل التصعيد الأخير وانتشار هذه التنظيمات دافعاً إلى ضرورة تحديد الأسباب الكامنة وراء ظهور هذه التحديات السياسية والتوصل إلى حلول لمواجهتها، ومن أجل وضع أسس ثابتة للحفاظ على الأمن المجتمعي، وتوفير الأمان للمواطنين. ولهذا تمثل الغرض من هذه الدراسة في الكشف عن التحديات السياسية في العالم العربي وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي خلال الفترة 2011–2016.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن هناك علاقة ترابطية بين التحديات السياسية والأمن المجتمعي خلال الفترة 2011–2016.

أسئلة الدراسة

- ما هي التحديات السياسية التي تواجه العالم العربي خلال فترة 2011–2016؟
- ما المرتكزات الفاعلة في بناء الأمن المجتمعي العربي؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ما أثر التحديات السياسية على الأمن المجتمعي العربي؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. تحديد التحديات السياسية التي تواجه العالم العربي خلال فترة 2011-2016.
2. تسليط الضوء على المرتكزات الفاعلة في بناء الأمن المجتمعي العربي.
3. الوقوف على التداعيات التي خلفتها التحديات السياسية على الأمن المجتمعي العربي.

أهمية الدراسة

يمكن الحديث عن شكلين من الأهمية لهذه الدراسة، يتمثل الشكل الأول في الناحية العملية حيث سيستفيد الباحثون السياسيون منها، لأنها تسعى لتقديم تحليل معمق لأهم التحديات السياسية في العالم العربي خلال فترة 2011-2016. كما سيستفيد صناع القرار والمهتمون بدراسة أهمية الأمن المجتمعي وتأثيره على الأفراد والمجتمعات على حد سواء، إذ تقدم الدراسة معلومات موسعة عن التحديات السياسية في العالم العربي وعلاقتها بالأمن المجتمعي.

ومن الناحية النظرية تسعى الدراسة لتقديم بعد نظري عن مدى أهمية الأمن المجتمعي في العالم العربي، وأثر هذه الأحداث السياسية على هذا الأمن.

حدود الدراسة

- **حدود مكانية:** تناولت الدراسة الدول العربية التي تواجه تحديات سياسية.
- **حدود زمانية:** اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية على (2011-2016) والتي شهدت ثورات الربيع العربي وممارسات التنظيمات الإرهابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددات الدراسة

هنالك عدد من المحددات التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار والتي تعتبر من الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء إعداده لهذه الدراسة:

1. قلة الدراسات التي تتحدث عن التحديات السياسية وأثرها على الأمن المجتمعي العربي.
2. صعوبة الوقوف على حقيقة النوايا الكامنة للتحديات السياسية الخارجية ومدى تأثيرها على الأمن المجتمعي العربي.

مصطلحات الدراسة

- **التحديات السياسية:** تعرف التحديات السياسية بكونها الأزمات والصعوبات المتعلقة بالأمور السياسية التي تنظم أمور الدولة وتدبر شؤونها على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتهديدات التي تواجه الدولة في علاقتها مع غيرها من الدول، ومعضلات التحول الديمقراطي التي تؤثر على المجتمع والأفراد على حد سواء، وتحقيق الإصلاح السياسي، ومدى اندماجها وتأثير العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فيها (مصطفى، 72:2010). وتعرف إجرائيا بكونها الأزمات والصعوبات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي والتي كان لها تأثير كبير على الأمن المجتمعي العربي خلال فترة 2011-2016.
- **الأمن المجتمعي:** يعرف الأمن المجتمعي بكونه الحفاظ على سلامة الأفراد وأمانهم من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية، وحفظ الضروريات الخمس (النفس، العقل، المال، النسل، الدين) من الاعتداء عليها، سواء كانت تحديات وأخطار عسكرية تهدد أمن الدولة ككل، أو الأخطار التي يتعرض لها الأفراد من قتل وسرقة واعتداء وتخريب الممتلكات، وغيرها (الكيلاني، 19:2011). ويعرف إجرائياً بكونه مدى ومستوى الحفاظ على أمن وأمان الأفراد في العالم العربي من التهديدات السياسية الداخلية والخارجية خلال الفترة 2011-2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا الإطار النظري:

اتسم المشهد العربي في الآونة الأخيرة بالكثير من الانقسامات والتغيرات السياسية الجوهرية على جميع الأصعدة، حيث أدت الثورات والاحتجاجات الشعبية التي قادها الشباب، إلى إحداث تغيرات في بنية المشهد السياسي في العالم العربي، كما لعبت هذه الثورات الشعبية دوراً فعالاً في إحداث تغيرات وتحولات كبيرة في المنطقة العربية، كما دعت إلى تطوير الحراك السياسي بشكل غير مسبوق النظير (الصواني، 22:2013)

وتعد ما يسمى بثورات الربيع العربي من أهم التحديات السياسية التي يشهدها العالم العربي اليوم، حيث أضحت هذه الثورات تعبر عن نقلة نوعية في الرؤى السياسية في الساحة العربية، وهي ثورات اندلعت في معظم بلدان الشرق الأوسط قادها الشعوب ضد السياسات والأنظمة القمعية، وثقافات الاستبداد والفساد والعبودية وضد الفقر والبطالة المتفشية في البلاد، وذلك بهدف تحقيق مطالبهم وتغيير الأوضاع بشكل جذري (ريان، 19:2015).

ويعتقد (LaGraffe, 2013:67) أن هناك العديد من الأسباب التي دعت إلى قيام الثورات والصراعات في الساحة العربية، حيث أضحى الفقر والبطالة والاضطرابات الاجتماعية وتردي الأوضاع الاقتصادية عاملاً يهدد الشعب ويجعله يثور على الأنظمة المستبدة في البلاد، وينمي الغضب والعنف والتشدد بين الشباب. الذين لعبوا دوراً محورياً في شق مسار التجديد وإحداث تغيرات جذرية في المنطقة من أجل مواجه التحديات السياسية في مختلف البلاد العربية، فقد كان الشباب ولا يزال، المحرك الرئيسي لقيام الثورات في البلاد العربية. حيث تعكس مشاركة الشباب مدى النضوج الفكري والثقافي والاجتماعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسياسي الذي يتمتع به الشباب اليوم، وما له من تأثير جوهري على المنطقة العربية، وعلى المشهد السياسي بشكل خاص.

ويرى (Douglas et al., 2014:10) أن التوجه السياسي نحو مجتمع أكثر ديمقراطية يتطلب تحقيق ثلاثة أمور وهي: التوافق على القيم الاجتماعية التي تعكس المعايير المجتمعية والمبادئ الدستورية التي تنظم العلاقة بين المواطنين والحكومة، ثانياً مؤسسات تعمل بدور المحاكم العسكرية والإدارة العامة والتي يجب أن تكون ملتزمة بدعم المبادئ العامة واللوائح التنظيمية للبلاد، ثالثاً تجسيد عمليات صنع القرار الديمقراطية والحد من الاضطرابات السياسية. ولكن بغض النظر عن التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي اليوم، فإن الاستقرار السياسي والديمقراطي يحتاج وقتاً طويلاً لتحقيقه، حيث أدت ما يسمى بثورات الربيع العربي إلى تقليل وتيرة الاستبداد في البلدان العربية وإعطاء الشعب حقه في الانتخاب وهذه الخطوة الأولى التي من شأنها تحقيق مطالب الشعوب وتلبية احتياجاتهم.

كما تعد عمليات الإرهاب التي تتبناها تنظيم الدولة أو ما يسمى "داعش" من أهم التحديات السياسية التي تواجه المنطقة العربية اليوم، فقد عاث تنظيم الدولة في البلاد فسادً، وأثار القلق العميق لدى كافة القيادات العربية والأجنبية، فالأسلوب الوحشي الذي يتبعه، يهدف في المقام الأول إلى زعزعة استقرار المجتمعات، والتأثير بشكل كبير على الأوضاع السياسية فيها، وذلك من خلال تعذيب وقتل الأبرياء، ونشر الفوضى بين الآمنين، وارتكاب الأعمال الإجرامية باسم الدين، وتجنيد الشباب في صفوفها، واستخدامهم لتحقيق أهدافها الإرهابية (شرادقة، 5:2015).

ويعد الأمن المجتمعي من أهم القضايا التي حازت على اهتمام القادة وصناع القرار، فقد غدت قضية الأمن المجتمعي واحدة من أهم التحديات التي تواجه العالم العربي في الآونة الأخيرة، حيث يعد تحقيق الأمن والأمان من أهم الحقوق التي يجب منحها للمواطنين، والأولوية الأولى التي تسعى أيه حكومة لتحقيقها، والمحافظة على سلامة أبناءها وأمنهم. فيعد الأمن المجتمعي جوهر المواطنة، والقيمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنسانية الرفيعة، والأساس التي تقوم عليه المجتمعات، والركيزة الأساسية لاستقرار الحياة البشرية (Alviar et al., 2011:12).

ويرى الشهراني (20:2014) أن الأمن المجتمعي يمكن تعريفه بكونه غرس الطمأنينة والأمان والاستقرار في نفوس المواطنين، وتبديد مخاوفهم وشكوكهم، وتوفير حاجاتهم ومتطلباتهم في مختلف نواحي الحياة، والسعي نحو حماية ممتلكاتهم ومتعقداتهم، والحفاظ على أرواحهم. ويقع الأمن المجتمعي على رأس الحاجات الأساسية للمواطنين والأفراد.

وتكمن أهمية الأمن المجتمعي في حماية الأفراد من التهديدات والتحديات والاعتداءات التي تفرضها الجماعات والمنظمات الإرهابية، وتحقق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات ومتطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية. ففي ضوء التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم العربي اليوم، وظهور حركات وتنظيمات خطيرة، والتي تركت آثارها على الصعيد الفردي والجماعي على حد سواء، فالتحديات الرئيسية التي تواجه الأمن المجتمعي، من إرهاب وحروب وفقر، والمشاكل البيئية، والآمال والتطلعات غير المحققة للشباب، كان لها أثر كبير في دفع جميع الدول في العالم العربي للسعي نحو أرساء قواعد، ورسم خطط لتعزيز مبدأ الأمن المجتمعي، والسعي نحو تأكيد مبدأ العدل، والمساوة، والحريات الشخصية، بما يتناسب مع جوهر ورؤية المنطقة العربية (Jawad, 2015:4).

ومما لا شك فيه، أن قيام وبزوغ ما يسمى بثورات الربيع العربي وما فرضته على الشعوب من فقر وبطالة وتهميش وخوف وتدمير، من أهم التحديات السياسية التي دعت الشباب إلى التوجه نحو الإرهاب والتطرف وعدم قبول رأي الآخر، وتنفيذ عمليات العنف والإرهاب، وزعزعة أمن المجتمعات والأفراد على حد سواء، وتشويه الدين بأفعال لا تمت له بصله، كما شكلت عوامل عدم الانتماء إلى الأرض، سبباً في ترويع الآمنين وتخريب أملاك الدولة، واستخدام العنف في إيصال الأفكار والمبادئ التي يؤمن بها الشباب (Darwisheh, 2014:18).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

دراسة أميمة (2012) بعنوان "**الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية: ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجاً**" هدفت إلى التحقيق في مظاهر الفساد السياسي والإداري والمالي التي ظهرت إبان ثورات الربيع العربي، وأهم العوامل التي ساهمت في انتشار الفساد في الأنظمة العربية. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن الطابع الديكتاتوري وحرمان الشعب من حرياته كانت من اهم العوامل التي ساهمت في انتشار الفساد وقيام الثورات، وان تمسك الحاكمين بسلطاتهم وعدم التنازل عنها وعدم فرض العقوبات على الأجهزة الفاسدة في الدولة من وزارات وزعماء سياسيين كانت السبب جوهري في قيام الثورات وتفشي الفساد في البلاد.

دراسة العسيري (2013) بعنوان "**أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمي بعد عام (2011)**" هدفت إلى اكتشاف أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة. أجريت الدراسة في الأردن، واستخدمت المنهج الوصفي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ثورات الربيع العربي كان لها أثر كبير وفعال في تحقيق التحول الديمقراطي في الدول العربي، وان العلاقات التي تربط بين الدول لا تزال قائمة وفي تفاعل. وأوصت الدراسة إلى ضرورة إجراء تعديلات كبيرة على ميثاق جامعة الدول العربية، وضرورة تنفيذها بأسرع وقت. كما أوصت بضرورة وضع وتأسيس أساليب وطرق جديدة من شأنها أن تكفل أمن الدول الأعضاء في الجامعة العربية، والتأكد من تسوية منازعاتها بشكل سلمي.

دراسة محمد (2013) بعنوان "**التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني للفترة (1999-2013) "دراسة حالة"**" هدفت إلى التحقيق في التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني. أجريت الدراسة في الأردن، واستخدمت المنهج التحليلي والمنهج التاريخي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أجل جمع بيانات الدراسة وتحليل فرضياتها. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تأثير التحديات الداخلية والخارجية وعدم الاستقرار في المنطقة على أمن وأمان المنطقة، وأن الصراع العربي الإسرائيلي في المنطقة كان له دور كبير في تقويض الأمن في الأردن. وأظهرت النتائج أن مشكلة الفقر والبطالة من أعظم التحديات الداخلية التي تواجه الأردن، وأن ظاهرة الفساد السياسي دور كبير في تقليص مبادئ الولاء والانتماء بين أفراد المجتمع. كما أشارت النتائج إلى أن التحديات الاقتصادية في الأردن كان لها دور كبير في التأثير على الساحة السياسية. وأوصت الدراسة بضرورة عمل المؤسسات الحكومية يداً بيد من أجل تعزيز روح الانتماء والإخلاص في المواطن الأردني.

دراسة ميهوب (2014) بعنوان "**أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية**" هدفت إلى التعرف على أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية. تم استخدام المنهج التحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المتغيرات الإقليمية كان لها أثر كبير في الأنظمة السياسية وعلى الوضع الأمني فيها، وأن المتغيرات العالمية كان لها أثر على أمن الأنظمة السياسية العربية. وأن التحديات التي تواجه المنطقة العربية ذو تأثير على الأمن والأمان في المنطقة. كما أشارت النتائج إلى أن تحقيق الأمن العربي مرهون بتحسين الأوضاع السياسية في الساحة العربية.

دراسة الزعبي (2015) بعنوان "**السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت**" هدفت إلى التحقيق في أثر السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي على المجتمع العربي ككل، والمجتمع الكويتي على وجه الخصوص. تم استخدام المنهج النقدي، فضلاً عن المنهج التحليلي من أجل جمع بيانات الدراسة وتحليل فرضياتها. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي في الكويت لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تلبية متطلبات وحاجات الأفراد والمواطنين، وأن القرار السياسي في الكويت كان له التأثير الأكبر على سياسات الدولة، وطغى على القرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن رغم تمتع دولة الكويت بدستور يكفل حقوق المواطنين، إلا أن النظام الديمقراطي لم يتم تفعيله بالمعنى الحقيقي.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Khatib, 2012) بعنوان " **Political Participation and Democratic Transition in the Arab World**" **"المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي"** هدفت إلى التعرف على مدى المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي بعد ثورات 2011. تم استخدام المنهج التحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن آفاق المشاركة السياسية في العالم العربي بعد الثورة تواجه العديد من التحديات على الصعيدين الهيكلي والبنية التحتية، وأن التقدم نحو التحول الديمقراطي تم إحرازه وتحقيقه بالفعل، وأن التحقيق الكامل لتحول الديمقراطي يحتاج وقت وجهد كبيرين. كما أشارت النتائج أن حقبة المشاركة السياسية في العالم العربي على وشك أن تبدأ ويتم تفعيلها بالشكل المطلوب.

دراسة (Dalacoura, 2012) بعنوان " **The 2011 Uprisings in the Arab Middle East: Political Change and Geopolitical Implications**" **"ثورات الشرق الأوسط عام 2011: التغيرات السياسية والآثار الجيوسياسية"** هدفت إلى التحقيق في أهم التغيرات السياسية والآثار الجيوسياسية في ثورات الشرق الأوسط عام 2011 تسليط الضوء على مسارات ونتائج الثورات، ودور المجتمع المدني، ووسائل التواصل الاجتماعي فيها. تم استخدام المنهج التحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن نجاح الثورات في إسقاط أنظمتها كان قائماً على نشاط المجتمع المدني، وتفعيل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بين الشباب، وأن آفاق الديمقراطية في العالم العربي في أعقاب ثورات 2011 كانت مختلطة، وأن ثورات 2011 كان لها أثر سلبي في كلاً من سوريا واليمن وليبيا حيث أدت إلى انقسام داخلي عميق وصراع، في حين كانت الآثار على تونس مغايرة، حيث أدت الثورة في تونس إلى سيرها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الطريق الصحيح نحو الإصلاح السياسي الإيجابي. كما تشير النتائج إلى أن التغيرات السياسية في المنطقة العربية لم يكن لها ذلك التأثير الكبير والعميق على السياسية الخارجية.

دراسة (Ali, 2014) **بعنوان " Post-Political Transitions in Arab Spring Countries: The Challenges" "التحولات السياسية البعدية في بلدان الربيع العربي: التحديات"** هدفت إلى التعرف على تأثير التحولات السياسية على الديمقراطية والفساد والنمو في البلدان التي شهدت تغيرات ديمقراطية وهي بلدان الربيع العربي. تم استخدام المنهج التحليلي. وتوصلت النتائج إلى أن التحولات السياسية كان لها تأثير إيجابي وقوي على تفعيل وتطبيق مبادئ الديمقراطية، والنهوض بالاقتصاد وتطويره، والنضال ضد الفساد، وأن البلدان الربيع العربي شهدت العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية التي كان لها تأثير على تطبيق الديمقراطية، ونبذ التطرف والعنف. كما أشارت النتائج أن التحولات السياسية بحاجة إلى وقت أطول لتظهر نتائجها الإيجابية على أرض الواقع.

دراسة (Ellison, 2015) **بعنوان Nationalism in the Arab Spring: Expression, Effects on Transitions, and Implications for the Middle East State A Comparative Analysis of Egypt and Libya" "القومية في الربيع العربي: الإيضاحات، وتأثير التحولات، والآثار المترتبة على منطقة الشرق الأوسط، تحليل مقارن من مصر وليبيا"**، هدفت إلى معرفة أثر الربيع العربي على إحداث التغييرات السياسية في المنطقة والأثار المترتبة عليه في مصر وليبيا. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن الربيع العربي أدى إلى إحداث نقلة نوعية للوضع السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وكانت ليبيا ومصر من أهم الدول العربية التي كان للربيع العربي تأثير كبير عليها، وتبين أن هنالك علاقة كبيرة بين القومية وثورات الربيع العربي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوجيه مسار نتائج الربيع، كما وضحت الدراسة الآثار السلبية التي نتجت عن التدخلات في ليبيا وتسببها في تفاقم الوضع فيها بسبب انتشار الجماعات الإرهابية المسلحة.

دراسة (Abraham, 2015) بعنوان " **Confronting the Challenge of Political Reforms in GCC States: Domestic Transition via Regional Integration**" **مواجهة تحديات الإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي: الانتقال المحلي عن طريق التكامل الإقليمي**" هدفت إلى التعرف على أهم الطرق والأساليب التي يمكن مواجهة تحديات الإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال التكامل الإقليمي. تم استخدام المنهج التحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن دول الخليج الست استطاعت الصمود وتحقيق استقرار استثنائي خلال ثورات 2011، وأن رغم وجود خلل هيكلي بين وتيرة التنمية الاقتصادية للدول والنمو السياسي، إلا أن القوى الاجتماعية الصاعدة من شباب ونساء متعلمين ومثقفين كان لهم دور في البدء بالإصلاحات السياسية لمواجهة التحديات الراهنة. كما أشارت النتائج إلى أن عدم البدء بالإصلاحات من جميع دول التعاون الخليجي سيضع جميع الدول في تهديد الأمن الداخلي المتزايد.

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة جوانب تحليلية مختلفة هدفت بعضها إلى الكشف عن السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت، والتحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني للفترة (1999–2013) "دراسة حالة". كما هدف بعضها الآخر إلى مواجهة تحديات الإصلاحات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي: الانتقال المحلي عن طريق التكامل الإقليمي. في حين تركز الدراسة الحالية على التحديات السياسية في العالم العربي، ومدى علاقته بالأمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمعي العربي خلال فترة 2011–2016، كما تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تؤرخ للمرحلة الحديثة.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهجية التاريخية والمنهج التحليلي، لغايات الإجابة عن أسئلتها، واختبار فرضياتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

التحديات السياسية التي تواجه العالم العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعيش الأمة العربية خلال هذه الفترة أحداثا وظواهر وأحوالا – سواء أكانت داخلية أم خارجية – لا تبعث على الاطمئنان، حيث ساهمت هذه التحديات في زعزعة أمن المجتمعات العربية وأمانها، وأثرت بشكل واضح وملموس على استقرار المنطقة بشكل عام. ولكن، ورغم حالة رفض واقع الأمة العربية السائد بين الأوساط المثقفة الواعية، إلا أن الإقبال على تحليل هذا الواقع بشكل عميق ومدروس، وإبراز عناصر القوة الكامنة في الشعوب، والسعي نحو استثارتها وتشجيعها على مقاومة التحديات الداخلية والخارجية والتصدي لها، يبعث بصيصاً من الأمل لبداية النهوض القومي. فمما لا شك فيه أن الوعي شرط أساسي ومسبق للنهضة، ولكن لا بد من أن يتبعه الاستعداد للتضحية، فإذا ما أصبحت الأمة على استعداد للتضحية، قطعت شوطاً مهماً في طريقها للنهوض (Howell, 2011:2).

تعد التحديات السياسية التي تشهدها الساحة العربية ذات صبغة متغيرة وتحولات جذرية شاملة، فما مر به الوطن العربي كان ذا تأثير واسع النطاق، بحيث ترك أثرا عظيما وعميقا على جميع الدول المجاورة، والعالم أجمع، كما وساهمت في إحداث العديد من الانعكاسات على سياسات الدول وأهدافها، وخلقت اضطرابات وتهديدات خطيرة، الأمر الذي شكل عبئا على جميع الدول. وقد أثر ذلك أيضا على مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار والأمن الداخلي وأضعف من قوة الدول (Angrist, 2013:2).

فالتحديات السياسية التي تعرض لها الوطن العربي خلال الفترة الماضية لعبت دورا فعالا في أضعاف الحياة السياسية الديمقراطية في الدول، وأثرت على بنيتها التحتية والداخلية، وأحدثت انقسامات هائلة فيها، كما ساهمت بشكل كبير في قيام وتمرد الشعوب على حكوماتها، وأنظمتها السياسية، مثلما حصل فيما يسمى بثورات الربيع العربي، وما أحدثته من أضرار هائلة على الصعيدين الإقليمي والدولي (Beck & Hüser, 2012:5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد مفهوم التحديات السياسية من المفاهيم الغامضة، التي يصعب تعريفها، وشرحها، لذلك تعددت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بها، فقد تم تعريف التحديات السياسية بأنها الأحداث السياسية التي قد تتعرض لها أية دولة من حروب وثورات، وانقلابات، ونزع الملكية، والضرائب، وتخفيض قيمة العملة، والضوابط والقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير، والتي تسبب في فقدان الأرباح، وتدني العمليات التجارية الدولية، وتؤثر بشكل كبير وهائل على المشهد السياسي في الدولة بشكل سلبي، وغير مرغوب فيه (Howell, 2011:1).

ولذا فإن التحديات السياسية تعرف بكونها الأحداث والصعوبات والمخاطر الداخلية والخارجية التي تعيق الدولة من تحقيق عمليات التنمية وعلى تحقيق الاستراتيجيات والأهداف والخطط سواء كانت الداخلية أو الخارجية، والتي تنعكس أثارها السلبية على جميع القطاعات والمجالات الحياتية، الاقتصادية، والسياحية، والبيئية، والمجتمعية.

واجه العالم العربي العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي كان لها أثر واضح في زعزعة الاستقرار في الوطن العربي، وقد قسمت التحديات السياسية في الوطن العربي إلى تحدياتٍ داخلية وخارجية، حيث تعد قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطية والإرهاب والتطرف وما يسمى بثورات الربيع العربي من أبرز التحديات السياسية المطروحة بدرجةٍ أو بأخرى داخل كل دولة عربية (البحيري، 1:2006).

ويتناول الفصل الثاني التحديات التي تواجه العالم العربي من خلال المبحثين الآتيين:

- **المبحث الأول:** التحديات السياسية الداخلية.
- **المبحث الثاني:** التحديات السياسية الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

التحديات السياسية الداخلية

تعد التحديات السياسية الداخلية الجذر الأساسي الذي يؤثر على بنية الدول التحتية، فكلما كان هناك نوع من الاستقرار والثبات في السياسات الداخلية للدول، كلما انعكس ذلك على الوضع الخارجي لها، والذي يؤثر على وضعها الأمني والاقتصادي، والاجتماعي وغيرها. وقد بات لزاماً على الدول إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية، وصياغة سياستها بما يتلاءم مع علاقاتها الدولية (الطراونة، 2016).

وتعرف التحديات السياسية الداخلية بأنها التهديدات والصعوبات السياسية والداخلية التي يواجها العالم العربي، والتي تنعكس على بيئته الداخلية، وتضعف من بنيته التحتية، وتؤثر على الأجندة السياسية للدول العربية على الصعيدين المحلي والدولي (Elhusseini, 2014:7).

ومن أهم الأمور التي تؤثر على السياسة الداخلية في العالم العربي (Janning & Frontini, 2013:7):

1. التوجه الديمقراطي، والمشاركة السياسية، وسيادة القانون وفعالية الإدارة.
2. التنمية الاقتصادية وفرص العمل وتعزيز الوضع المالي.
3. إصلاح القطاع الأمني الداخلي.
4. التعاون داخل منطقة الوطن العربي، دوليا ومع الاتحاد الأوروبي.

ومن أبرز التحديات السياسية الداخلية التي تواجه العالم العربي كالآتي:

أولا: الإصلاح السياسي

تعتبر فكرة الإصلاح قديمة بقدم الإنسانية، حيث نادى قدماء المفكرين اليونان كأفلاطون وأرسطو بالكثير من الأفكار الإصلاحية مثل سن القوانين وتطبيق العدالة وتنظيم المجتمع والدولة بما يضمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة. وكانت فكرة الإصلاح وما زالت هدف العديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية الأسمى في مختلف أقاصي الأرض، فضلاً عن كونها محورا رئيسيا في نظريات الفلاسفة والمفكرين السياسية منذ العصور الوسطى وحتى القرن الواحد والعشرين. أما في العالم العربي، فقد نشأت فكرة الإصلاح في الدولة العثمانية وتحديدا في المجال العسكري بعد هزيمتها أمام روسيا القيصرية في عام 1774، والتي امتدت في وقتٍ لاحق لتشمل المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية (الطرابلسي، 2013).

ويرتبط الإصلاح السياسي بعملية التغيير وهو ذو أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وقد تجلت هذه العملية في العديد من المفاهيم الشائعة في وقتنا هذا، ومنها: التغيير والتنمية السياسية والتحديث والتغيير السياسي والتحول؛ حيث أن جل هذه مفاهيم مرتبطة بالعالم الثالث والذي يشمل الوطن العربي، كما ويوجد لها تعريفات متعددة دقيقة، إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة، وبالرغم من أن عملية الإصلاح من الضرورات الملحة من أجل إعادة ترتيب البيت العربي وتحصينه ومواجهة الاستحقاقات المستقبلية، إلا انه ما يزال يثير جدل وتساؤلات العديدين في العالم العربي سواء أكانوا قادة أم مفكرين أم جماهير، حيث لا يزال يكتنف أهداف الإصلاح ودوافعه الكثير من الغموض، الأمر الذي يعطل فرص تحقيق إصلاح سياسي في كثير من دول العالم العربي (موسى، 5:2012).

وقد عرف عربي (2013) الإصلاح السياسي في إطاره الواسع بأنه إجراء تحسينات والقيام بتحولات إيجابية بالمقارنة بواقع الحال، فهي تركز على تحسين جودة الحكم وصلاحيته، وبالتالي يمكن القول بأن الإصلاح السياسي يهتم بتحسين كفاءة النظام بصفته عملية محايدة قيميا – أي أنه ليس بالضرورة أن يتبع حذو النمط الغربي. ولكن يتعين على عملية الإصلاح السياسي في بعدها التحديثي المؤسسي أن تزيد من فعالية النظام من خلال خلق مؤسسات تزيد من مشاركة الأفراد وتضمن حقوقهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالإصلاح السياسي عبارةٌ عن خطوات فعالة وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع من أجل خلق أنظمة ديمقراطية وحقيقية تعتبر فيها الحرية القيمة العظمى، وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه، وتقوم على مبدأ احترام جميع الحقوق في ظل المؤسسات السياسية الفاعلة وعلى رأسها التشريعية والقضاء والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية. ومن هنا، نرى بأنه لا يمكن لهذا التحسين في مضمون ممارسة العملية السياسية أن يتم في ظل غياب الأطر والأبنية والمؤسسات القادرة على استيعاب والتعبير عن تغير مضمون ممارسة العملية السياسية بشكل يسهم في تفعيل المشاركة في اتخاذ القرارات (عربي، 244:2013).

ويمكن تلخيص أهم التحديات القادرة على الحد من اندفاع حركة الإصلاح، ولا سيما في المنطقة العربية والتي تواجه أزمات متعددة تعرقل حركة الإصلاح، على النحو التالي: (1) العوامل السياسية بما في ذلك ضعف الإرادة السياسية للطبقة الحاكمة وغياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها، وتدني المشاركة السياسية لدى الجماهير ولا سيما النساء وغياب الضغط الشعبي مع ضالة الوعي السياسي، وعدم الاستقرار السياسي والتطرف والفوضى والإرهاب والأزمات والحروب الأهلية. (2) العوامل الثقافية، حيث تلعب العوامل الثقافية دوراً مؤثراً على الإصلاح السياسي إما بدفعه إلى الأمام أو العكس من خلال وقف عملية الإصلاح وإعاقتها، وتلعب تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماطه السلوكية دور مباشر في التأثير على الإصلاح إما بالسلب أو بالإيجاب. كما ويعد الدين في المجتمعات المحافظة من العوامل الثقافية التي تحد من عملية الإصلاح، حيث أن عدم دعم رجال الدين للكثير من الإصلاحات والتغييرات يفقدها شرعيتها، وبالتالي يتم رفضها. (3) العوامل الاقتصادية، حيث تعاني معظم الدول من الأزمات الاقتصادية كقلة الموارد والإمكانيات وانتشار الأمية والفقر والبطالة وتفاقم حجم الفجوة ما بين الأغنياء والفقراء، وبالتالي تحول هذه الأزمات دون تحقيق الإصلاح السياسي أصبح الحديث عنه أشبه بالترف الفكري (موسى، 6:2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدولة الفاشلة

حولت الوكالات الحكومية الغربية والمنظمات الدولية اهتمامها على مدى العقد الماضي وبشكل متزايد إلى قضية "هشاشة" و"فشل" البلدان النامية التي تواجه الحرب والعنف والفقر المدقع. وقد عرضت هذه المسألة بوصفها تحدياً رئيسياً للسياسات الدولية في ميادين الأمن والمساعدة الإنمائية. كما لعب محللو السياسات والعلماء دورا أساسياً في نشر المفهومين وإضفاء الشرعية عليهما (Nay, 2013).

يعرف كل من العنبر ومحمد (159:2014) الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي قد فقدت سيطرتها على ظواهر العنف الخارجة عن الأطر القانونية، الأمر الذي قد يؤدي عجز الدولة فيما بعد عن تحقيق السلام وضمان الاستقرار لأفرادها، وممارسة سلطاتها وسيطرتها على أراضيها، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى فشلها في ضمان استمرارية النمو الاقتصادي. وتتسم الدولة الفاشلة بعدد من الخصائص من أهمها انهيار القوانين والأنظمة فيها بحيث لا تعود مؤسسات الدولة قادرة على حماية مواطنيها من مظاهر العنف، وقد تلجأ هذه المؤسسات إلى استخدامه في حالات أخرى لقمع مواطنيها وترهيبهم، وضعف أو انعدام قدرة الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها ورغباتهم، والمتمثلة بالحاجات والخدمات الأساسية التي تضمن رفاهية هؤلاء الأفراد، وفقدان الدولة لكيانها الذي يمثلها على الصعيد الدولي.

يتم قياس فشل الدولة وفقاً لحزمة رئيسية من المؤشرات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تتمثل المؤشرات السياسية والأمنية بقياسها لمصداقية وشرعية نظام الحكم وتراجع قدرته على تقديم الخدمات لمواطنيه والتقصير في تطبيق أحكام القانون وعدم الاستقرار السياسي وتزايد حدة التدخل الخارجي. وأما المؤشرات الاقتصادية فتتمثل في عدم انتظام التنمية الاقتصادية وتدهور الأوضاع الاقتصادية الوطنية، وازدياد معدلات الفساد. وأما المؤشرات الاجتماعية، فتتمثل بتصاعد الضغوط الديموغرافية وانخفاض تأمين الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وتزايد حركة اللاجئين أو إلى خارج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلاد أو التهجير القسري ووجود إرث عدائي بين أفراد الدولة وانتشار ظاهرة هروب العقول والكفاءات العلمية والعملية. ولكل مؤشر من هذه المؤشرات حدته وأثره، فهذه الأنماط على اختلافها تجعل وضع كل دولة متفرداً بالقياس مع مؤشرات الفشل، حيث قد تظهر دولة ما حالة من الفشل تختلف عن حالة دولة أخرى وذلك بالنظر إلى منظومة الدولة القيمية والتاريخية (أبو عمرة، 8:2013).

وقد لعب هذا الأمر دوراً في التحديات السياسية التي واجهها الوطن العربي خلال الربيع العربي، حيث نلاحظ بأن التحديات السياسية كانت من أبرز المؤشرات التي تقيس درجة فشل الدولة العربية التي لا تزال تعاني من الاستبداد السياسي الذي تتمثل بانتقال السلطة وقمع الحريات وتوريث الحكم، الأمر الذي جعل الفساد السياسي ملازماً للدولة العربية. وقد كانت هذه الظاهرة المرضية من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي في عام 2011، والتي عكست ظاهرة الفساد الذي كان متفشياً في المنطقة والتي لا تزال في تزايد مستمر بشكل يمس جميع الدول العربية بدرجات مختلفة (حجال، 24:2014).

ثالثاً: الديمقراطية

تعد التحولات والضغوطات التي يمر بها العالم العربي خلال هذه الفترة من حروب حادة ونزاعات عنيفة، ذات أثر كبير ومباشر على العالم أجمع، فالصراع القائم بين قوى الديمقراطية والاستبداد وبين الحداثة والركود يعد من أهم الأسس الذي ستساهم في إعادة تشكيل حياة الكثير من بلدان الوطن العربي. وتعد النزاعات والصراعات التي حدثت وبالتحديد في الوطن العربي ذات صبغة مختلفة عن باقي الصراعات التي شهدتها الساحة العربية من قبل، فحركات التحرر السياسية والاجتماعية والأيدولوجية الأوروبية وموجات المد والجزر العالمية نقلت العنف إلى مختلف أرجاء الكرة الأرضية. وعلى ما يبدو فإن الدول العربية تأثرت بدورها من هذه الحركات والصراعات، الأمر الذي انعكس على إيجاد وتثبيت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم الحكم العربي الفردي الاستبدادي. وقد بات تحقيق الديمقراطية في البلاد العربية يفتقر إلى العديد من المقومات، والذي جعل من تجربة الثورة التونسية والمصرية من انتخابات شرعية وخضوع لإرادة الشعب تجربة صعبة التحقيق على أرض الواقع. فما يحدث من نزاعات وصراعات في الوطن العربي، يجعل فكرة تحقيق الديمقراطية بعيدة المنال. ولذلك كان لا بد أن يسعى القادة وصناع القرار إلى التوجه نحو الديمقراطية من خلال تأسيس بنية تحتية، وأرض صلبة لتحقيق حرية الرأي، وتكوين أحزاب سياسية من أجل تعزيز الثقافة الديمقراطية (Masood, 2015:74).

وقد شهدت الفترة الأولى من عام 2011 تغيرا تاريخيا في العالم العربي، حيث انتشرت الانتفاضات وأثارت حركة المنطقة بأكملها والتي دعت إلى الحرية. وبهذا، أضيفت صفحة أخرى إلى تاريخ الديمقراطية مكرسة لتطلعات الشعوب للتحكم بمصيرها. لقد كانت هذه الأحداث نقطة تحول تاريخية للديمقراطية، ليس من خلال التغييرات الموضوعية في الجهاز السياسي فحسب، بل وأيضا من خلال العملية ذاتها والتي أدت إلى هذا التصعيد، وخصوصاً الدور الجديد والأساسي الذي أداه الشباب بوصفهم أطراف التغيير، والدور الحيوي الذي يؤديه مستوى تعليم السكان المعنيين، وإمكانية حصولهم على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، وغيرها (UNESCO, 2011:2).

وتعد الديمقراطية نظاما يسعى في المقام الأول إلى خلق وتكوين مؤسسات وأشخاص تدعم وترسي قواعد الحريات والمشاركة الشعبية في الحكم؛ أي أن الثقافة الديمقراطية تحتاج إلى بناء أفراد ومؤسسات قادرة على تأسيس نظام جديد قائم على التفاهم والتعايش بين الجهات الحاكمة وبين متطلبات الشعب. والواقع أن غالبية المؤسسات العامة والأحزاب السياسية في المنطقة العربية تتسم في ضعف ديمقراطية في هياكلها الداخلية، فهي مصممة على أسس هرمية ومركزية. لذا، فهي تفتقر إلى إضفاء الطابع المؤسسي وغير قادرة على اتباع المبادئ الأساسية للممارسات الديمقراطية في عمليات صنع القرار والانتقال إلى القيادة. وبالتالي، يمكن تلخيص التحديات الرئيسية أمام التحول الديمقراطي في العالم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي على النحو التالي: (1) تولي الجيش أو الشرطة والدور الذي ستؤديه في السلطات والمجتمعات الجديدة. (2) استبعاد النساء والأقليات (الجماعات العرقية أو الطوائف الدينية كالمسيحيين في البلدان ذات الأغلبية المسلمة). (3) اندلاع الفوضى والعنف و/أو الصراعات الأهلية. (4) التدخل الأجنبي العدائي. و (5) عدم القدرة على تلبية توقعات الناس العالية ووفقاً لشروط الثورات الناجحة، كوضع دستور جديد يضمن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين أو اعتماد سياسات اقتصادية تضمن النمو وخلق فرص العمل ومحاربة الفساد والحد من الفقر (Toscano et al., 2012:14).

رابعاً: الإرهاب

لقد غدا الإرهاب من أبرز الظواهر السياسية على الصعيدين العربي والعالمي، وقد أثار اهتمام السياسيين وعلماء السياسة والاجتماع والنفس، كما وحرك الأجهزة الأمنية والإعلامية للتصدي له، وتعد أسبابه ودوافعه عديدة ومتشابكة ومعقدة، والتي تتمثل بأسباب سياسية تشمل سيطرة وهيمنة دولة قوية على دولة ضعيفة أو شعب أعزل، إما بالاحتلال العسكري كما هو الحال في العراق وفلسطين وممارسة أقسى ضروب الاضطهاد والقمع ضد السكان عامة وحركة المقاومة الوطنية للاحتلال خاصة، أو بإقامة الدول الكبرى للقواعد العسكرية على أراضي الدول الصغيرة الضعيفة كما هو الحال في بعض الدول العربية ولأسباب اقتصادية. ومن هذه الأسباب الانحياز المطلق الذي مارسته ولا تزال تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الأوروبية لإسرائيل في احتلالها لفلسطين واعتداءاتها المتوالية والمستمرة على البلاد العربية منذ قيامها (محافظة، 196:2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الأسباب السياسية وراء الإرهاب، الاستبداد واحتكار السلطة وسد سبل المشاركة في الحكم وإدارة البلاد أمام الشعب كله أو أمام فئات معينة منه طوائف دينية أو أقليات عرقية، والاستبداد ينتج الظلم والقهر وغياب حقوق الإنسان السياسية (بلفلاح، 2016).

وقد فرضت الحركات الإرهابية سيطرتها على الساحة العربية بعد قيام ثورات الربيع العربي في مختلف الأقطار العربية، مما أكسبها أبعاداً جديدة، حيث بدأت تعاني المنطقة العربية من ظهور وانتشار جماعات إرهابية تسعى إلى نشر العنف والتدمير وإزهاق أرواح الأبرياء، كما وبدأت تعاني من الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وظهور انشقاقات عسكرية وثورات من الشعوب المضطهدة التي لم تعي الخطر الناتج عن التعاون مع هذه الجماعات الإجرامية والإرهابية، الأمر الذي ساهم في تشكلها وتجنيد أعضاء جدد من اجل تقييد أمن الشعوب وهدم المجتمعات. فعلى سبيل المثال، ساهمت ثورات الربيع العربي في دفع الشباب في كلا من مصر وتونس وليبيا إلى التوجه نحو الانتماء إلى جماعات متطرفة بهدف إعادة البلاد إلى عهدها القديم، وإعمارها لتكون مصد للهجمات الغربية والخارجية (Fenstermacher et al., 2011:1).

إن من أهم العوامل والأسباب التي أسهمت في تكوين بيئة ملائمة لنمو ظاهرة الإرهاب ما يلي (شرادقة، 2016:5):

1. التدخلات العسكرية والحروب التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، في عدد من البلدان، مثل: أفغانستان والصومال والعراق وليبيا، كان لها تأثير في بروز ظاهرة التطرف في تنظيمات الإسلام السياسي، لا سيما وأن هذه الحروب لم تحقق أهدافها وشعاراتها. حيث أدعت أمريكا في وسائل الإعلام في حربها على العراق أنها ستحقق الديمقراطية وتضمن حقوق الإنسان، ولكن في الواقع العملي أكدت تجربة العراق وتجربة شعوب هذه البلدان أن ما أنتجته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه التدخلات العسكرية والحروب هو الفوضى وغياب وضعف دور الدولة ومؤسساتها وتنامي الفكر المعادي للديمقراطية وحقوق الإنسان ونمو التطرف والإرهاب بكل أشكاله.

2. التدخلات الإقليمية: إضافة للعامل الدولي فإن ما يجري في الشرق الأوسط هو انعكاس لصراع إقليمي، وهذا الصراع كما اختير له بأن يكون على الأرض العراقية فهو موجود أيضاً على الأرض السورية واللبنانية وفي اليمن ومناطق أخرى.
3. المنظومة الفكرية للتنظيمات الإسلامية وبالذات المتطرفة منها: تتمثل المنظومة الفكرية لأحزاب الإسلام السياسي في إلغاء الأخر ومصادرة الحقوق والحريات، وهذه سمة مميزة للفكر الشمولي الاستبدادي الإقصائي، كما أن هذه المنظومة الفكرية تؤمن بممارسة الخطاب السياسي الطائفي، وتؤكد على إبراز نقاط الخلاف والحضور الدائم للتاريخ الدموي القديم، لتغذية الحقد والكراهية ضد الأخر. ومن هنا نجد أن هذه المنظومة الفكرية تهيئ بيئة لنمو ثقافة التطرف الفكري والوصاية على عقول الآخرين، وقطعاً أن هذا الفكر المتطرف يلجأ إلى التكفير والإرهاب كآليات يؤمن بها لتحقيق توجهاته الظلامية.

ولا يمكننا إغفال الدور الذي لعبته وسائل الإعلام في تغذية أو دعم أو ظهور العنف والإرهاب والتطرف من خلال استغلال الإرهابيين لها في تسويق أغراضهم وغاياتهم وتوظيفها في تضليل الأجهزة الأمنية واكتساب السيطرة على الرأي العام عن طريق نشر أخبار العمليات الإرهابية التي يقومون بتنفيذها على اعتبار أن الحملات الإعلاميةً التي تغطي هذه العمليات تساعد على تحقيق واستكمال أهدافهم، حيث يرون في التغطية الإعلامية لجرائمهم معيارا هاماً لقياس مدى نجاح فعلهم الإرهابي، لدرجة أن البعض منهم أعتبر العمل الإرهابي الذي لا ترافقه تغطية إعلامية عملا فاشلا (Hashemi, 2016:4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: التطرف

لقد غدا التطرف سواء على الصعيد الدولي أم المؤسسي أم المنظمات الحكومية وغير الحكومية في الآونة الأخيرة أمراً بالغ الخطورة والذي أصبح محط أنظار العالم أجمع، نتيجةً لتطور الوعي النفسي والاجتماعي حول أهمية مرحلة الشباب وضرورة توفير المناخ النفسي والتربوي الملائم لنموهم بشكلٍ سليمٍ جسدياً واجتماعياً، حيث أن لهذه المرحلة أثرا واضحا على مستقبل المجتمع برمته، الأمر الذي أسفر عن نشوء الكثير من المؤسسات والمنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان، وقيام الأمم المتحدة بصياغة اتفاقيات عالمية تهتم بحقوق الإنسان عامةً وببعض الفئات خاصة – كالأطفال والشباب والمرأة – وضرورة حمايتهم من جميع أشكال العنف والإساءة والاستغلال التي قد يتعرضون لها. وقد أصبح استخدام مفهوم التطرف في العصر الحديث أمرا شائعا وبشكل غير مسبوق، والسبب في ذلك ارتباطه بمفاهيم يصعب فصلها أو الحديث عنها دون التطرق إلى مفاهيم وثيقة الارتباط بها كالتعصب والتشدد والغلو والطائفية والعنف والإرهاب وغيرها، حيث يعد التطرف المغذي الرئيس لكل تلك الظواهر (الرواشدة، 86:2015).

وقد تم العمل على رسم خطط منهجية لمكافحة التطرف لحجتين رئيسيتين؛ الأولى هي الاعتراف بالتهديد الذي يشكله التطرف على السلام. وهذا يشير إلى أن أي حلول مقترحة لهذه الظاهرة تحتاج إلى النظر في السياقات المحلية والعالمية. والثانية رفض الرد العسكري باعتباره الوسيلة الوحيدة لمعالجة التهديد والتشديد على أهمية معالجة أسباب التطرف من جذورها، بما في ذلك المظالم التاريخية للاستعمار والحرمان من تقرير المصير، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ومن حيث الاستجابات الملموسة للسياسات، وقد اعتمدت حكومات كثيرة في المنطقة استراتيجيات تعتمد على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة من التدابير الأمنية الصارمة، والجهود الرامية إلى التأثير على القادة الدينيين، وتحسين التنسيق المؤسسي، والعمل العسكري (Pawlak & Göpffarth, 2016:1).

ولا يزال التطرف إلى الآن، مجرد خطاب أقلية ما في المجتمع، ويمكن مقاومتها من خلال استجابة فكرية فاعلة ومناظرات واسعة النطاق في المحافل الملائمة. ولكن علامات الخطر تبدأ بالظهور عندما تطغى تلك الجماعات وتسيطر على السلطة السياسية، فيصبح الفكر المتطرف نوعًا من الأيديولوجية الصاعدة، والذي سينتج عنه أعراض أشد خطورة، وهي: التمييز المنهجي ضد الأقليات، واستبعاد من يعارض الأيديولوجية الجديدة، والإرهاب المنهجي للمعارضين والمنشقين، والاستبعاد التدريجي لهؤلاء المعارضين، واستبعاد أو تهميش المؤسسات السياسية التي كان منوطاً بها القيام بالضوابط والتوازنات، والذي سيؤدي إلى في نهاية الأمر إلى الفشل في حماية المدنيين، وصمت المعارضة السياسية، والقهر العسكري، وزيادة حالات الهجرة للأقليات المهددة (سراج الدين، 92:2015).

فالعلاقة بين التطرف والإرهاب هي علاقة إحساس نفسي بالغربة ونزوع سلوكي بالقوة، فكل متطرف هو مشروع إرهابي مؤجل بانتظار الظروف الملائمة لشحنه وإيجاد الوسائل المتاحة للانفجار في وجه المجتمع، وكل ذلك خاضع لمستوى الضغط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني، لذلك نجد رقعة الإرهاب تتسع كلما ضاقت هوامش الحريات وانقطعت وسائل الاتصال والحوار. والأقرب إلى تفسير هذه العلاقة العكسية بين ارتفاع موجة التطرف وانخفاض مستوى الاتصال بالآخر هو ضيق هوامش الحريات وانحسار دوائر النقاش والحوار، ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية وهي (عبد العال، 5:2015):

أولها، اعتقاد المتطرف أنه على حق، وأن كل من يخالفه الرأي عدوّ له يتربص به الدوائر، ويريد إخراجه من العالم الافتراضي الذي صنعه لنفسه وآمن به، وهذا السبب يدفعه إلى اعتزال المجتمع نفسيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفكريا وربما حتى اجتماعيا، ليعيش في عالمه الخاص في مسمى "العزلة الشعورية" أو الإعدام السيكولوجي للآخر.

وثانيها، عجز أصحاب القرار والقيادات العليا عن استيعاب وتأطير قطاعات واسعة من المجتمع ضمن أنساق فكرية وثقافية واجتماعية متجانسة تتضامن فيما بينها وتتعاون لتوفر لجميع أفراد المجتمع فضاءات للتعارف والمناقشة والحوار، مما يجعل العناصر الشاذة في المجتمع تتحرك أو تنشط تحت رقابة ذاتية منه تتكفل المؤسسات الرسمية والنخب، بالتربية والتكوين والتأهيل والمتابعة والرعاية ضمن سياسات إنمائية وبرامج علاجية متنوعة يكون المجتمع نفسه طرفا فيها.

وثالثها، اعتماد الأنظمة –التي ابتليت بموجات العنف والإرهاب–كلها تقريبا، الحل السهل، وهو المعالجة الأمنية القائمة على فكرة الاستئصال وقطع الدابر والتخلص من كل "مشبوه" ومحيطة بالتصفية الجسدية على أساس أنه عضو متعفن في جسم مجتمع معافى، ولا سبيل لحماية الدولة والمجتمع من شروره، إلاّ ببتره وإتلافه بالقوة الأمنية والعسكرية، فتوكل الدولة للأجهزة الأمنية وحدها هذه المهمة، لمواجهة الإرهاب بالسلاح والتصفية الجسدية التي نرى ترتيبها يأتي في آخر درجات العلاج وليس أولا.

ولعل من أهم الآثار السلبية التي تلحق بالمجتمعات ما يلي (سلطاني، 2015):

- تقييد الحريات كلها، وتعطيل حركة التنقل للأشخاص والبضائع والأموال والخدمات. وتصبح الرقابة الإدارية والقضائية والأمنية الصارمة قيودا إضافية على الحقوق السياسية والمدنية وعلى الحريات العامة.
- تضطرب سوق السلع والخدمات والشغل بسبب تباطؤ الدورة الاقتصادية والتنموية وكساد التجارة وهروب رؤوس الأموال وفساد مناخ الشراكة والأعمال وتتعطل المشاريع الكبرى نتيجة خوف "رأس المال" من المجازفة تحت تهديدات الإرهاب، الذي إذا نجح في تنفيذ تهديد واحد بقتل نفس واحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يكون قد نجح في زرع الرعب في المجتمع كله، قتلا معنويا بشلّ حركتهم في الحياة وتعطيل أسباب العيش.

- تشويه صورة البلد الذي يكثر فيه الحديث عن العنف والإرهاب، أو تنفذ فيه عمليات إرهابية – مهما كانت طبيعتها–فتقلّ حركة الملاحة الجوية والبحرية باتجاهه، ويتناقص عدد السواح، ويتم إدراجه على سلّم التصنيفات الدولية على أنه بلد مخاطر، وتجتهد الدول المدافعة ظاهريا عن حقوق الإنسان والحريات بتحذير رعاياها من احتمالات عمليات إرهابية. فينهار اقتصادها وتتفاقم مشكلاتها الاجتماعية والسياسية والتنموية. ويصبح بلدا مهددا بالتفكك.

سادساً: ثورات الربيع العربي

يشهد العالم العربي في الوقت الحالي العديد من الأحداث السياسة التي تتمثل في الانتفاضات والمظاهرات والانقلابات وارتفاع صوت الشعوب وارتفاع من سقف الديمقراطية، الذي سمي بالربيع العربي، والذي نتج عنه العديد من التغييرات الجذرية التي لم تكن بالحسبان، ونظرا لذلك شكلت الفوضى التي تعيشها دول الربيع العربي المتمثلة في ليبيا، مصر، تونس، اليمن، وسوريا بيئة غير مستقرة ومستنقعا لظهور الجديد من التحالفات والجهات المتطرفة، وفرصة استغلتها الدول الغربية من أجل فرض سيطرتها وتدخلاتها العسكرية في المنطقة (Hoffman & Jamal, 2012:168).

وقد بدأ الربيع العربي بالتحديد بتاريخ 17 ديسمبر عام 2010 في مدينة سيدي بوزيد في جنوب تونس، عندما أقدم الشاب محمد بوعزيزي على إضرام النار في جسده تعبيراً عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها الخضار لمساعدة أسرته على مواجهة الظروف المعيشية الصعبة، ثم قيام شرطية بصفعه على الملأ، مما شكل انتهاك صارخ لكرامته، وبعد تلك الحادثة، اشتعلت الاحتجاجات والمظاهرات العارمة في شوارع سيدي بوزيد، ثم انتقلت إلى العاصمة تونس، وكافة أنحاء البلاد حتى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هرب الرئيس، ومع نجاح التونسي زين العابدين إلى المنفى بتاريخ 2011/1/14 بعد 23 عاما من الحكم البوليسي الثورة التونسية، بدا أن المنطقة العربية مقبلة على زلزال شديد مل يكن متوقعاً من كل مراكز الرصد والدراسات، فأخذت المنطقة تمر بثورات شعبية من شرقها إلى غربها. وبعد ذلك، توالت ثورات الربيع العربي في ليبيا والتي أسفرت عن قتل رئيسها معمر القذافي، وإسقاط نظامه في أكتوبر 2011. كانت الثورة في سوريا واندلاع المواجهات بين جيش النظام والجيش الحر آخر ما ثورة شهدها الربيع العربي (Agarwal, 2013:372).

ويرى نعمة (245:2014) أن هناك تأثيراً متبادلاً ما بين المسببات الداخلية والخارجية لمسارات الربيع العربي، ويشدد كذلك على التحولات التي شهدتها الدول طيلة العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية والتي ساهمت في استثارة هذه الثورة، ومن أهم هذه المسببات: 1-فشل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، مما أسفر عن انتشار الفقر، والبطالة، وترييف المدن، وتدهور القطاعات التقليدية، وازدياد نسبة الاستيراد الاستهلاكي، وبروز الثقافات والهويات الأخرى على حساب القومية وتصاعد وتيرة العنف.2-تراجع الإنتاج وزيادة الاستهلاك وظهور الاقتصاد الريعي الذي ساهم في تعميم الفساد والتهميش الواسع للفئات الشعبية.3-افتقاد الأنظمة إلى المشروعية التاريخية والسياسية والاجتماعية واستبدال الأيديولوجيا الوطنية أو القومية بالأيديولوجيا الزبائنية (تعميم الفساد) واستخدام الدين والقمع، واللجوء إلى مشروعية جديدة خارجية تتشكل على هوى التبعية للخارج.

ويكمن الهدف الرئيسي وراء نشوب ما يسمى بثورات الربيع العربي وما سعى الثوار إلى تحقيقه هو استحداث ثقافة سياسية جديدة قائمة على الديمقراطية وتنمية المؤسسات السياسية وإجراء الإصلاحات التي تناسب ظروف الناس وتهتم بمصالحهم. ويختصر هدف الثوار في تحريك الهرم الاجتماعي للجماعات والأفراد، ويقصد بذلك تغيير مراكز الحكم ومناصبه ونقلها من أيدي أشخاص إلى أيدي الشعب، ويعتمد القوميون على الحركات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والمهنية لتشكيل التحالفات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تتبلور على قاعدة إبراز قضية سياسية واجتماعية والنضال من أجل تحقيقها بغض النظر عن رضا السلطات الحكومية أو عدم رضاها (Lawson, 2012:13).

ويرى الباحث أن الإصلاح يشكل تحديا مهما لما يثيره من جدل وتساؤلات غامضة. وأما الديمقراطية، فيرى بأنها قد شكلت عائقا وتحديا سياسيا للوطن العربي واستبداد القادة واحتكار صناعة القرار السياسي، مما دفع الشعب إلى تأسيس أحزاب وجماعات لتعزيز مبادئ الديمقراطية وتفعيلها. وأما فيما يتعلق بالتطرف والإرهاب، فهي تعد من التحديات السياسية الداخلية والخارجية والتي سادت مؤخرا وخصوصا مع اندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي التي كانت نتيجة سياسات الاستبداد وانعدام الديمقراطية؛ وقد أدى ذلك إلى انتشار جماعات متطرفة تسعى للتدمير وقتل الأبرياء وظهور الانشقاقات العسكرية وثوران الشعوب. وقد شكلت ثورات الربيع العربي، التحدي السياسي الأول والأكثر تأثيرا على الوطن العربي وعلى العالم أجمع، فمنذ قيامها، تم الإطاحة بالعديد من زعماء العرب في تونس وليبيا ومصر واليمن، ولم تعد تشهد هذه الدول والدول المجاورة لها أي نوع من الأمان والاستقرار على الأصعدة كافة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

التحديات السياسية الخارجية

تعد التحديات السياسية الخارجية من اهم الأبعاد التي توليها أجندة السياسات العربية أهمية كبيرة. فالدور الذي تلعبه السياسات والحكومات الخارجية لا يقل تأثيره عما يحصل داخل الوطن العربي. ومن هذا المنطلق، فان التحديات الخارجية يمكن تعريفها بكونها الصعوبات والتهديدات التي يتعرض لها الوطن العربي من جهات خارجية، تؤثر بشكل مباشر على المجريات السياسية على الساحة العربية. وقد تعرف التحديات الخارجية بكونها تؤثر في العلاقات المتبادلة بين بلدان الوطن العربي، والعالم، والتي تحدد شكل العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي بين دول الوطن العربي ودول الخارج، ويعالج قضايا ومشكلات الجهات الفاعلة والقضايا الرئيسية في السياسة الإقليمية (Fawcett, 2013:141).

ولعبت التحديات السياسية الخارجية دورا ليس بالهين أثر على المنطقة العربية، فقد قامت الدول الغربية باستغلال الأوضاع الداخلية التي كانت تشهدها الساحة العربية خلال أحداث ثورات الربيع العربي، حيث سعت إلى الهيمنة والسيطرة على هذه الدول عن طريق استخدام القوة العسكرية ومساعدة الأنظمة والحكومات القمعية في صراعها ضد ثورات الشعوب، كما ولعبت هذه الدول دوراً كبيراً في تسيير الثورات بحيث يصب في صالحها السياسي والاقتصادي (وادي، 2014).

ولعل من أهم التحديات الخارجية التي شهدتها المنطقة العربية والتي أثرت على أيدولوجية الشباب ومعتقداتهم بشكل خاص والشعوب كافة بشكل عام، كانت العولمة (أو الثورة المعلوماتية)، حيث ساهمت العولمة بشكل كبير وفعال في نشوب ثورات الربيع العربي، فالدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي خلال الثورات، كان من المسببات الرئيسية في حشد وتحريك الشعوب للمطالبة بحقوقهم، والدعوة إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسقاط الحكومات الفاسدة والطاغية، فلا يمكن إنكار دور العولمة ومدى انتشارها في الوطن العربي في إظهار وإيجاد تحديات سياسية في المنطقة (ناي، 2013).

ومن أبرز التحديات السياسية الخارجية التي تواجه العالم العربي كانت على النحو الآتي:

أولا الدور الإيراني

خلال السنوات العشر الماضية، كانت منطقة الوطن العربي الأكثر جدلا بسبب الصراعات التي شهدتها مختلف البلاد، وما شكلته جمهورية إيران الإسلامية من عدم الاستقرار في المنطقة، وذلك حيث بدأت محاولتها في إنجاز برنامج الطاقة النووية التي تطمح وتسعى جاهدة إلى تحقيقه، قد كان موقف الايران الثوري ومواصلتها لتنفيذ خططها النووية بمثابة عبء إضافي على التوتر السائد في البلاد المجاورة. وفي العقد المنصرم، كانت إيران على بعد خطوة واحدة من تحقيق هدفها، ولكن كان لاندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي عام 2011 والذي ترك آثاراً هائلة على الساحة العربية سبباً في تخييب آمالها. ومنذ ذلك الحين، تواجه الجمهورية الإيرانية الإسلامية بيئة مليئة بالصراعات فضلاً عن الخصومات الشديدة مع البلدان المجاورة، والذي أثر سلباُ على قوتها ونفوذها في المنطقة العربية (Chubin, 2012:3).

كما لعبت إيران دورا لا يستهان به في الساحة السورية، فقد شملت تحالفات طهران مع سوريا تحالفات عسكرية واقتصادية، واتخاذها حليفها الاستراتيجي الذي تمد له يد العون في أي وقت. ويعد الجانب العسكري من أهم الجوانب وأكثرها تأثيراً على استمرارية هذه العلاقة، في الوقت الذي لا زال الرئيس الأسد يحارب ويكافح جاهداً للحفاظ على منصبه في سوريا. وكان موقف الأسد تجاه طهران واحترامه له دافعاً لوقوف إيران إلى جانبه في الحرب الأهلية السورية ودعمه لتعزيز قدرته على التعامل مع المتظاهرين (Kagan et al., 2012:14).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق في العلاقات السعودية الإيرانية، فقد اتسمت هذه العلاقات بالاحتقان الشديد منذ عام 2003 واستمرت على هذا النحو حتى اندلاع ما يسمى بالربيع العربي عام 2011، حيث ترى المملكة العربية السعودية وحلفائها أن الثورات المندلعة في الآونة الأخيرة ليست إلا مؤشرات خطيرة لها آثار سلبية تهدد أمن واستقرار البلاد. وسعت الحكومة السعودية إلى تأكيد دور إيران في استغلال الوضع الراهن للبلاد العربية المشحون بالصراعات وعدم الاستقرار لتوسيع نفوذها في المنطقة، كما وأشارت بأن إيران هي بالفعل حققت مبتغاها في السنوات الماضية وعلى نطاق واسع، من خلال نشر الشيعية في بلاد الربيع العربي وعلى رأسها سوريا، فضلاً عن توسيع نطاق انتشارها لتشمل العراق واليمن وغيرها من بلاد الوطن العربي (Steinberg, 2014:13).

ثانيا الدور الأمريكي

أحدثت التغيرات السياسية التي اجتاحت منطقة الوطن العربي وشمال أفريقيا منذ أوائل 2011 عواقب وخيمة على أهداف الولايات المتحدة الأمريكية السياسية فيما يخص الأمن الإقليمي وإمدادات الطاقة العالمية وحركات التجارة والاستثمار، فضلا عن مكافحة انتشار الإرهاب وحملات المحافظة على حقوق الإنسان. كما ساهمت هذه التغيرات السياسية العميقة في العالم العربي وما يسمى بالربيع العربي إلى تغيرات في الأهداف والنهج السياسي التي سارت عليه الولايات المتحدة، وإلى إحداث العديد من الاضطرابات السياسية في المنطقة فضلا على سياسات دول العالم الأول. وخلال هذه الفترة، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق أهدافها السياسية في منطقة الوطن العربي والتي شملت الحد من الصراعات بين الدول التي تهدد الحلفاء وتعرض مصالحهم المشتركة للخطر، والمحافظة على مصادر الطاقة (كإمدادات النفط) والتجارة التي تلعب دوراً ضرورياً وحيوياً في أجندة الولايات المتحدة والمنطقة والاقتصاد العالمي، وتسهيل عبور الدعم العسكري الأمريكي، والحد من انتشار الأسلحة التقليدية وغير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقليدية والنووية منها، بالإضافة إلى التقليل من خطر الإرهاب المناهض والذي يهدد أمن وأمان الولايات المتحدة والمحافظة على ضمان بقاء إسرائيل (Arieff et al., 2012:1).

كما لعبت ثورات ما يسمى بالربيع العربي دورا كبيرا في خلق مشكلات سياسية واقتصادية، واجتماعية كان لها انعكاسات على العالم العربي على المدى القريب والبعيد، وقد كان دور الحكومة الأمريكية مؤثراً في حث الدول على إصلاح هذه المشكلات التي تقوض أمن شعوبها، وفض الصراعات التي تسود المنطقة، والعمل جاهداً على تهدئة الأوضاع في الوطن العربي، والتوصل إلى حلول من شأنها أن تأثر على الساحة الإقليمية والعالمية. كما شاركت الحكومة الأمريكية في التصدي للعنف والإرهاب في سوريا ومواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، والعمل على بناء معاهدات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الأمر الذي قد يراه البعض إيجابياً، إلا أن هناك العديد من الخطط الخفية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها، والتي لها انعكاسات جوهرية على الساحة العربية (Suri & Valentino, 2016:1).

ثالثا الدور الروسي

لقد أصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وتحررا من القيود الأيديولوجية، بل والسياسية كذلك الأمر من ذي قبل، حيث أصبحت المصالح تحكم حركتها وتوجّه دفتها، ولا سيما الاقتصادية منها. ويعتبر الموقف الروسي تجاه ثورات الربيع العربي انعكاساً لهذا لتوجه الجديد في السياسة الروسية، حيث حكم الموقف الروسي تجاه هذه الثورات العربية عدة عوامل واعتبارات؛ ويأتي على رأسها مصالحها الخاصة، وأهمية الدول العربية الاستراتيجية التي شهدت ثورات وانتفاضات شعبية، هذا وبالإضافة إلى خبرة الداخل الروسي، التي جعلت عاصمتها موسكو متمسكة بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية، وأكثر حذراً من المد الثوري داخلها، هذا وعلى الرغم من أن قادتها قد قاموا بنفي هذا التخوف (الشيخ، 273:2012).

وأظهرت المواقف التي قامت بها روسيا تجاه الأحداث التي مرت بها بعض الدول العربية خلال الربيع العربي، تذبذبا وارتباكا واضحين، حيث أعربت عن قلقها الشديد من التطورات في تونس آنذاك، وتجنبت تأييد تحركاتها الشعبية، ولكن، وبعد مع سقوط النظام التونسي، أعلنت عن تأييدها للثورة هناك، ومع فوز الإسلاميين في الانتخابات، بدت روسيا غير متحمسة إزاء التجربة الديمقراطية في تونس. وأما فيما يتعلق بموقفها تجاه أحداث مصر، فقد كان مشوباً بالغموض، فقد كانت الخارجية الروسية تصدر بيانات عن تأييدها للديمقراطية وفي أحيان أخرى كانت تعتبر أن الأزمة المصرية لا تحل إلا بالتفاوض بين الشعب والسلطة الحاكمة. وقد استمر غموض موقفها أيضاً خلال التطورات البحرينية واليمنية والليبية، إلا أن تدخل حلف الأطلسي في شؤون ليبيا بذريعة إقامة منطقة حظر جوي جعل روسيا تدرك خطورة تكرار هذا التدخل في سوريا، الأمر الذي دفعها لدعم النظام السوري واستخدامها لحق الفيتو عدة مرات خلال اجتماعات مجلس الأمن ضد قرار يدين النظام أو يفرض عقوبات عليه (مدوخ، 118:2014).

وكان الموقف الروسي تجاه ثورات الربيع العربي موقفا متقلب، ويمكن تفسير ذلك من خلال نسق المصالح والدور الذي ترغب روسيا بلعبه في الوطن العربي، وطبيعة تعاملها مع متغيرات وتطورات هذه الثورات العربية، فضلا عن أن سرعة هذه الثورات صعبت على روسيا صياغة دور فعال وواضح تجاه الدول العربية، شأنها شأن جميع الدول الكبرى الأخرى، مما أسفر عن مواقف متخبطة وغير مترابطة مع بعضها في معظم الأحيان (راشد، 33:2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: الدور التركي

شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في المنطقة العربية ولاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في 2002 وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة. إلا أن هذه السياسة ما لبثت أن واجهت تحديات كبيرة في إثر اندلاع أولى شرارات الربيع العربي التي ما لبثت أن استشرت في المنطقة العربية، الأمر الذي أخل بالتوازنات القائمة، ومازالت فصول الربيع العربي تتوالى وتتسارع مهددة السياسات والتوازنات الإقليمية برمتها والتي من أبرزها الدور التركي (طاهر، 2013).

وعلى الرغم من المخاوف التركية من أن تفضي أحداث المنطقة لتراجع علاقاتها مع الدول العربية، إلا أن استرجاع خبرة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي –بما مثله من مخاطر تراجع أهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة للتحالف الغربي، وما شكله من فرص وقدرة أكبر على الحركة في دول وسط آسيا وظهور تركيا باعتبارها تمثل نموذجًا لدول العالم الإسلامي– قد دفع بضرورة إعادة تكيف الدور التركي في المنطقة سعيًا لاستغلال الفرص التي يمكن أن يشكلها "الربيع العربي"، خصوصًا بعد أن أكدت الثورات العربية أهمية تركيا "الدور والنموذج" بالنسبة لدول المنطقة (خليل، 2012).

نجحت سياسات تركيا في أن تمهد الطريق نحو توطيد علاقاتها في المنطقة العربية. حيث لعبت أزمة البترول دورا محوريا في ترسيخ أهمية تعزيز العلاقات التركية مع الشرق الأوسط. فقد بات البترول بلا شك السبب الرئيسي وراء تحسين تركيا علاقاتها مع الدول العربية، خصوصا بعد ارتفاع أسعاره، ووصول فاتورة واردات البترول من الخارج لعدة مليارات، وهو ما جعل تركيا على إعادة النظر في سياساتهم تجاه العرب، وتضعها في مرتبة عليا على قائمة أجندة السياسة الخارجي (نوحى، 2015).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: الدور الإسرائيلي

لم تسفر انتفاضات الربيع العربي إلا عن شعور إسرائيل بالقلق الشديد والأكثر حدة، الأمر الذي دفع حكومة نتنياهو إلى تبني رد فعل حذر ومتحفظ تجاه الربيع العربي. وبعكس ما وصفه البعض بأنها "عقلية القبو" الإسرائيلية، سارع نتنياهو إلى وصف الربيع العربي بأنه تحدٍ أمني لإسرائيل، مما يجعل من غير المحتمل أن تتحمل حكومته أي خطر كبير من أجل إحياء محادثات السلام المتوقفة مع الفلسطينيين. وعلى وجه التحديد، تخشى إسرائيل أن يؤدي احتمال زيادة الديمقراطية العربية إلى ظهور فروع الإسلام السياسي، فقد كانت آفاق الأحزاب الإسلامية الأخرى التي تتولى السلطة في جميع أنحاء المنطقة – وخاصة في مرحلة ما بعد مبارك – ولا تزال تبعث على القلق العميق لإسرائيل. (Dessì, 2012:3-4)

وقد أبدت إسرائيل موقفاً واضحاً وصريحاً تجاه ثورات الربيع العربي التي انطلقت آنذاك في مصر وتونس، فإسرائيل تعتبر هذه الدول من دول الاعتدال العربي والتي تربط بينها وبينهم اتفاقيات سلام. ومن منطلق العقلية الإسرائيلية التي ترفض تطور ونهوض الوطن العربي والعداء للوحدة العربية، فقد تمحورت عديد من تصريحات المسؤولين ووسائل الإعلام الإسرائيلية من تحليلات ودراسات تشكك بأهداف الثورات العربية، ومجدت زعماء تلك الدول، حيث رشحت أحد القنوات الإسرائيلية الرئيس المصري لجائزة شخصية العام في إسرائيل لتمسكه بالسلام مع إسرائيل، وتطبيقه لبنود اتفاقية كامب ديفيد، ومحافظته على الاستقرار في المنطقة طيلة الثلاثين عاماً الماضية، وتقديمه خدمات جليلة لدولة إسرائيل. وكرر وزير الدفاع الأسبق لدولة إسرائيل بنيامين بن اليعيزر تحذيراته من أن تخسر إسرائيل ذخرها الاستراتيجي المتمثل في العلاقات مع مصر، ووصف الخبير السياسي الأمني ايتمار يختر الأحداث في مصر بالضائقة الاستراتيجية لإسرائيل في الشرق الأوسط. وثمة دراسات إسرائيلية تؤكد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجود حالة من القلق والهلع تسيطر على كبار المسؤولين الإسرائيليين جراء تطورات المشهد السياسي المصري، والذي يتزايد في ظل قوة الإخوان المتزايدة في الشارع المصري. (الأسمر، 154:2013)

سادسا: الثورة المعلوماتية

تعد الثورة المعلوماتية من أهم التحديات السياسية الخارجية التي أثرت بشكل ملحوظ على المشهد السياسي في المنطقة العربية، فقد غدت الثورة المعلوماتية من أهم السمات التي تميز هذا العصر، وقد عملت الثورة الصناعية الثالثة على دمج تكنولوجيا المعلومات مع مختلف وسائل الاتصال وأدت إلى ظهور مفهوم (تكنولوجيا الاتصالات)، والتي أثرت بشكل ملحوظ على وسائل التواصل، وانعكس ذلك بشكل ملحوظ على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحياة النفسية. كما لعبت الثورة التكنولوجية دورا فعالا في زيادة الفجوة في التواصل بين الدول الصناعية والدول النامية وذلك من خلال هيمنة الغرب على الاتصالات والمعلومات وسائل الإعلام العالمية على المنظمات التي لديها إمكانيات ضخمة مؤثرة ثقافيا وتقنيا، وذلك بهدف إحكام سيطرتها على بلاد الشرق الأوسط، والتحكم باقتصادها، وسياساتها الداخلية، والتعرف على الخطط والحركات التي تجري في البلاد العربية، ومحاولة السيطرة عليها بما يخدم أهدافها (Al-Rawashdeh, 2014:3).

وتعد الثورة التكنولوجية بشكل عام، ووسائل التواصل الاجتماعي على الأخص ذو تأثير كبير وعامل رئيس في دفع الشعوب للمطالبة في حقوقهم ونيل حرياتهم عن طريق الثورات التي تم التحضير لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة من فيسبوك، وتوتير، ويوتيوب وغيرها، فقد كان لها أثر كبير وحيوي في تنامي الأزمة الليبية والمصرية والتونسية، وتحولت من كونها مواقع لتحقيق علاقات اجتماعية إلى مواقع يرتادها الشباب للتخطيط والتدبير للثورات السياسية التي تهدف إلى الإطاحة في أنظمة البلاد. حيث قام رواد هذه المواقع بنشر الحملات التوعوية وتسليط الضوء على بعض القضايا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي يعاني منها الشعب مثل الفساد وغلاء الأسعار وغيرها، وتحريض الناس على التصدي لمثل هذه الأزمات والتظاهر من أجل الحصول على حقوقهم، فالدور الذي قامت به هذه الوسائل كان له انعكاسات كبيرة في تسهيل تداول الأفكار بين مرتاديها على المستوى المحلي والدولي (Idowu & Oladiti, 2016:114).

سابعا: العولمة

أثرت الحروب العالمية وما بعدها من أحداث على إعادة رسم خريطة العالم من الناحية السياسية، وتشكيل نسق العلاقات الدولية على الساحة السياسية، فظهرت العديد من الظواهر التي اجتاحت الساحة الدولية، ومن أهم الظواهر التي بزغت في هذا العصر ظاهرة العولمة التي طغت على صعيد العلاقات الدولية في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والمعلوماتية كافة. وقد لعبت العولمة دورا عظيما في تشكيل آراء الشعوب وأيديولوجياتها، وتوجيه الرأي العام نحو القضايا معينة، وتسليط الضوء عليها، ومن ثم الهيمنة والسيطرة على قرارات الدول وأفكارها وإرادتها. واستطاعت العولمة غزو الفكر العربي من نواحي اقتصادية وسياسية والتي أثرت بشكل ملحوظ على المشهد السياسي في المنطقة العربية، ويظهر ذلك جلياً فيما يسمى ثورات الربيع العربي (الحديثي، 507:2011).

ويمكن تعريف العولمة بأنها آلية وأداة لإزالة أو تقليص أو إلغاء الحواجز والقيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المفروضة من قبل الدولة وتطويرها على الصعيد العالمي من خلال التفاعل والتواصل مع الدول والمجتمعات الأخرى لإنتاج علاقات دولية مزهرة (Muhammad et al., 2011:292).

وقد لعبت العولمة دورا أساسيا في نشوب ما يسمى بثورات الربيع العربي؛ فقد كان تأثير وسائل الإعلام الرقمية والقنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي قوياً في قيام الشعوب على حكوماتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأنظمتها الفاسدة، والعمل على تغير مجريات الأحداث السياسية فيها حيث بدأت الثورات بالتصاعد في تونس ثم انتقلت إلى مصر والجزائر واليمن وسوريا وكانت العولمة السبب الرئيسي في تمكين العالم من رؤية ومراقبة الممارسات الديمقراطية وحرية التعبير والعدالة التي سعت وما تزال تسعى البلدان العربية إلى تحقيقها (Elhusseini, 2014:23).

وتكمن أهمية العولمة من خلال إزالة الحدود الافتراضية بين الدول، وجعل العالم يبدو كقرية صغيرة، فقد كان أثر العولمة على نشر الأيديولوجيات والأفكار التي تدعو إلى حقوق الإنسان والديمقراطية، وحق الشعب في حصوله على ملاذ آمن في بلاده كبيرا، وسعت إلى توجيه الشعوب إلى تبني هذه المفاهيم، وحشد طاقاتهم للحصول على حقوقهم، وإعادة هيكلة العلاقات بين دول المنطقة والدول الخارجية، وإيجاد قنوات جديدة تسهم في إيجاد بيئة تعاونية سلمية، تربط البلاد الغربية بالوطن العربي (Gorgulu, 2012:3).

ويرى الباحث أن إيران ومفاعلاتها النووية قد لعبت دوراً كبيراً في الساحة العربية، حيث كانت تستغل للأوضاع الراهنة في البلاد العربية المشحونة بالنزاعات وعدم الاستقرار لتوسعة نفوذها في المنطقة. كما ويرى أن أثر الولايات المتحدة على الأمن القومي العربي كان موجهاً لتحقيق مصالحها الشخصية، ولإبعاد أي خطر يهدد حكومتها وشعبها، وللهيمنة على الساحة العربية من خلال منع انتشار الأسلحة النووية، والمحافظة على ضمان بقاء إسرائيل في المنطقة العربية. أما بالنسبة إلى روسيا، فيرى الباحث بأنها لعبت دورا مؤثرا في أحداث الربيع العربي، حيث كان الاهتمام الروسي بثورات الربيع العربي متفاوتاً من دولةٍ عربية لأخرى، وقد تميز أحياناً بالتحفظ والتأني الجلي الذي وصل حد تأخر رد الفعل. ويرى الباحث أيضاً أن العولمة والثورة المعلوماتية ساهمت في دفع الشعوب العربية للمطالبة في حقوقهم عن طريق الثورات التي تم التخطيط لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة من فيسبوك، وتوتير، ويوتيوب وغيرها، والتي لعبت دوراً كبيراً وحيوياً في تنامي الأزمة الليبية والمصرية والتونسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

المرتكزات الفاعلة في بناء الأمن المجتمعي العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد بات الحديث عن الأمن والأمان في هذا العصر من أكثر الأمور التي يهتم بها الشعوب وخصوصا العربية منها، فهو ما يجعل منها مجتمعات أكثر انفتاحا وأكثر جرأة فيما يختص بالمطالبة بحقوقها المشروعة والمستحقة لها والتي تضمن استقرارها وسعادتها من أولئك القائمين عليها، وضمن ما وضعه الله سبحانه وتعالى من شروط وأحكام وضوابط، فهو الحق المفروض لها وهو كذلك من الضرورات المحتمة والتي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل نمو المجتمعات وازدهارها. ولم يقتصر الأمر على الدين فحسب، بل ونادى كل من علماء التاريخ وعلوم النفس الاجتماعية بلزومية الأمن وأهميته منذ نشأة الخلق وبداية وجوده على هذه البسيطة، وقد سعوا إلى تحقيق الأمن الذي يبعد أي مصدر للخوف والقلق من أجل الوصول إلى الأمن المجتمعي دون نقصان (ربابعة، 11:2014).

وتشهد الأحداث التي تحيط بالمنطقة العربية تطورات سريعة وانهيارا طويل الأمد، كما وتزايدت التهديدات سواء أكانت من قِبَل الدول الكبرى أم الاستعمار التكنولوجي الجديد الذي يعرف بالعولمة. ولذلك، فمن المهم أن يحافظ الوطن العربي على مرتكزات الأمن المجتمعي، فهي صمام الأمان الذي سيحقق التكاتف والتلاحم ما بين الدول العربية بالتكاتف على الأصعدة كافة من أجل الوصول إلى الأمن والسلام الذي نأمله لأوطاننا العربية. ومن أجل هذا الهدف، لا بد أن يتم تحقيق مرتكزات الأمن المجتمعي في سبيل تحقيق الأمن المجتمعي المرجو ومستوياته كافة: ثقافي، حضاري، قومي، اقتصادي وحتى سياسي (جبر، 145:2015).

ويتناول الفصل الثالث المرتكزات الفاعلة في بناء الأمن المجتمعي من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

- **المبحث الأول:** ماهية مرتكزات الأمن المجتمعي.
- **المبحث الثاني:** مرتكزات وخصائص الأمن المجتمعي العربي.
- **المبحث الثالث:** التحديات التي تؤثر على مرتكزات الأمن المجتمعي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

ماهية مرتكزات الأمن المجتمعي العربي

يواجه الإنسان المخاطر بشتى أنواعها منذ وجوده على وجه الأرض، ففي البداية كان الخطر الذي يواجهه هو الطبيعة، ولكنه استطاع فيما بعد التغلب على المخاطر الطبيعية من خلال ابتكار الأجهزة والمعدات واستغلال خيرات البلاد، ومع مرور الزمن تطورت وسائل استغلال البيئة، مما أدى إلى تضخم ثروة الإنسان، والذي ما زال بالرغم من ذلك، يشعر بالخطر على حياته وقوته ورزقه، ويعد هذا الإحساس من أهم التحديات التنموية، فهذه التحديات لن تحقق حياة آمنة للشعوب بل أدت إلى بؤسهم وفقرهم بدلا من رفاهيتهم، لذلك، فإن التغير الاجتماعي الناتج عن التحديث السريع لا يلائم واقع وثقافة بعض الشعوب مثل الشعوب العربية، مما أدى إلى انتشار العقلية والنفعية والأنانية، رغم توفر الثروات، والذي أدى بدوره إلى حدوث الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبطالة وضعف القدرة الشرائية لمحدودي ومعدومي الدخل، وبالتالي انتشار السلوك الانحرافي وكبت الحريات ومختلف أنواع التمييز والاضطهاد (سرار، 2016).

وتعيش المنطقة العربية اليوم، فوضى أكثر من أي وقت مضى، فالثورات العربية التي حدثت خلال الفترة الماضية، والأزمات الخانقة التي تعرضت لها الشعوب العربية، كانت سببا كبيرا في تشكيل فوضى طغت على المنطقة العربية. حيث يكمن السبب الرئيس للفوضى فشل بعض أنظمة الدول العربية، والذي انعكس سلبا وبشكل كبير على أمن وأمان المجتمعات، وجعل من مهمة المحافظة على السلام والسلامة بين الشعوب مهمة صعبة (Wittes, 2016:6).

وللوقوف على طبيعة ماهية مرتكزات الأمن المجتمعي العربي، تناولت الدراسة مفهوم مرتكزات الأمن المجتمعي العربي وأهميته، وأهدافها على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: مفهوم مرتكزات الأمن المجتمعي العربي

تعددت المفاهيم والتعريفات المتعلقة بمرتكزات الأمن المجتمعي بهدف الوصول إلى تعريف يصف ماهية هذه المرتكزات بشكل دقيق، فقد تم تعريف مرتكزات الأمن المجتمعي بكونها مجموعة من الأسس التي يقوم عليها الأمن، ولا يتحقق الأمان والسلامة للأفراد، إلا بوجودها، وتسعى إلى تصميم خطة قوية للمحافظة على حياة الأفراد من التهديدات الداخلية والخارجية، ومحاولة حمايتهم (Kaldor, 2011:554).

في حين تم تعريف مرتكزات الأمن المجتمعي بكونه مجموعة من المعايير التي تتظافر جهودها بعضها من بعض بهدف الوصول إلى غايات الأمن والأمان للأفراد، وتأمين حياة آمنة لهم، ويتم ذلك عن طريق اعتماد أنظمة سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية وعسكرية وثقافية، والتي يمكن من خلالها تحقيق سبل العيش الرغيد والكرامة الإنسانية (Human Security Unit, 2009:5).

كما تم تعريف مرتكزات الأمن المجتمعي بأنه أساسات ومقومات الحماية الاجتماعية التي تشكل مجموعة من التدخلات التي تهدف إلى الحد من أسباب الفقر والضعف والمخاطر والقضاء عليهما، كما ويمكن للدولة أو الجهات الفاعلة غير الحكومية فيها من أن تنفذ هذه التدخلات في المجتمع المدني أو المنظمات الدينية أو من قبل القطاع الخاص أو من خلال المبادرات المجتمعية والأفراد. لذلك اعتمدت اليونيسيف تعريفا عمليا للأمن المجتمعي والذي يركز على الأطفال من خلال التركيز على السياسات العامة والخاصة والبرامج الرامية، للحد من أوجه الضعف الاقتصادي والاجتماعي لدى لأطفال والنساء والأسر والقضاء عليها، لضمان حقوقهم بمستوى لائق للعيش والخدمات الأساسية (Marcus et al., 2011:9).

وتم تعريف مرتكزات الأمن المجتمعي من خلال نقد السياسات ومؤسسات الأمن المجتمعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن طريق رسم خرائط نطاق التأمين الاجتماعي وبرامج المساعدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية الموجودة حاليا لديهم، وتحليل مكانة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء الاتجاهات العالمية الجديدة في السياسات الاجتماعية وتقديم اقتراحات بشأن أي من هذه السياسات الاجتماعية الجديدة يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على تقدم المنطقة في التنمية البشرية (Jawad, 2015:2).

وقد تم تعريف مرتكزات الأمن المجتمعي بكونها القواعد والدعامات التي تسند الأمن المجتمعي من الانهيار والسقوط، وتتميز بكونها توفر للإنسان سبل الراحة والسلامة والأمان، وتسعى إلى عدم وقوع الأفراد بالأذى، والخوف، وتوفير ملاذ آمن من المخاطر والتهديدات التي قد تزهق حياتهم، وتفنيها (Romer & Romer, 2016:5).

كما عرفت مرتكزات الأمن المجتمعي بكونها الأساليب والآليات التي تستخدمها الدولة في إدارة الأخطار التي تهددها والتي تهدد وحدتها واستقلالها واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الأخرى. لذلك فإن الأمن هو مجرد مفهوم مرادف للمصلحة الوطنية وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري، فالأمر يعود إلى أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي جعلت ظروف الحرب الباردة تحتكر الحقل المعرفي (Kuitto, 2016:3).

ثانياً: أهمية مرتكزات الأمن المجتمعي العربي وأهدافها

تعد مرتكزات الأمن المجتمعي واحدة من الضرورات بل ومن الفرائض التي لا يجوز التفريط بها أو التنازل عنها، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، حيث أن مقاصد الشريعة الإسلامية تهدف إلى الحفاظ على الضرورات الخمس ألا وهي حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود مرتكزات الأمن المجتمعي؛ فلا عجب أن الله سبحانه وتعالى جعل الأمن من أسباب انتظام الدنيا واستقرارها، حيث يمكن أن تلعب هذه المرتكزات دورا في جلب الأرزاق واستقطاب الناس إلى البلد الذي ينعم بها. وقد اهتم النبي محمد صلى الله عليه وسلم بالأمن المجتمعي واتبعه في منهجيته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السمحة، حيث أرسى قواعد هذا الأمن وعلمه لأصحابه حتى غدا أنموذجاً فريداً لم يسبق له مثيل (طنش وعبابنة، 112:2016).

ولا تقل أهمية الأمن المجتمعي عن أهمية الأنواع الأخرى من الأمن سواء السياسي أم الاقتصادي أم العسكري، إلخ، حيث أن الأمن المجتمعي ضروري لكل فرد من أفراد المجتمع، فهو متعلق بالأخلاق والقيم، والعامل الرئيسي في توفر سبل الرخاء والأمن الشامل، فعندما تكون الأسرة – وهي نواة المجتمع – متفاهمة، سيعيش أفراد هذه الأسرة في بيئة سليمة وآمنة، وبالتالي ستبدع وتتألق. أما حين تكون هذه المؤسسة النووية مهددة بالقلق والنزاع، فسينتج عنها مخرجات سلبية والتي ستنعكس سلبا على بقية المجتمع؛ فحين تفسد أخلاق هذه المؤسسات النووية وتتحول إلى فساد أخلاقي وفاحشة متفش بين الأفراد، قد يؤدي ذلك إلى الخيانة الزوجية أو الشك وبالتالي إلى الطلاق، وسيتحول المجتمع من مجتمع آمن ومستقر إلى ساحة نزاع وصراع، وهذا ما نقصد به التدهور الاجتماعي الذي سيصيب بقية مكونات المجتمع والأسرة (المجالي، 2013).

ويمكن القول بأن هناك علاقة وثيقة ما بين الأمن المجتمعي والاقتصاد، فلا يمكن أن يتحقق طيب الحياة في غياب أي منهما. فالأمن المجتمعي يعتبر من أبرز مرتكزات التنمية والاقتصاد والتي ترتبط بدورها مع غيرها من المرتكزات كالاجتماعية والسياسية والثقافية وبقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة كإقامة المزيد من المشاريع وتهيئة بيئة مناسبة قادرة على جذب التمويلات واستثمارها. ومن جهة أخرى، يعود الأمن المجتمعي على الدولة بمكاسب اقتصادية ومن أهمها تقليص النفقات التي تنفقها الدولة من أجل الحفاظ على الأمن وما يتبعه من إنفاق على الكادر الأمني والقضاء وبناء السجون ونفقات المستشفيات (طنش وعبابنة، 112:2016).

ويرتبط تحقيق أنواع الأمن الأخرى بالأمن المجتمعي، حيث أن معظم أشكال الجريمة تكون ناتجة عن سلوك الأفراد السيئين والذين عاشوا في بيئة وظروف اجتماعية سلبية؛ فهؤلاء الأفراد مضطربون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعانون العديد من المشاكل. ومثال ذلك الأمن الاقتصادي، حيث أن هذا النوع من الأمن مرتكز بشكل كبير على القيم الأخلاقية أكثر من كونها مشكلة فقر وعوز، حيث أن التماسك هي التي تساعد الدولة على التمتع برخاء اقتصادي، ومن أكبر الأمثلة على ذلك تفوق المسلمين في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام، ولكن حدث في زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمه الله رخاء ورفاهية كبيرة – والذي استمر لمدة عامين، – حيث لم يمر بفترة من عدم الرخاء الاقتصادي فحسب، بل وكان أيضا بدون بنية إيمانية أو عفة أو أخلاق أو استقرار بين أفراد المجتمع آنذاك (المجالي، 2013).

ويعتبر الوضع الاقتصادي أحد عناصر الأمن المجتمعي الذي يؤثر ويتأثر به، وإن لمرتكزات الأمن المجتمعي عدة أهداف تتمحور حول الأوضاع الاقتصادية لأفراد المجتمع، ومنها تأمين احتياجات الأفراد الأساسية من خلال توفير دخل منتظم ومستدام لهم، والمساهمة بشكل فعال في تحقيق وتأمين الاستقرار الوظيفي للعامل بهدف تحفيزه، وتوطيد العلاقة ما بين الموظف وصاحب العمل (الرئيس/المدير) وغرس قيم التكافل الاجتماعي فيما بين أفراد المجتمع وتوزيع الدخل بشكل منتظم فيما بين الأجيال، بالإضافة إلى العمل على الحد من ظاهرة الفقر في المجتمع والمساهمة بشكل فعال في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية(المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، 1:2014).

ثالثا: أهداف مرتكزات الأمن المجتمعي العربي

يساعد معرفة معنى الأمن المجتمعي في السياق الحالي للدول العربية، والدروس السياسية التي يمكن استخلاصها من الممارسات الرشيدة القائمة داخل المنطقة العربية وسياقات البلدان النامية الأخرى على تحديد الأهداف الرئيسية للأمن المجتمعي في الوطن العربي، ومنها تقديم لمحة عامة نقدية عن سياسات الأمن المجتمعي في المنطقة العربية وخطاباته، من خلال تحديد نطاق خطط التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية المتوفرة حاليا في المجتمع، بالإضافة إلى تحليل مكانة البلدان العربية في ضوء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتجاهات العالمية الجديدة في السياسات الاجتماعية وتقديم اقتراحات بشأن السياسات الاجتماعية الجديدة التي يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على تقدم المنطقة في التنمية البشرية (Jawad, 2014:9).

كما ويوجد هناك بعض الأهداف الأخرى لمرتكزات الأمن المجتمعي، ومن أهمها وصف وتحليل الحماية الاجتماعية وطرق توفيرها ونتائجها من خلال منظور الأمن الغذائي وسبل العيش والتغذية، والتركيز على الحماية الاجتماعية للاجئين والنازحين، ومساهمة مؤسسات الحماية غير الرسمية في مكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تحليل الفجوات في النظم الوطنية للحماية الاجتماعية وشبكات الأمان واستخلاص الآثار المترتبة على برمجة البرنامج (Devereux, 2015:2).

ويكمن الهدف من الأمن والسلم المجتمعي في كونه واحدا من أهم المحاور التي تعمل على بناء المجتمع وأحد العوامل الأساسية والحاسمة في حماية منجزاته وسبيل الازدهار والتقدم، فالأمن المجتمعي يوفر البيئة المناسبة والظروف الملائمة للعمل والبناء، كما أنه يبعث الطمأنينة في نفوس أفراد المجتمعات، بالإضافة إلى أنه يشكل حافزا للإبداع والانطلاق نحو تحقيق الآفاق والتطلعات المستقبلية. وتكمن أهميته كذلك في تحقيق الانسجام والتوافق الاجتماعي وترسيخ الإيمان بمقومات الوطن والأمة، مما يعمل على توحيد نسيج المجتمع من النواح الاجتماعية والثقافية والسياسية في أطر العدل والمساواة بين شرائح المجتمع كافة (الشوبكي، 10:2017).

ويرى الباحث أن مرتكزات الأمن المجتمعي يمكن تعريفها بكونها عدد من الأسس التي تتظافر جهودها بعضها من بعض بهدف تحقيق غايات الأمن والأمان للأفراد، وتأمين حياة آمنة لهم، ويتم ذلك عن طريق اعتماد أنظمة سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية وعسكرية وثقافية، والتي يمكن من خلالها تحقيق سبل العيش الرغيد والكرامة الإنسانية. كما تكمن أهمية هذه المرتكزات بما توفره من أساس قوي، وقاعدة صلبة للحفاظ على أبسط حقوق المواطنين والأفراد الذين يعيشون في كنف هذه الدولة، وتهيئة البيئة التي تشجعهم على الإبداع والتميز، وتحقق لهم أحلامهم وغاياتهم التي يسعون لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

مرتكزات الأمن المجتمعي العربي وخصائصه

يعتبر مفهوم الأمن المجتمعي واحدا من المفاهيم الإنسانية سواء أكان على مستوى الأفراد أم على مستويات الجماعات. فمن المهم للإنسان أن يعيش آمنا ومطمئن البال خلال حياته، وإلا سيصاب بحالة من الهلع والخوف والذي قد يؤثر على قدرته أو أدائه أو عطائه خلال مسيرة حياته. كما ويعتبر الأمن المجتمعي من الركائز الهامة التي تساهم في بناء المجتمعات، فهو العنصر الأساسي الذي يساهم في استقراره وازدهاره (قادري، 17:2015).

ويفسر مفهوم الأمن المجتمعي كيف يمكن حماية المجتمع والدولة من المخاطر والتهديدات المحتملة. وفي هذا الصدد، تتمثل الخطوة الأولى في تحديد التهديدات الهجينة، من جهة، والمرتكزات الفاعلة الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود من جهة أخرى، فمن الضروري فهم المخاطر أو الصدمات التي يجب تجنبها أو انحرافها. وعندئذ فقط يمكن تعزيز مجالات محددة داخل الهياكل الحكومية والمجتمعية. وثمة خيار آخر يتمثل في تحصين كل شيء بتطبيق نهج حكومي كامل وعلى المجتمع بأسره، في حين أن كل هيئة حكومية وعضو في المجتمع المحلي على دراية وجاهزية للتعامل مع طائفة واسعة من التحديات الأمنية. ولكن، لأسباب واضحة، هو حل يستنفد المزيد من الموارد. كلا الخيارين لا يستبعد بعضهما البعض، ولكن باختيار أي منهما لا يمكن للمرء أن يعزز القدرة على الصمود (Ozolina, 2016:71).

ولبيان مرتكزات الأمن المجتمعي العربي وخصائصه ارتأت الدراسة على تناولها على النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: مرتكزات الأمن المجتمعي العربي

حتى يتحقق الأمن المجتمعي في الوطن العربي، لا بد لنا من الإشارة إلى بعض مرتكزاته الأساسية، ومنها التماسك ما بين أفراد المجتمع، والذي يتحقق ذلك عندما يكون الانتماء في نفوس الأفراد لوطن واحد، كما ويمكن أن يقصد به الانتماء إلى المجتمع العربي الإسلامي بغض النظر عن الحدود الجغرافية التي تقسمه، والتوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة والتي يعنى بها هنا بالأخلاق الإسلامية السمحة، وخصوصا تلك التي تدفع بالمسلم إلى الشعور والتعاطف مع بأخيه المسلم، كما ويتضمن الإيثار والبعد عن البخل والشح والذي كان من أسباب هلاك الأمم السابقة، بالإضافة إلى لتعاطف بين أبناء الوطن والبلد والقرية والحي الواحد؛ حيث يجب أن تعم على أفرادها الألفة والمودة بعيدا عن التفرقة والخلافات (عبابنة، 8:2011).

إن للأمن المجتمعي عددا من الأسس التي تساعد في تحقيقه بالشكل المنشود، وتشتمل هذه الأسس في إطار العقيدة على أربع أسس رئيسية، ومنها العدل والمساواة، حيث يعتبر الأمن من أهم الغايات التي يسعى كل من العدل والمساواة إلى تحقيقها، وهما السبيل لتحقيقه، فقد اتخذت الأنظمة والديانات السماوية السابقة من العدل شعارا لها، والذي يتم من خلال تطبيق أحكام التي ساهمت في إعطاء كل ذي حق حقه وتنظيم العلاقات والعدل فيما بين الناس وعدم المفاضلة أو التمييز بينهم وفقا للهوى والمصلحة. وقد انقسم هذا الاختصاص إلى مجالين: الأول تنفيذ الأحكام السلمية بين المتشاجرين والمتخاصمين حتى يظهر الحق، والثاني إقامة الحدود على مستحقيها لصون محارم الله من الانتهاك وحفظ حقوق عباده. كما أن للعدل صورة إيجابية أخرى تتعلق بكيان الدولة وقيامه بحقوق أفراد شعبه من كفالة لحرياتهم وحياتهم المعيشية بحيث لا يترك مجالا لوجود عاجز متروك أو ضعيف مهمل أو فقير بائس؛ وهذه الأمور جميعها تعتبر من واجبات الحاكم العادل (عبابنة، 8:2011).

وأما الأساس الثالث فهو الحرية التي منحها الإسلام للأفراد في أجمل وأبهى صورها وأدق معانيها، إلا أنه لم يتركها فوضى ودون تنظيم، فلكل حسابه وللأهداف العليا للدين الإسلامي الحنيف قيمتها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهي تقرر مبدأ التبعية الفردية، وبالتالي التبعية الجماعية، والتي تشمل جميع الأفراد والجماعات بتكاليفها؛ هذا ما يعرف بالتكافل الاجتماعي. وقد ضمن الإسلام للأفراد الحق في حرية إبداء الرأي، واعتبر ذلك واحدة من حقوق الإنسان، فهي وسيلة تهدف إلى إصلاح المجتمع الإسلامي وتنظيم مؤسساته وتطويرها والنهوض بها بما يصب في مصلحة المجتمع عامة، فالحق في إبداء الرأي ليس ميزة ولا ترفا، بل هو شرط من شروط المجتمع الحر ويساهم في خلق مناخ للتحاور والتفاهم ما بين أبناء المجتمع كافة، بل وإنه وسيلة للرقي بالمجتمع ونشر السلام الداخلي والأمن المجتمعي وزرع الطمأنينة في النفوس (التميمي والتميمي، 2012: 16-17).

وأما الأساس الأخير فهو القوة والتي يعنى بها الحزم في ضبط وحل المشكلات والجد والاجتهاد في معالجة الأخطاء وتصحيحها وعدم التساهل أو التهاون في كل ما قد يعكر صفو الأمن أو يحاول المساس به سواء أكان ذلك في المجال الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو الفكري، وغير ذلك من أشكال الأمن. كما تعني القوة الحزم في تطبيق أنظمة العقوبات من قصاص وحدود وعدم التهاون والتقاعس فيها أيا كان مرتكبها، فالجميع سواسية أمام القانون (Chan et al., 2015:542).

يوجد هناك العديد من المرتكزات الأمنية والتي أصبحت تعمل تحت عنوان الأمن المجتمعي الذي يمس مختلف نواحي الحياة، فهو مفهوم متعدد الأبعاد ويشمل تحت مظلته العديد من أشكال الأمن، ومنها الأمن الاقتصادي الذي يؤمن فرص عمل للأفراد، والأمن الغذائي الذي يؤمن الحاجات الأساسية من الأغذية للأفراد وما يكفل ذلك من الناحية المادية أو من ناحية تأمين القدرة على الوصول إلى مصادر الغذاء، والأمن الصحي الذي يؤمن الحماية من الأمراض وتوفير نظام رعاية صحي فعال، والأمن البيئي الذي يؤمن الحماية من المخاطر البيئية بمختلف أنماطها وأشكالها، هذا وبالإضافة إلى الأمن الشخصي الذي يؤمن الحماية من التهديدات التي تنطوي على العنف سواء أكان ذلك ناجما عن الدولة أو الأفراد، والأمن الاجتماعي الذي يهدف إلى الوقوف في وجه التهديدات الموجهة نحو الكيان الاجتماعي في دولة ما، ويمكن أن يندرج ذلك جنبا إلى جنب مع ضمان أمن المجتمع الثقافي، وأخيرا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن السياسي؛ وهو الأمن الذي يتحقق بتأمين نهج سياسي حكيم من قبل الحكومات لمواطنيها (يوسف، 533:2012).

كما ويوجد هناك جانب آخر لمرتكزات الأمن المجتمعي والتي تتمثل بتوفر الإمكانية للمواطنين للعيش بسلام داخل حدود وطنهم، ويمكن تحقيق ذلك عبر حل المنازعات الدولية بطرق سلمية، وتمتع المواطنين أجمع بكافة حقوقهم السياسية والاقتصادية والمدنية والثقافية والاجتماعية وأن يتمتعوا كذلك بالقدرة على المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال إقامة نظام قضائي عادل يضمن حكم القانون السوي (Nejdawi et al., 2015:18).

ثانياً: خصائص مرتكزات الأمن المجتمعي العربي

يقوم الأمن المجتمعي وخصوصا في البلاد العربية والشرق الأوسط على عدة خصائص والتي يتميز بها هذا النوع من الأمن ويبحث عنها كل إنسان، وبدونها لا يكتمل الأمن المجتمعي، ومن هذه الخصائص أن مرتكزات الأمن منظومة متكاملة لا تتجزأ، حيث يعتبر الأمن المادي والفكري والأسري والصحي والديني عناصر لا غنى لأحدها عن الآخر، ولا يمكن لأحدها القيام دون الأخرى، فلا بد من أن يشمل الأمن كلا من الأفراد والأسرة والمجتمع والأمة والعالم، ولا يمكن للأمن أن يقتصر فقط على الأمن المادي الذي يشمل الجسد والمال، ولكنه يجب أن يمتد ليشمل الأمن النفسي والفكري والتي يكفل تحقيقها عناصر الأمن المجتمعي جميعها، فلا بد من النظر إلى الأمن بمنظار شمولي (حنونة، 2013: 101-103).

كما وتعتبر مرتكزات الأمن المجتمعي والمسؤولية الجماعية مفهوما متكاملا، حيث يعتبر تحقيق الأمن من المهام التي يتشارك فيها كل من الدولة والشعب والتي تتمثل بالحاكم والأجهزة الحكومية وما تشمله من مديريات وهيئات مدنية واجتماعية وأجهزة أمنية بمختلف أشكالها وتفرعاتها. فهذه المهمة مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع القاطنين في الدولة ولا تختص فقط بفئة معينة من الأفراد، فلا يجب إعفاء أحد من هذه المسؤولية الأمنية المشتركة؛ ولذلك، يجب أن تتضافر جهود كل من الأفراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمؤسسات المدنية والدولة من أجل تحقيق الأمن وإرساء دعائمه. ومن مرتكزات الأمن المجتمعي أيضا أن الأمن حالة شعورية، فليس للأمن قيمة تذكر ما لم يتوفر الإحساس به في قلوب الأفراد ويتولد شعور بأن ثمة فرق ما بين الأمن والخوف، فإن لم يتجسد الأمن على هيئة شعور وإدراك ملموس ينتج عنه سلوك يؤكد اطمئنانيه الفرد على سعيه في حياته للإعمار وإصلاح المفاسد في مناحيها ومقاصدها، فلا بد من إعادة النظر فيها بطريقة تضمن تجلي هذا الشعور ما بين جميع أفراد المجتمع (Shahin & Salem, 2015:4).

ومن خصائص مرتكزات الأمن المجتمعي أن الأمن ينبع من الذات، والذي ينبع من الحالة الشعورية التي ذكرت أعلاه، فينتقل أثره الإيجابي من كونه شعورا فرديا ليشمل جميع شرائح المجتمع، وبهذا، يجب أن ينبع من الذات في البداية، فإذا كانت نوازع النفوس من الشرور والظلم سليمة حل السلام والاطمئنان، أما إذا تغيرت وتبدلت النيات وأدى ذلك إلى فساد العقائد، فستتغير الأحوال، وسيتبدل الأمن إلى خوف وقلق. ومن هذا المنطلق، لا بد للمجتمع أن يتعاون على صيانة العقيدة في قلوب أفراده وإصلاح النوايا التي في صدورهم بحيث تتوافق مع مراد الله عز وجل، الأمر الذي سينعم عليه بالأمن والسكينة، كما وتختص مرتكزات الأمن المجتمعي أن الأمن مفتاح الحرية، فالحرية تنشأ من العدل، وبدون الحرية، سيسود الطغيان والفساد، والذين سيؤديان بالتالي إلى الظلم الذي سيؤدي في النهاية إلى ما يسمى بالانفجار المجتمعي، ولذلك، من المهم توفير الأمن للإنسان والأفراد، فبمجرد ضمان أمن حياته وسلامة جسده وأسرته، سيشعره بالأمن والطمأنينة على عقيدته التي يؤمن بها (Gharaybeh, 2014:3).

ومنها أيضا، أن الأمن المجتمعي متداخل مع الأمن الوطني، فهو ليس جزءا منفردا بذاته وإنما يتغلغل في كافة جوانب الأمن الوطني، حيث أن أساس الأمن المجتمعي يقوم على العلاقات المجتمعية في مختلف المستويات والمسارات متعددة الاتجاهات. وتستند هذه العلاقات على إنسانية الطابع البشري (والتي تشتمل على التكاتف والمؤازرة والاحترام المتبادل والعدل والمسؤولية) بشكل متبادل بين كافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأطراف. كما ويرتكز الأمن المجتمعي على مقومات اقتصادية (كتوفر سبل الحياة الكريمة) ومقومات أخرى كفاعلية جهاز الأمن الداخلي ونزاهة القضاء وسيادة القانون. كما ويرتكز الأمن المجتمعي أيضا على مقومات سياسية وشرعية وحكومة قوية ومقومات ثقافية تساعد على توجيه الجماعات في المجتمع بشكل إيجابي وعلى الالتزام الديني بقيم التعاون والتكافل، كما ويتطلب الأمن الالتزام والمسؤولية والذي يجب أن يتأتى من الأفراد والجماعات والمؤسسات في المجتمع كافة، كما ويتطلب أيضا وجود الأدوات والوسائل التي تضمن ذلك، فإن لم يتواجد كل من الالتزام والمسؤولية كفلسفة حياتية ذاتية في حياة الأفراد، فلا بد من فرضها عليهم لاستخدام الأدوات الملائمة للغرض أو بالتأثير الإيجابي في ثقافة المجتمع أو بقوة القانون إن لزم الأمر (حنونة، 2013: 101-103).

ويرى الباحث أن مرتكزات الأمن المجتمعي هي عماده والأساس الذي يقوم عليه، ومن دونها، سينهار الأمن المجتمعي وسيعم الفساد الوطن العربي برمته، ولهذا، يجب على الدولة أن تتحد وتتكاتف في وجه ما يعتريها من تحديات من أجل ضمان الأمن والسلام ومقومات العيش الرغيد. كما يرى الباحث أن مرتكزات الأمن المجتمعي تهيئ الفرصة للأفراد في المجتمعات من أن تعتمد أساس واضح ودقيق في التعرف على واجباتها، والحصول على حقوقها، كما تؤكد هذه المرتكزات على أن المجتمع الذي يعيش فيه الأفراد، هو مجتمع يحميه القانون، ويسود فيه الأمن والأمان، بحيث يسعى المواطنون فيه إلى بذل جهودهم لتحسين وتطوير مستوى معيشتهم، والعمل على رقي المجتمع ليضاهي المجتمعات المتقدمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

التحديات التي تؤثر على مرتكزات الأمن المجتمعي العربي

ترتبط مرتكزات الأمن المجتمعي بالحد من احتمالية حدوث ظواهر غير مرغوب فيها والحد من المخاطر المرتبطة بقضايا البقاء ونوعية الحياة والهوية الوطنية، ولذلك فإن الأمن المجتمعي هو وظيفة اجتماعية لثقافة الأمن القومي، بحيث تمثل العناصر المادية وغير المادية الكاملة لإرث الناس في المجالين العسكري وغير العسكري – أي الدفاع المستقل المفهوم على نطاق واسع عن الأشخاص أو الكيانات النشطة. إن الأمن المجتمعي، على المستوى الفردي والوطني، هو مجال من التفاعلات الاجتماعية التي تم تطويرها من خلال مسارات من مختلف المجالات – العقلية والاجتماعية والقانونية والمادية – والتي يكمل كل منهما الآخر، مما يعطي إحساسا بالتآزر ما بين أفراد المجتمع (Gierszewski & Piwowarski, 2016:32).

وقد كانت مرتكزات الأمن المجتمعي دائما أداة رئيسية للسياسة العامة لمعالجة المشاكل الاجتماعية الناشئة وتنفيذ استراتيجيات التنمية. وقد تطورت مرتكزات الأمن المجتمعي في ضمانها مستويات معيشة لائقة لجميع المواطنين. فعلى سبيل المثال، ولدت مرتكزات الأمن المجتمعي مفاهيم التماسك والانتماء ما بين أفراد المجتمع. وكان ذلك نتيجة إدراك متزايد بأن الطرق القائمة لتوفير الأمن الوطني والمساعدة العامة لم تتمكن من مواجهة ارتفاع حجم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بسبب ضيق نطاقها وعمقها الضحل (Yi, 2015:1).

وللوقوف على التحديات التي تؤثر في مرتكزات الأمن المجتمعي العربي، ترى الدراسة أنه لا بد من تحديد تلك التحديات ومعرفة الآليات التي تسهم في تحقيق الأمن المجتمعي العربي وذلك على النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: التحديات التي تواجه مرتكزات الأمن المجتمعي العربي

هناك العديد من التحديات التي تواجه مرتكزات الأمن المجتمعي وتعيق تقدمه وازدهاره في المجتمع، ومن أهم هذه التحديات المقاومة الداخلية، فبالرغم من إطلاع القطاعات الأمنية على برامج إصلاح قطاع الأمن – تتضمن هذه البرامج خططا لتطوير التدريب وتحديث المعدات – إلا أن مفهوم "المساءلة" لا يزال يواجه مقاومة داخلية. فعلى سبيل المثال، عندما حوكم رئيس قوات التدخل التونسية وتم إقصاؤه لإعطائه أمرا بإطلاق النار على المتظاهرين، اندلع إضراب واسع احتجاجا على هذا القرار. ومن هنا، يجب أن تمحى ثقافة "الإفلات من المساءلة" وتستبدل تدريجيا بثقافة "المساءلة" بدءا من تطبيقها على نطاق أوسع في الحقل السياسي فتصير بذلك وجها اعتياديا للنظام الديمقراطي، عوضا عن وجه "العقاب." ما يعني أن برامج إصلاح قطاع الأمن تخضع لأحكام متحيزة في بعض الأحيان (Gaub, 2013:3-4).

كما وتشمل التحديات التي تواجه مرتكزات الأمن المجتمعي المصادر المحدودة، حيث تخصص الدول العربية ما مقداره 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري (المتوسط في العالم يبلغ 52.2%)، ما يعني أنها تخصص مبلغا يفوق ما تخصصه للتعليم والصحة. ولكن بالنظر للقيمة المطلقة تعد هذه المبالغ قليلة نسبيا. وليس هذا وحسب، بل إن اقتناء الأسلحة الحديثة يحظى بأولوية الإنفاق على معدات الشرطة ومرتباتها. ويقع على عاتق قوات الأمن الداخلي عبء ثقيل جدا، حيث يلاحظ أن رجال الشرطة لأوقات طويلة ويتناوبون في مجالات متنوعة مثل مراقبة حركة المرور، ومراقبة المعارضين السياسيين، والتحقيق الجنائي. أما رجال الشرطة القضائية فهم غير مجهزين بالتكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي يهبط بالمحاكمات إلى أردى الأوضاع حين تعتمد على الاعتراف وشهود العيان، بدلا من اعتمادها على فحص الحمض النووي أو تحليل البصمات (Ipek, 2017:410).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن التحديات التي تواجه مرتكزات الأمن المجتمعي أيضا الديمقراطية الضعيفة والذي يتضمن برنامج مؤسسة إصلاح قطاع الأمن تأسيس تحكم ديمقراطي للقطاع الأمني. مثل هذه المؤسسات الفاعلة القادرة على حمل مهام كبرى ضرورية بشكل كبير. ولكن مع نقص التجربة الديمقراطية في المؤسسات ذات الصلة في المنطقة، تم تقييد هذا التحكم الديمقراطي، أو فقدانه أو استخدامه بصورة سيئة. وبالرغم من وجود لجان للدفاع والأمن الداخلي في بعض البرلمانات (تونس والمغرب) إلا أن قوتها لا تزال محدودة بحكم الأمر الواقع، فهي لا تملك أن تبدي رأيها في كثير من الأمور الأمنية، كالميزانية على سبيل المثال. أما في حالة مصر، فتتمتع القوات المسلحة بشيء من الاستقلالية، حيث أنها لم تدرج كجزء من الفرع التنفيذي في الدستور الجديد، ولكن كفرع مستقل بذاته بعيدا عن أي تدخل من أي جهة (Sdralevich et al., 2014:2).

كما وتتضمن التحديات التي تواجه مرتكزات الأمن المجتمعي المعرفة المحدودة بإصلاح القطاع الأمني، فبينما تحتضن أوروبا مفهوم إصلاح القطاع الأمني، إلا أنه – عمليا – لا يزال مفهوما غريبا على الوطن العربي. ومن أجل نشر هذا المفهوم واحتضانه لا بد من إيصاله بطريقة صحيحة حتى لا ينظر إليه على أنه آية مقدسة أخرى من فصل حقوق الإنسان الأوروبي، فيبقى بذلك نظرية منفصلة عن واقع المجتمع. وعلى الجانب الآخر، فإن الأمن المجتمعي العربي يبقى لغزا غامضا لكثير من الغرب، فهم – بحسب سمعتهم – يفتقرون إلى الشفافية، وهناك أيضا الاضطرابات المستمرة والتي تشكل إعادة إصلاح القطاع الأمني في أوقات عدم الاستقرار التحدي الأصعب حيث تشكل الاضطرابات المستمرة في المنطقة سواء الداخلية والخارجية تحديا كبيرا يواجه الأمن المجتمعي، فكلما تقلصت هذه الأزمات والاضطرابات والحروب الأهلية في المنطقة، كلما استطاعت الشعوب من التنعم بالرخاء والأمن والسعادة (Gaub, 2013:3-4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يشكل الأمن الداخلي والخارجي أحد أهم التحديات التي تواجه مرتكزات الأمن المجتمعي، حيث لا يزال الفصل بين الأمن الداخلي والخارجي غير واضح. فبدلا من المساواة في إشراك العاملين في القطاع الأمني، بحيث يكون لكل عمله، يسود التصنيف الهرمي مسرح القطاع الأمني بحيث تلعب القوات المسلحة الدور الرئيسي المسيطر، بالإضافة إلى عدة جهات لها أدوارها ومسؤولياتها المختلفة وغير الواضحة التي تتداخل مع بعضها، فضلا عن التوزيع غير العادل للموارد، مما يؤدي إلى إرباك الجهاز الأمني (Behnassi & McGlade, 2017:138).

ثانيا: آليات تحقيق الأمن المجتمعي العربي

يمكن أن يتحقق الأمن المجتمعي العربي وتقوية مرتكزاته من خلال إرساء قواعد آليتين رئيستين ألا وهما الحماية والتمكين، فالأمن المجتمعي يعتبر ذا طابع وقائي، حيث يعمل على مواجهة التهديدات التي تحيط بالأفراد قبل وقوعها كالأزمات المالية والصراعات العنيفة والأعمال الإرهابية والأمراض الوبائية وتدني مستويات الخدمات الأساسية، الأمر الذي يتطلب إنشاء مؤسسات ووضع معايير على كلا الصعيدين الدولي والوطني من أجل التصدي لعوامل انعدام الأمن بطريقة شاملة ووقائية ولا تقتصر على ردود الأفعال تجاه التهديدات فحسب، بل وبالقيام بكشف الثغرات في البنية الأساسية للحماية وتصحيحها وأما التمكين والذي يقصد به منح الأفراد القدرة على التخطيط بشكل يخدم مصالحهم ومصالح غيرهم من أفراد المجتمع، حيث تمكنهم هذه الآلية من المطالبة باحترام حرياتهم وحقوقهم والتصدي للعديد من المشكلات وإيجاد حلول مناسبة لها. يلاحظ أن كلتا الآليتان مترابطتان؛ فالحماية تفسح المجال للأفراد للقيام بأعمال التمكين، بينما يستطيع الأفراد المتمكنون تجنب المخاطر والتصدي لها والمطالبة بتحسين آليات الحماية (يوسف، 534:2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يقع على عاتق الحكومات التمييز ما بين الإصلاحات الفورية وطويلة الأجل والخطوات اللازمة لذلك ومن أهم الآليات لتحقيق ذلك تعزيز المساءلة والشفافية والذي يتم من خلال اتخاذ التدابير الاقتصادية اللازمة والإجراءات الفورية. كما وتعتبر العدالة وسيادة القانون من هذه الآليات، حيث أن حماية النخب السياسية للفساد في الدول العربية هو السبب الأساسي والرئيسي لنجاح الفساد، فهو يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان واختلاس الأموال العامة، كما حدث في تونس ومصر، الأمر الذي يتطلب مراقبة دور القضاء وموقفه المحترم في العقل العربي عن كثب مما أسفر عن ظهور طريقتان بديلتان على المدى القصير، ففي تونس، يتم التصدي للفساد من خلال اللجنة الانتقالية، بينما تقوم المحاكم في مصر بمعالجة هذه المسألة (Abdel Nabi et al., 2011:113-114).

وقد شملت الآليات كذلك بناء الدستور والذي تختلف تدابيره المعتمدة من بلد إلى آخر، حيث قد تتطلب بعض التدابير إلغاء الدستور القديم من أجل إدخال التعديلات الجديدة عليه؛ وهذه التدابير تتأثر بنمط الانتقال بشكل كبير، حيث قد يكون الانتقال منقطعا وبشكل كامل عن الماضي أو قد يكون نتاج عملية تفاوض؛ ففي تونس، ألغت الثورة الدستور وتم إنشاء لجنة وطنية عليا والتي كانت مكلفة بالتحضير لانتخابات الجمعية التأسيسية الوطنية لكتابة الدستور. كما وشملت الآليات أيضا الانتخابات والتي تعتبر إحدى المسائل الملحة ذات الصلة بالحكومة والمسؤولة عن توسيع المشاركة وحقوق الأحزاب السياسية والتوصل إلى حل سياسي فعال، وبالتالي إرساء الأمن المجتمعي، ومع ذلك فقد اتخذت التجارب الديمقراطية تدابير مختلفة فيما يتعلق بالأنظمة السياسية القديمة، فهي كلها تحديات صعبة من التحول الديمقراطي (Behnassi & McGlade, 2017:139).

وتعتبر المشاركة السياسية والعدالة الانتقالية أيضا أحد آليات تحقيق الأمن المجتمعي وتقوية مرتكزاته، حيث يتم ضمان المشاركة السياسية من قبل جميع الكيانات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما ينبغي إجراء تحالفات واسعة النطاق من أجل الديمقراطية والتحالفات الحزبية التي يمكن أن تفوز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بها، وينبغي أن يقترن ذلك بدعم المؤسسات الحزبية وتشجيع الأغلبية البرلمانية، كما ينبغي دعم القيم الديمقراطية على جميع مستويات المجتمع. وعلاوة على ذلك، ينبغي ضمان حرية الصحافة وإعطاءها أولوية عليا بما في ذلك حصول الأحزاب السياسية على المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيرية؛ وأما العدالة الانتقالية فتنطوي على الانتقال الديمقراطي الناجح الذي يهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين، ألا وهما تحقيق العدالة في جرائم انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء الديكتاتورية والمضي قدما لبناء المستقبل. وترتبط هذه الأهداف بمدى إصرار الفرد على معاقبة مرتكبي الجرائم ضد حقوق الإنسان. كما ويتوقف الرد على ظروف كل بلد، فلا توجد وصفة موحدة للوقت اللازم لتحقيق العدالة خلال فترة الانتقال إلى الديمقراطية (Fawcett, 2016:146).

ويرى الباحث أن الأمن المجتمعي يواجه عدداً لا يستهان به من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية سواءً أكان أمناً داخلياً أم خارجياً التي تعيق ازدهاره وانتشاره في الوطن العربي، والتي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى انهياره وعموم الفساد فيه، ولهذا، يجب على المنطقة العربية أن تتحد وتتكاتف في وجه ما يعتريها من تحديات من أجل ضمان الأمن والسلام ومقومات العيش الرغيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تداعيات التحديات السياسية على الأمن المجتمعي العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد التحديات السياسية سببا رئيسيا في عدم استقرار الأنظمة السياسية، وانتشار الفساد العام، والقصور في حماية حقوق الملكية، وضعف التوازن الاقتصادي، كما تؤثر التحديات السياسية في ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي. فقد لعبت ما يسمى بثورات الربيع العربي دورا محوريا في استنزاف العديد من الموارد وخاصة الموارد النفطية، والمياه، وقللت من وتيرة العائدات الخارجية، وشكلت ضغط على جميع الدول العربية، سواء التي جرى في تلك الثورات أو غيرها (Sottilotta, 2013:12).

كما لعبت الحركات السياسية دورا فاعلا في بروز الجماعات المعارضة التي تعد مصدرا رئيسيا في تصعيد أعمال العنف. ومن الجدير ذكره، أن الجماعات الغنية وذات النفوذ الكبير لعبت دورا لا يستهان به في التحريض على الصراع، لتحقيق مصالح ونفوذ كبير في السلطة، أو الحفاظ على ثرواتها أو تشجيعها على تنمية نوع من الاقتصاد التي تديروه، وتعظيم دوره في السوق، وفي نفس الوقت قد تساهم الطبقة الفقيرة من الشعب في قيام الثورات وتصعيدها، والتي غالبا ما تلجأ إلى هذه الثورات بهدف إعادة بعض من حقوقها المسلوبة، ورفضها للظلم، وانتهاك حقوقها التي تتعرض لها، فتثور على الحكومات والأنظمة الفاسدة (Dalacoura, 2012:64).

ولعل من أهم الآثار التي أنتجتها التحديات السياسية، الآثار الاقتصادية، وانتشار الفقر والبطالة بين أبناء وشباب الوطن العربي، حيث تلعب التحديات السياسية، وما تفرضه على المنطقة من ثورات، ونزاعات، وتصعيد أمني دورا جوهريا في خلق مشاكل اقتصادية، وتساهم في تقليص فرص العمل، وانتشار الفقر، وخاصة في المناطق والدول الفقيرة. ولما كانت كل الأبعاد سواء السياسية والأمنية والاقتصادية ذو تأثير مباشر على العامل الاجتماعي، كان تأثير العامل السياسي وهو الأكبر على الصعيدين الدولي والعالمي (Asseburg, 2012:6).

يتناول الفصل الرابع تداعيات التحديات السياسية على الأمن المجتمعي العربي من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تداعيات التحديات السياسية الداخلية على الأمن المجتمعي العربي.

المبحث الثاني: تداعيات التحديات السياسية الخارجية على الأمن المجتمعي العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

تداعيات التحديات السياسية الداخلية على الأمن المجتمعي العربي

إن ما فرضته البيئة الخارجية على المنطقة العربية، وظهور العديد من التحديات السياسية الداخلية، والمستجدات والتغيرات التي طرأت على الساحة العربية، كان لها دور فعال في زعزعة الأمن في المجتمعات العربية، وجعل من مهمة الحفاظ على سلامة المواطنين وأمانهم مهمة بالغة الصعوبة، فقد أثرت العديد من الأبعاد الداخلية على الأمن المجتمعي، وساهمت في زيادة وتيرة الاضطرابات والتعقيدات والخراب في البلاد العربية، كما أدت دورا كبيرا في ظهور حركات وطوائف وهيمنة النزعة القومية والتي ساهمت في تغيير مجريات الحياة الإنسانية، وانتشار الجريمة، والإرهاب، وضعف الديمقراطية، والقصور في الإصلاح السياسي، وتفجير ثورات ما يسمى بالربيع العربي، والذي كان لها أثر كبير على الأفراد والمجتمعات، وساهمت في تشريد الشعوب، وزيادة بؤسهم (Chau et al., 2014:6).

وقد باءت جهود جامعة الدول العربية والمجتمع الدولي بالفشل في محاولاتهما لإصلاح الوضع السياسي في المنطقة العربية، وقد زاد المجتمع الدولي الأمر سوءاً جراء تدخله؛ مثل ما حدث في العراق وليبيا وسوريا واليمن. وعلى الرغم من أن الجمعية العربية كانت قد أسست المجلس الأمني والسلام العربي في مؤتمر القمة العربية في السودان، إلا أنه من الواضح أنها غير قادرة على تأدية دورها المنوط بها. وقد يكون سبب ذلك عضويتها المحدودة وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات، واستبدال ذلك بالاقتصار على تقديم التوصيات لمجلس وزراء الخارجية العربي. ولذلك، تبنى مؤتمر القمة العربي الذي أقيم في شرم الشيخ، مصر، أيار 2015، قرارا بإعادة ترميم المجلس الأمني والسلام العربي وذلك بزيادة عضويتهما لتشمل جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية (Rishmawi, 2013:56).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أبرز التحديات السياسية الداخلية التي ناقشتها الدراسة وكان لها تأثير على الأمن المجتمعي العربي والمنطقة الإصلاح السياسي، والديمقراطية، والإرهاب، والتطرف، وثورات الربيع العربي.

ففي الإصلاح السياسي، يتبين أن البلدان العربية تمر في مرحلة انتقالية كبيرة وصعبة، حيث طالب المواطنون العرب بتحقيق العدالة والتخلص من ضحايا الظلم بأشكاله المختلفة، وفساد الأنظمة المخلوعة. وكخطوة ثابتة نحو تحقيق العدالة الانتقالية، والإصلاح السياسي كان لا بد من اتخاذ الإجراءات القانونية العادلة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم شتى أشكال التعويضات لهم. وقد يكون التأخر في اتخاذ مثل هكذا خطوة مفيدة لتماسك جسم المجتمع على المدى القصير، ولكنه يضحي بالثقة في السلطات الانتقالية والأنظمة الجديدة، حيث يشير هذا التأخر إلى استمرار تأثير عناصر الأنظمة الاستبدادية المخلوعة التي تعتبر العدالة الانتقالية تهديدا لمصالحها، فلن يتحقق الإصلاح الحقيقي إذا لم تفتح المجتمعات ملف القمع وتعالجه بفاعلية، فينعكس هذا على تاريخها وعاداتها ونسبة الظلم والظروف التي يحدث فيها (Kienle, 2013:19).

وقد لجأت العديد من الدول إلى الإصلاح السياسي لتحسين الأوضاع في البلاد، والتغلب على المشكلات التي تواجهها، حيث أسست الحكومة التونسية – بقيادة حزب النهضة – وزارة لحقوق الإنسان والإصلاح السياسي من أجل الخوض في المناقشات والتوصيات بخصوص الإصلاح السياسي، إلا أن الجمعية التأسيسية قامت بمنع هذا القرار من الانتشار في كانون الأول عام 2013. أما في مصر، فقد تم تعيين وزير للإصلاح السياسي في تموز 2013، والذي صرح خلال تلك الفترة بأن الوقت غير مناسب لتنفيذ الإصلاح السياسي آنذاك لعدم وجود قانون لتنفيذه، ولأن الدستور كان قد أجبر البرلمان على للموافقة عليها، ولأن الجمعية التأسيسية لم توافق بعد على المقترَح المقدم بشأن إنشاء لجنة للعدالة الانتقالية وتسليمها زمام الأمور (Ottaway & Muasher, 2011:5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعتمد المؤتمر الوطني العام الليبي قانون الإصلاح السياسي في كانون الأول عام 2013، حيث طور نهجا للبحث عن الحقيقة، والترميمات والمساءلة والإصلاح المؤسسي. وكما اعتمد المؤتمر قانون العزل السياسي في أيار عام 2013 الذي يحظر موظفي الدولة في الأنظمة المعزولة عن أن يشغلوا المناصب الحكومية أو السياسية أو الاجتماعية لمدة (10) سنوات. وبالرغم من ذلك، لم يضمن النظام القضائي الليبي أبسط الحقوق لأولئك الموظفين. وقبع الآلاف من الموقوفين داخل السجون التي تديرها الدولة أو المليشيات لفترات طويلة وبطريقة تعسفية. ولم تأخذ العدالة مجراها بحق ضحايا الانتهاكات المستمرة من قبل المليشيات المسلحة أو من قبل السلطات. وبالرغم من القرارات الواعدة، إلا أن الأزمة الأمنية المستمرة وقلة فاعلية النظام القضائي يقفان في وجه تطبيق قانون الإصلاح السياسي (Toaldo, 2016:10).

ولم تتخذ البلدان العربية إجراء جادا بخصوص الإصلاح السياسي بالرغم من ضرورتها لتحقيق المصالحة الوطنية. فمع عدم اتفاق لاعبي السياسة الرئيسيين، وبانعدام العدالة والمساءلة، تحولت الإجراءات بحق الجناة إلى انتقام يزعزع استقرار المجتمع وأمنه. كما لم يؤثر الإصلاح السياسي في بناء جسور من الثقة في العملية السياسية، ومداواة الجراح التي تسببت بها عقود من القمع والكبت، وتمهيد الطريق نحو احترام أكبر لحقوق الإنسان، بل على العكس فقد أثارت حركات الإصلاح السياسي سخط القادة، الأمر الذي انعكس على أمن وأمان المجتمعات (خير الله، 22:2011).

أما فيما يتعلق بالديمقراطية، فقد بدأت النشاطات القومية والحركات التحريرية في المنطقة العربية، عندما لمس الناس الحاجة إلى التغيير والضرورة لإحداث الانقلابات ضد طغيان الجهات الدينية والسياسية، وكان الهدف يتمحور حول أهمية حقوق الإنسان ومدى تطبيق الديمقراطية، وظن العديد من القوميين أن إحداث التغييرات السياسية السريعة سوف تحقق أهدافهم في العيش الكريم مع كامل حقوق التعبير عن الرأي والانتماء للأحزاب، ولكن لم تكن جميع نتائج الثورات تتناسب مع الأهداف والطموحات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي قامت من أجلها الثورات وثار من أجلها القوميون وقدموا في سبيلها الأرواح والأموال (Al-Ississ & Diwan, 2016:3).

وقد تبنت العديد من الدول العربية شعارات كانت تنادي بالديمقراطية والحرية ومراعاة حقوق الإنسان، وصناعة سياسة جديدة قائمة على المساواة والتسامح والتشاركية، وكان من أهم الأمور التي يجب الالتفات إليها، الاهتمام بالمجتمع المدني على مراحل انتقالية بحيث يعد خدمة تساعد الشعوب على معرفة دورهم وحقوقهم وواجباتهم وتثقيفهم وتعريفهم بما تعنية الديمقراطية من مبادئ وأهداف. إلا أن هذه الشعارات بقيت على ورق، ولم يتم تطبيق أي منها، حيث أدى ضعف تطبيق الديمقراطية بين الشعوب العربية إلى انتشار العنف، وقيام الثورات والحركات التي نادت في حق الشعب في الحكم، وإرساء مبدأ الديمقراطية في البلاد (Denber, 2012:8).

وقد بات تطبيق الديمقراطية في البلاد العربية من أهم التحديات السياسية الداخلية التي تؤثر على الأمن المجتمعي، فقد مارست بعض الدول حقها في الانتخاب الشرعي واختيار الرئيس الذي يريده الشعب، إلا أن هذه التجربة بائت في الفشل، وكانت الآثار التي خلفها فشل هذه التجربة وخيمة على الشعوب، والأفراد في تلك البلاد، حيث ساهم ضعف وقصور تطبيق الديمقراطية، وإرساء قواعدها إلى ظهور مشكلات كبيرة مثل العنف، والتطرف والفقر، والبطالة بين الشباب، وقيام ثورات، واحتجاجات أدت في نهاية المطاف إلى قتل عدد كبير من المواطنين الأبرياء، وحبس آخرين في السجون، وإحداث فوضى لا مثيل لها، كما ساهم قصور تطبيق الديمقراطية في المنطقة العربية إلى انعكاسات وخيمة على المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والتي أثرت بدورها على أمن المجتمعات وسلامتهم (الحكمي، 2016).

وقد أضحت تعرف الحركات القومية بكونها تجربة سياسية حديثة ومفاجئة مكنت الشعوب من صنع القرار السياسي، مع عدم الالتزام بالحدود والتعدي على القوانين والدستور، الذي أدى إلى حدوث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ارتباك واضطرابات جماهرية وفوضى عارمة لا يمكن السيطرة عليها، والذي ساعد على ظهور بعض الجماعات المتطرفة الإرهابية التي ساهمت بشكل كبير في إراقة دماء الأبرياء والعزل. وكان السبب وراء تفاقم هذه الاحتجاجات والثورات هو شبه انعدام فرص العمل التي توفرها الحكومات الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة فنسبة البطالة في الوطن العربي تعد من أعلى النسب في العالم. كما وأضحى النظام التعليمي في المنطقة لا يؤدي دوره اللازم في تأهل الشباب للحصول على فرص العمل، والذي ساهم في إحباطهم وجعلهم كالقنبلة الموقوتة التي تميل نحو العنف والاحتجاج لأن الشباب يعدون من أكثر فئات المجتمع تضررا في الظروف الاقتصادية الصعبة السائدة التي لم تتمكن الحكومات من معالجتها (سلامة، 20:2013).

وأما بخصوص الإرهاب، فان الحرب على الإرهاب تعد من أكثر التحديات التي تواجه الدول والتي تستنزف منها وقتا وجهدا ومالا ومن الصعوبة بمكان السيطرة عليها بشكل كامل ومنع حدوثها؛ بسبب ضعف الاستراتيجيات الأمنية المتبعة، والتي تعد فاعليتها أقل من التخطيطات الإرهابية التي غالبا ما تستهدف البلدان النامية، حيث يتطلب التصدي للإرهاب تكلفة باهظة لتأمين الحماية بجميع أنواعها على الأفراد، حيث أن العديد من الدول النامية تعرضت لعمليات إرهابية، والتي قيضت الأمان والأمن بين الشعوب، فظهور حركات إرهابية كان السبب الأول والرئيس في حرمان الشعوب والأفراد من أن ينعموا بالراحة والطمأنينة، والسعادة (Alexander, 2012:10).

وقد لعب الإرهاب دورا لا يستهان به في زعزعة أمن وأمان المجتمعات، وقتل الأبرياء، وتشريد الأطفال والنساء، والتأثير على مجالات الحياة كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وما يرافق الإرهاب من موجات تكفيرية، فقد قامت العديد من الجماعات الإرهابية باستهداف الشباب، واستغلالهم، وضمهم إلى جماعاتها، بهدف نشرهم بين الأفراد، واستهداف الآمنين في منازلهم، وانتهاك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعراضهم، وسلب أموالهم، ومن ثم قتلهم، من دون إي مبرر لأفعالهم، الأمر الذي أدى إلى إثارة جلبة بين الشعوب، وانتشار الفوضى بينهم (Lia, 2016:1).

ولعل من أهم الجماعات الإرهابية التي ذاع صيتها في الآونة الأخيرة ما يسمى "داعش"، فقد عاثت جماعة داعش الإرهابية داعش في الأرض فسادا، وأصبحت أداة لتهديد الشعوب والمجتمعات، وساهمت في تعزيز مبدأ العنف، والانتقام بين الشباب، ولم تتوقف عند هذا الحد فقد قامت بالحاق الأذى بالأطفال، وتعذيبهم وقتلهم، والاعتداء على النساء واستعبادهم، والقيام بأفعال لا تمت للإسلام بصلة، والإسلام منها بريء. وقد كان تأثير تنظيم داعش الإرهابي على الأمن المجتمعي كبيراً، حيث ساهم في انتهاك حقوق الإنسان، وترويع الآمنين، ونشر الخوف والذعر بين الناس (فيلدينغ، 2016: 20-21).

وأما فيما يتعلق بالتطرف، فقد بات خطر التطرف يدق ناقوس الخطر في المجتمعات العربية أجمع تحذير من الراديكالية التي تنذر بالتطرف العنيف. هذه الراديكالية تغزو عقول مختلف الفئات العمرية (وخاصة الشباب منها)، ومختلف الأديان والمتعلمين وغير المتعلمين والموظفين والعاطلين عن العمل وكلا الجنسين؛ الرجال والنساء. ولعل من أهم التحديات التي تواجها المجتمعات العربية التستر على مفهوم التطرف، وعدم التطرق إليه بشكل واضح وصريح، والذي ساهم بشكل كبير في زيادة أعداد الشباب المنتسبين إلى الجماعات المتطرفة. وقد ساهمت الثورات التي حدثت في المجتمعات العربية إلى تعزيز مبدأ التطرف، ونشره على نطاق أوسع، كما ساهمت هذه الثورات في ظهور جمعات متطرفة، مستغلة ما تمر به البلاد العربية من أزمة خانقة، وما خلفته من خوف وقلق بين الشعوب والأفراد، بحث زادت وعظمت من نفوذها، ودعت الشباب إلى الانتماء إليها بهدف تطهير البلاد العربية من الفكر المنحرف والخاطئ، والذي انعكس بدوره على هدم معتقدات الشباب، وغرس الأفكار والأهداف المدمرة في عقولهم، وحثتهم على التخريب (United Nations Development Programme, 2016:7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ساهمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية والأيديولوجية إلى إحداث وتفاقم مشكلة التطرف في المجتمعات العربية، فتزايد أعداد الشباب العاطلين عن العمل، وارتفاع مستويات الفقر بين الأفراد كان سببا رئيسيا في جعلهم يعيشون في فراغ كبير، بحث لا تتاح لهم الفرصة للمساهمة في معالجة المشكلات المتعلقة في بلادهم، الأمر الذي أدى إلى انتسابهم للجمعات المتطرفة، التي تدعو الإصلاح والتحسين باستخدام آليات ووسائل خاطئة، تهدف إلى العنف والإرهاب، وفرض الرأي والفكر بالقوة. فثقافة عدم التسامح التي يكتسبها الشباب والأفراد في المجتمعات العربية، ما هي إلا تفاعل مع الخطابات الدينية المسيسة والمتطرفة، التي تسهم في نشر الخطاب الأيديولوجي الذي يحرض على الوسطية في التعامل، ونبذ الآخر، والسعي نحو فرض العنف والتشدد بين الأفراد (Borum, 2011:38).

ولقد أثر التطرف على المجتمعات العربية كافة، حيث لعب دورا لا يستهان به تصعيد أعمال العنف التي تضر بالمجتمع وأفراده وتمنعه من بلوغ مرحلة التنمية والازدهار التي تعد متطلبا يحتاجه كافة الناس في جميع أنحاء العالم، كما سعت لنشر ثقافة التدمير وإزهاق أرواح الأبرياء، إحداث فساد سياسي واقتصادي واجتماعي في المجتمعات العربية، الأمر الذي أدى إلى ظهور انشقاقات عسكرية وثورات من الشعوب المضطهدة، وتشكيل جماعات إجرامية وإرهابية وتجنيد أعضاء جدد من اجل تقيد امن الشعوب وهدم المجتمعات (Khan, 2015:2).

أما فيما يتعلق بثورات العربي فقد كان لها أثر لا يمكن الاستهانة به على الأمن المجتمعي في الوطن العربي خلال الوقت الذي اندلعت فيه تلك الثورات والتي أسفرت عن عدة نتائج على البعد الأمني للمنطقة، والتي يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. الجيش:

لقد برزت العلاقات الحكومية مع الجيش كعامل حاسم في تحديد ما إذا كان النظام سينجو من الاحتجاجات الشعبية أم لا. ففي ليبيا واليمن وسوريا، أثبتت قوات الأمن والحراس أنهم يملكون تسليحا وموارد أفضل من الجيش الرئيسي، والذين كان مُسيطرا عليهم من قبل الرؤساء أو أسرهم المقربين، وكانوا على استعداد للقتال من أجل الحفاظ على موقفهم. وقد حاول الجيش المصري عرقلة التحول الديمقراطي عن طريق غض الطرف عن الجرائم والعنف الطائفي، مما خلق بيئة غير مستقرة. وبهذا النحو، لا يزال الجيش يشكل عقبة رئيسية أمام التحول الديمقراطي الحقيقي في عدد من بلدان المنطقة (Diamond, 2011).

كما لعبت الجيوش العربية دورا كبيرا في فشل ونجاح الثورات العربية، كما كان لها أثر كبير في تهديد أمن الشعوب وأمانها، وساهمت في تهجير ونزوح الملايين من الأفراد بسبب ما تقوم به الجيوش من تفجير الأحياء التي يقطنها الأفراد العزل، وحرمهم من أبسط حقوقهم إلا وهي حق الأمن والأمان. أن تدخل الجيوش في الثورات التي قامت في المجتمعات العربية، كان لها انعكاسات سلبية وخطيرة على الأمن المجتمعي، الأمر الذي أدى إلى استمرار أعمال القتل والترويع، والتهجير في تلك البلاد (Nepstad, 2013:339).

2. الطائفية:

عندما تبدأ الديكتاتورية بالانهيار، فإن الصراعات الاجتماعية الكامنة والتي تم قمعها غالبا ما تبدأ بالظهور. وعلى الرغم من أن الخطاب الطائفي كان غائبا إلى حد كبير خلال معظم الانتفاضات الأخيرة آنذاك، إلا أن التهديد بالنزاع الطائفي كان واردا في عدد من البلدان، ولا سيما في دولتي البحرين وسوريا. وقد صنفت وحدة الاستخبارات الاقتصادية خطر الانقسام الداخلي كما بأنه "عالٍ جداً" في اليمن وليبيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبحرين و "عالٍ" في العراق ولبنان ومصر والكويت والأراضي الفلسطينية وسوريا وتونس (Walton, 2011:5).

وقد كان لانفجار ثورات الربيع العربي أثر كبير في ظهور طوائف متعددة، كل منها يدعو إلى أفكار وأيديولوجيات مختلفة، الأمر الذي ساهم إلى إحداث انقسامات وضعف في بنية المجتمع الواحد، والذي انعكس بدوره على هدم الأمن والأمان في المجتمعات العربية، وانتشار الحركات المختلفة المتعارضة، كل منها يدعي احتكار الحقيقة الدينية، ويلجأ أصحابها إلى استعمال العنف؛ لتأكيد أحقيتها في غياب مرجعية واحدة مُتفق عليها. والتي أشعلت لهيب الفتن في المنطقة وهددت استقرارها (Al-Rawi, 2015:2).

3. الإرهاب:

لقد كشف الربيع العربي عن عدم فعالية القاعدة كعامل للتغيير السياسي، حيث كانت الثورات في مصر وتونس بقيادة الشباب الفتي الذين حركهم دافع الحرية والأفعال غير العنيفة بدلا من الدفاع عن أراضي المسلمين من العدوان الغربي، وكان يمكن للقاعدة الاستفادة من الإحباط الذي أعقب توقف الاحتجاجات، حيث كانت القاعدة تتمتع بحرية تشغيلية أكبر ومكونة من عشرات آلاف المقاتلين المسلحين في ذلك الوقت، هذا وقد تم إطلاق سراح بعض الجهاديين. ومن المرجح أن الأجهزة الأمنية قد التزمت بتوظيف بموارد أقل لمعالجة مشكلة الجهاديين في البلدان التي لا يزال فيها المستبدون على عرش السلطة، مع تركيز طاقاتهم على مؤيدي التحول الديمقراطي في ليبيا في الوقت الذي اندلعت فيه الحرب الأهلية وتدخلت القوى الغربية عسكرياً (Byman, 2011:3).

وتعد المنطقة العربية في وضع صعب في الوقت الحالي فيما يتعلق بالأمن، فقد شجعت الاضطرابات والفوضى الإقليمية وخصوصا نزاعات الربيع العربي التي تفاقمت في قلب المنطقة المنافسة بين الدول القوية المتبقية وشجعتهم أيضا على التدخل من جانب واحد، أو كجزء من تحالفات مؤقتة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هذه التدخلات التي تقودها السعودية في اليمن ودور إيران في دعم نظام الأسد في سوريا ما هي إلا أعراض على الواقع الاستراتيجي الجديد في المنطقة العربية. وفي غياب دول قوية أخرى، أصبحت إيران والمملكة العربية السعودية نتيجة لذلك أكثر وضوحا وأكثر نشاطا بعد هذه الصراعات (Holmquist & Rydqvist, 2016:34).

ويرى الباحث أن التحديات السياسية الداخلية كان لها أثر كبير ونتائج كارثية على المنطقة العربية والأمن المجتمعي حيث ساهم القصور في الإصلاح السياسي، وعدم تطبيق الديمقراطية بالشكل الصحيح، وظهور جماعات إرهابية ومتطرفة في الساحة العربية وانفجار ثورات ما يسمى بالربيع العربي وزيادة وتيرة النزاعات، وتصعيد الخلافات بين الشعوب، إلى تشكيل خطر كبير يحدق بالأفراد والشعوب على حد سواء، ويزعزع الأمن بينهم، ويروع الآمنين، ويساهم في تقليص فرص العمل، وانتشار الفقر، وخاصة في المناطق والدول الفقيرة. كما لعبت التحديات السياسية الداخلية دورا كبيرا في تفكيك المجتمعات وزيادة وتيرة القتل والسلب والجريمة بين أبناءها، كما ساهمن في انتشار المخدرات والأعمال غير المشروعة، وتجاهل القانون، والتشريعات والذي ينعكس بدوره على خراب البلاد، وتشتت الأفراد، وتخلف هذه الدول عن ركب الدول المتطورة والحديثة.

وقد ساهمت التحديات السياسية الداخلية أيضا في انتشار جماعات طائفية متطرفة، كل منها يتحدث بلسان الإسلام ويدافع عنه، عن طريق اختيار أساليب وآليات خاطئة ولا تمت للإسلام بصلة، فالأعمال التي تقوم بها هذه الجماعات من تشريد الشعوب، وحرمانهم من أبسط حقوقهم التي يحتاجونها، ودفعهم لارتكاب جرائم ومخالفات تهدم المجتمعات، وهدم أمنها، هي أعمال إجرامية، تسعى إلى التخريب وليس إلى الإعمار، وتأكيد على جعل المجتمعات العربية من المجتمعات المتخلفة التي يستحيل أن تنهض أو تزدهر بأي شكل من الأشكال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

تداعيات التحديات السياسية الخارجية على الأمن المجتمعي العربي

تعد قضية الأمن المجتمعي واحدة من أهم التحديات والمعوقات التي يواجهها الوطن العربي في القرن الواحد والعشرين لأسباب عدة منها ظواهر العولمة والثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم أجمع والدول العربية بشكل خاص، بصرف النظر عما نتج عن ثورات الربيع العربي من تداعيات وانقلابات ومن جميع الأصعدة. حيث مست العولمة بجميع مظاهرها السياسات العربية وإعلامها وثقافتها واقتصادها بالإضافة إلى الدين والعادات والتقاليد والهوية، الأمر الذي أدى إلى انهيار وغياب دور الثقافات والهويات الوطنية وغيرها من المقومات التي تميزت بها الشعوب العربية بمختلف أعراقها وأجناسها ودياناتها وثقافاتها وقيمها (Nejdawi et al., 2015:19).

كل هذا يؤدي في النهاية إلى تعقد القضايا الأمنية في الوطن العربي واختلاطها وزيادة صعوبتها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعقيد الأمور بشكل أكبر وزيادة عدد التحديات الملقاة على عاتق المجتمع وأفراده بصفة عامة والجهات المعنية بصفة خاصة. كما وساهمت الدول غير العربية في التأثير على الأمن المجتمعي العربي بشكلٍ مباشر أو غير مباشر وخصوصا في ظل النزاعات والصراعات التي نشبت خلال فترة الربيع العربي (قيراط، 3:2014).

ومن أبرز التحديات السياسية الخارجية التي ناقشتها الدراسة وكان لها تأثير على الأمن المجتمعي العربي والمتعلقة بالدور الإيراني، والدور الأمريكي، والدور الروسي، والثورة المعلوماتية، والعولمة:

ففيما يتعلق بالدور الإيراني، فقد لعبت إيران دورا كبيرا في التأثير على الساحة العربية بعد انتخاباتها الرئاسية والتي مثلت بداية جديدة للسياسات الإيرانية مع الخارج وخصوصا مع الوطن العربي. وقد أسفر انتهاج هذه السياسات الجديدة عن البدء بمحادثات سرية أدت إلى المكالمة الهاتفية المعروفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما بين الرئيسين باراك أوباما وحسن روحاني والتي أسفرت بدورها عن إبرام الاتفاقية المرحلية فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني (هلال، 9:2013).

وتعد إيران ثاني أكبر الخاسرين بعد الأنظمة العربية على المديين القصير والمتوسط، إذ لم يعتبر دور إيران إيجابيا في الساحة العربية، ولم ينتج عن التغيرات فيها أنظمة حليفة لها في تلك المرحلة كما في مصر وتونس، كما وعانت سوريا حالة من عدم الاستقرار والوضوح بسبب المراهنة الإيرانية على خسارة الثورة السورية رغم محاولاتها لتقليص الخسائر السورية وزيادة المكاسب اللبنانية والعراقية، حيث كان لها أطماع كبيرة من ذلك نظرا لحاجتها إلى سد الفراغ الذي نتج عن انتكاس دور القوى الدولية. كما وتعتبر عودة مصر وتنامي الدور السعودي في ملفات الأزمات السورية واليمنية ذا تأثير سلبي على الدور الإيراني. وعليه، يلاحظ بأن دور إيران في المنطقة العربية قد تعرض لانحسار جزئي لاصطدامه المتكرر بحضور الفاعلين الإقليميين والدوليين والذين يعارضون إيران في توجهاتهم (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 30:2012).

ويعد دور إيران منعزل في حدود مغلقة بعيدا عن المنطقة العربية، حيث لا يمكن لها استدامة هذا الدور الذي تلعبه، وخصوصا في ظل ما تعيشه إيران من اختلالات بنيوية وداخلية، وبالإضافة إلى أثر انحسارها الخارجي بعيدا عن قوة النظام المواجهة للمعارضة الداخلية، والتي نستنتج أنها قد تكون قادرة على تعزيز نتيجة الثورات العربية وفشل السياسات الخارجية في إيران (Chubin, 2012:11).

أما بخصوص الدور الأمريكي، فإن العلاقات التي تجمع ما بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل تعد ذو انعكاسات جوهرية على سير العلاقات الأميركية العربية، وقد برزت هذه الآثار في ناحيتين: الأولى كانت العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل التي انعكست على مشكلة الأمن العربي والعلاقات ما بين الولايات المتحدة الأميركية والدول العربية، والثانية دور الولايات المتحدة الأميركية في عملية إحلال السلام، فالممارسات والسلوكيات التي قامت بها كشفت عن توافق مفهومها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن السلام مع المفهوم الإسرائيلي، حيث كانت تسعى إلى ضم إسرائيل إلى خريطة التفاعلات من أجل دعم مشروع "الشرق الأوسطي" وطمس الهوية العربية من أجل خلق هوية جديدة، وتوهم العالم بأنها تحاول قصارى جهدها من أجل محاولة وقف الصراع في المنطقة العربية. وقد استخدمت الولايات الأمريكية المتحدة نفوذها وقوتها، لفرض سياستها الخارجية على المجتمعات العربية، الأمر الذي ساهم في تهديد أمن المجتمعات، وزعزعة أمانهم واستقرارهم، وتهديدهم بشكل مستمر (عبد الرزاق، 68:2013).

ولعل من أهم العوامل التي تؤثر على سياسات الدول في تعاملها مع غيرها، العامل السياسي، حيث يلعب العامل السياسي دورا بارزا وهاما في تحديد ماهية القرار التي يجب اتخاذه وطريقة تنفيذه، آخذين بعين الاعتبار طبيعة العلاقة ما بين العوامل الأخرى التي تؤثر على السياسة الخارجية. كما ويتوقف العامل السياسي على دور القائد في تحديد ماهية القرارات التي يجب أن يتخذها، حيث أنها ستنعكس في النهاية على كفاءة صنع القرار وستضمن النجاح عند تحقيق أهداف السياسات الخارجية، كما ويعتمد العامل السياسي على رضا الشعب واقتناعه بالنظام السياسي، فالولاء للنظام يعني الاستقرار، الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على طبيعة هذه القرارات التي سيتم اتخاذها (أبو غنيم، 23:2013).

ويعد أثر الدور الأمريكي على الأمن المجتمعي العربي من حيث عامل الهجرة أثرا ذا انعكاسات خطيرة، فقد أدركت الولايات المتحدة أن الهجرة قد تخفف من الفقر، وتزيد من الدخل والتحويلات المالية، والقدرة على تيسير الاستهلاك، كما تساعد على الحصول على التمويل اللازم لبدء عمل تجاري جديد بالإضافة إلى الاستفادة من المعارف والموارد التي يوفرها المجتمع الدولي للمهاجرين المغتربين، وإلى جانب المكاسب النقدية البحتة، تسمح الهجرة والتحويلات المالية بزيادة الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم. إلا أن استغلال المجندين أو أرباب العمل للمهاجرين أمر منتشر وعلى نطاق واسع، فضلا عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن الانفصال عن الأسرة يكون مرهقا بالنسبة للمهاجرين، كما تشكل الهجرة الواسعة تحديات خطيرة لهوية الدولة وسيادتها (Ratha et al., 2011:3).

وبخصوص الدور الروسي، فقد لعبت روسيا خلال الثورات العربية دورا كبيرا في المنطقة العربية، فرغم ادعاءها بأنها تقف موقفا محايدا من الصراعات والثورات العربية، إلا أن دورها في المنطقة كان واضحا. فمنذ بداية هذا الصراع، كانت معارضة الدبلوماسيين الروسيين لقرارات مجلس الأمن الرامية إلى إنهاء الأعمال الوحشية في بعض بلاد الربيع العربي كشفت عن تخوف روسيا الواضح من تدخل الغرب في سيادة الدولة، وتشككها من دوافعهم وراء التمسك بمسؤولية الحماية (بورشيفكايا، 19:2016).

وتعد العلاقات العربية الروسية من أهم مرتكزات السياسة الخارجية الروسية، حيث يظهر الدور الروسي واضحا في كافة الأحداث والقضايا المتعلقة في المنطقة العربية، حتى أصبحت تتدخل في السياسة الإقليمية للمنطقة من خلال أدواتها السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى الأداة العسكرية، وساعدها على ذلك المتغيرات التي باتت تشهدها المنطقة منذ ما يسمى بثورات الربيع العربي، ومن ذلك الوقت رغبت السياسة الروسية بترسخ مكانا لها في تشكيل الأقطاب الدولية الكبرى فتحركت في المنطقة العربية اقتصاديا ثم دعمت ذلك بالأبعاد السياسية والعسكرية والأمنية والاستخباراتية والإعلامية لتصبح شريكا أساسيا للدول العربية، وكان تأثيرها على الأمن المجتمعي كبيرا وسلبيا حيث دورها في إمداد الدول العربية التي حدثت فيها ثورات بالسلاح والمعدات، والقوات العسكرية كان له أثر سلبي على تشرد الشعوب، وقتل الأبرياء، وترويع الآمنين، وانتشار الجريمة، وتجارة الأسلحة (مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 2015).

وقد قدرت تكلفة الأسلحة الروسية التي أمدتها روسيا إلى بعض الحكام العرب في أثناء ثوراتهم ومنذ بداية الأزمة العربية أو ما يسمى بالربيع العربي عام 2011 (4) مليار دولار، وقدر معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام أن روسيا كانت مسؤولة عن (48%) من أسلحة سوريا المستوردة، بين عامي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2006 و2010، أي قبل الربيع العربي بسنة. وخلال الربيع العربي، عام 2011، وبسبب ازدياد الضغط على الحكومة وانتشار العصابات المسلحة من حزب المعارضة، تدفق ما يقدر بـ (960) مليون دولار من الأسلحة الروسية التي كانت تشحن شهريا، بحسب كبير مدققي الحسابات في وزارة الدفاع السورية، الأمر الذي ساهم في هدم الأمن، ونزوح الشعوب، وزيادة وتيرة القتل، وتهديد الآمنين (Adams, 2015:15).

أما فيما يتعلق بالثورة المعلوماتية عانت الشعوب العربية في ظل الثورة المعلوماتية والعصر الرقمي من تحديات كبيرة أثرت على جوانب الحياة كافة سواء كانت السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقد أثرت بشكل مباشر وملحوظ على علاقات الأفراد فيما بينهم، وزادت الفجوة بين أفراد الأسرة الواحدة، كما أدت إلى ظهور العادات السيئة، وزيادة الصراعات بين أبناء الشعب الواحد، كما كان لها دور كبير في انتشار العادات السيئة والقيم الخاطئة، والمبادئ التي لا تحبذها المنطقة العربية، كما ساهمت بشكل ملحوظ في تفكيك المجتمعات، وتدمير العلاقات الاجتماعية، والوصول إلى حالة الاغتراب ضمن الوطن الواحد، والذي أدى بشكل كبير إلى زعزعة الأمن المجتمعي، والسماح بالغرب بالهيمنة على أفكار الشباب، وتضائل التعاون والتسامح والتماسك بين الأفراد، والذي يعد من أهم التحديات السياسية التي تواجه المنطقة العربية (فضل الله، 3:2013).

كما لعبت الثورة المعلوماتية دورا عظيما في الثورات التي نشأت في البلاد العربية، حيث ساهمت في مساعدة الشعوب على القيام على حكوماتها الظالمة، وشجعت الأفراد في الخروج بمظاهرات واعتصامات لإسقاط الأنظمة الفاسدة، كما وساهمت هذه الوسائل التكنولوجية أيضا في نشر الإشاعات والأكاذيب، والتغطية عن الأحداث المهمة، لأنها كانت تعتمد على الأفراد في نقل الحقائق والوقائع التي تحصل في تلك الفترة، وحتى بعض وسائل والمحطات الإخبارية الموثوقة كان لها دور في إخفاء الحقائق أو تزويرها وتحويرها، ودخول جهات خارجية في الصراع العربي، وهيمنة الفاعلين الدوليين على بعض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول العربية، من منطلق تقديم المساعدات لها، الأمر الذي زاد الأمور سوءاً وأثر بشكل كبير على الشعوب، وسلامة الأفراد، وهدم الأمن في المجتمعات، وزيادة معدل الجريمة والبطالة والفقر بين أبناء الشعوب التي ثارت على أنظمتها، كما ساهمت في تشريدهم من بلادهم، والتأثير على الوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة (Gire, 2014:3).

ولعل من أهم الآثار السلبية التي أحدثتها الثورة المعلوماتية على الساحة العربية بأنها أتاحت الفرصة للجماعات الإرهابية والمتطرفة من زيادة شعبيتها، والتغلغل في المنطقة العربية، والدخول بين كل حي وشارع ومدينة، وتوسيع نطاقها، وبث الخوف والرهبة في قلوب الآمنين، ونشر أفكارهم المسمومة والمغلوطة بين الأفراد، وجعل من مهمة تشتيت الشعوب والأفراد مهمة سهلة، فقد ساهمت الثورة التكنولوجية في منح الشباب الفرصة للتعرف على هذه الجماعات الإرهابية والتطرفية، والانتساب إليها، دون ادنى فكرة عن الأعمال الإجرامية والتخريبية التي يقومون بها، ومدى الضرر الذي يحدثونه في المجتمعات والبلاد (Gartenstein-Ross, 2015:14).

فقد استخدمت الجماعات الإرهابية منصات على الإنترنت، وأنشأت العديد من المواقع الإرهابية، بهدف الترويج لرسائلهم، واستهداف المخابرات، وبث صور ومقاطع فيديو لجرائمهم التي يرتكبونها، والوصول إلى أكبر شريحة من الجمهور المستهدف، كما تتيح شبكات التواصل الاجتماعي للجمعات الإرهابية والتطرفية تجنيد العديد من الأفراد الذين يتعاطفون مع قضيتهم، ودفعهم لارتكاب جرائم فظيعة باسم الإسلام – والإسلام منها بريء – كما تستخدم مقاطع الفيديو على اليوتيوب والفيسبوك لتعليم استخدام المتفجرات، وتعزيز تقنيات القرصنة، وتبادل برامج التشفير، وتدريب الإرهابيين في المعسكرات الافتراضية على الإنترنت، وذلك باستخدام مجموعة متنوعة غنية من وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة (Weimann, 2014:3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيراً فقد ساهمت العولمة بشكل ملحوظ في تغيير المجتمعات والعالم أجمع بشكل كبير، وجعلت منه قرية صغيرة لا تتجاوز جهاز الحاسوب، وأصبح من السهل العيش والتفاعل مع الآخرين، إلا أن العولمة لا تزال غير مرحب بها؛ لانعدام الاستقرار في الوطن العربي. مما يساعد على التعرف على بعض الحقائق مثل التصور السلبي للعولمة في المنطقة العربية. كما أنها تبين وتوضح ما إذا كانت البلاد في حالة جيدة أم لا من حيث التنمية الاقتصادية، كما اتفقت معظم الدول العربية على مبادئ التحرير، الاقتصادي والحاجة لاعتماد معايير منظمة للتجارة العالمية، وبالتالي توقع مستقبل واعد، ويمكن أن تؤثر العولمة في عدم قدرة المؤسسات المحلية على تمكين البلدان من اتخاذها، للاستفادة من الفرص التي فتحتها زيادة الاندماج في العالم (Ozdemir, 2008:14-15).

وتقوم العولمة في الجانب الثقافي علي انتشار المعلومات، وسهولة حركتها، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات، أي تقوم على إيجاد ثقافة عالمية، وعولمة الاتصالات عن طريق البث التليفزيوني عبر الأقمار الصناعية، ولعل من أخطر أهداف العولمة ما يعرف بالعولمة الثقافية فهي تتجاوز الحدود التي أقامتها الشعوب لتحمي كيان وجودها، وما له من خصائص تاريخية وقومية وسياسية ودينية، ولتحمي ثرواتها الطبيعية والبشرية وتراثها الفكري الثقافي، حتى تضمن لنفسها البقاء والاستمرار والقدرة على التنمية ومن ثم الحصول على دور مؤثر في المجتمع الدولي. فالعولمة الثقافية تقوم على تسييد الثقافة الرأسمالية لتصبح الثقافة العليا، كما أنها ترسم حدوداً أخرى مختلفة عن الحدود الوطنية مستخدمة في ذلك شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة (Markham, 2014:20).

وتهدف العولمة الدينية إلى القضاء على التعليم الديني والثقافة الإسلامية من خلال التشكيك في المعتقدات الدينية، وطمس المقدسات لدى الشعوب المسلمة لصالح الفكر المادي اللاديني الغربي، أو إحلال الفلسفة المادية الغربية محل العقيدة الإسلامية. يركز مفهوم العولمة على أنه يجب أن يكون عالم واحد متكاملا وكأنه قرية صغيرة وعلى جعله عالم واحد في مجال القيم والأخلاقيات والثقافات والنواحي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية والثقافية والدينية وبعضها ينظر إلى تقسيم العالم إلى عالم قوي (كبير) وعالم ضعيف (صغير) بحيث يستمد العالم الصغير كل قيمه، وأخلاقياته وثقافته ونظمه الاجتماعية والثقافية والدينية من العالم الكبير إلا أن هذا التقسيم يفرض على العالم الكبير كل قيمه، وثقافاته، وأخلاقياته على العالم الصغير وينتج عن ذلك تحكم العالم الكبير في المجتمعات العربية والسيطرة والهيمنة عليه والذي يعد بدوره من أخطر التحديات السياسية التي تواجهها المجتمعات العربية (Hinnebusch, 2015:2).

ويرى الباحث أن بعض آثار وتداعيات التحديات السياسية الخارجية كانت فاجعة على المنطقة العربية وأمنها المجتمعي، حيث كان دور إيران كبير في المنطقة العربية صغيرا، إلا أن الثورات التي حصلت في البلاد العربية ساهمت في تعزيز دورها ومكانتها في بعض المناطق العربية، حيث استغلت إيران الأحداث المؤلمة التي تمر بها البلاد العربية وقامت بفرض قوتها وسياستها عليها. في حين كان دور الولايات المتحدة الأمريكية دوراً غير ظاهر للعيان، فقد استغلت ما كان يحصل في المنطقة العربية، وقامت بتحفيز الشعوب والأمم للنهوض والمطالبة في حقوقها، وذلك لتحقيق سياستها وتفكيك الروابط العميقة التي تربط الشعوب، وجعلها ضعيفة وواهنة يسهل السيطرة عليها. فيما كانت روسيا من أشد المؤثرين على الساحة العربية، فقد سمحت لها بعض الأنظمة العربية بالتدخل في سياساتها الخارجية الأمر الذي انعكس على تهديد أمن المجتمعات، وتهجير الشعوب، وترويع الآمنين العزل في منازلهم ودفعهم إلى النزوح إلى الدول المجاورة. كما وقد عانت الدول العربية قد عانت من الآثار التي خلفتها العولمة والثورة المعلوماتية، حيث أنها زادت في اتساع الفجوة وتعميق الصراعات بين شعوبها، الأمر الذي أدى وبشكل كبير إلى زعزعة الأمن المجتمعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن الساحة العربية قد عاشت منذ نشوب ثورات الربيع العربي أزمات سياسية وفكرية حادة والتي ما تزال تعيش آثارها إلى يومنا هذا، كظهور حركات الفكر المتطرف لدى الشباب العربي والفقر والبطالة المتفشية بين المجتمعات وعدم الاستقرار السياسي والمشكلات الأمنية في المنطقة، كما وخلصت الدراسة إلى أن الهدف الرئيسي وراء نشوب هذه الأزمات كان استحداث ثقافة سياسية جديدة قائمة على الديمقراطية وتنمية المؤسسات السياسية وإجراء الإصلاحات التي تناسب ظروف الناس وتهتم بمصالحهم. وقد اعتبر الباحث ثورات الربيع العربي وما فرضته على الشعوب من فقر وبطالة وتهميش وتمييز ورفض من أهم مسببات التحديات السياسية التي دعت الشباب إلى التوجه نحو الفكر المتطرف وعدم قبول رأي الآخر وتنفيذ عمليات العنف والإرهاب وتشويه الدين بأفعال لا تمت له بصلة والتي أثرت على الأمن المجتمعي العربي بشكل كبير.

وقد تمكنت الدراسة من الإجابة عن السؤال الأول والمتعلق بـ: ما التحديات السياسية التي تواجه العالم العربي خلال فترة 2011-2016؟

حيث أظهرت النتائج أن التحديات السياسية في العالم العربي تؤدي دوراً جوهرياً ومحورياً في تقليل وإضعاف الأمن المجتمعي، فقد قامت التحديات السياسية سواء كانت الداخلية أو الخارجية ذو انعكاسات خطيرة على أمن وسلامة الأفراد، وخلقت اضطرابات وتهديدات خطيرة، الأمر الذي شكل عبئاً على جميع الدول، وقد أثر ذلك أيضاً على مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار والأمن الداخلي وأضعف من قوة الدول. فقد كان أثر التحديات السياسية على الصعيدين الفردي، والمجتمعي، الأمر الذي ساهم في التأثير على المشهد السياسي في الدولة بشكل سلبي، وغير مرغوب فيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أظهرت النتائج أن التحديات السياسية التي تعرض لها الوطن العربي خلال الفترة الماضية تسببت في إضعاف الحياة السياسية الديمقراطية في الدول، وأثرت على بنيتها التحتية والداخلية، وأحدثت انقسامات هائلة فيها، كما ساهمت بشكل كبير في قيام وتمرد الشعوب على حكوماتها، وأنظمتها السياسية، والذي انعكس بشكل سلبي على أمن وسلامة الأفراد، وهدد من أمنهم في بلادهم.

وقد تمكنت الدراسة من الإجابة عن السؤال الثاني والمتعلق بـ: ما المرتكزات الفاعلة في بناء الأمن المجتمعي العربي؟

أظهرت النتائج أن مرتكزات الأمن المجتمعي تشكل مجموعة من الأساسيات والمعايير التي تتظافر جهودها من أجل تحقيق غايات الأمن والأمان للأفراد، وتأمين حياة آمنة لهم، ويتم ذلك عن طريق اعتماد أنظمة سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية وعسكرية وثقافية، والتي يمكن من خلالها تحقيق سبل العيش الرغيد والكرامة الإنسانية.

وأظهرت النتائج أن أهمية المرتكزات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية تكمن فيما توفره من أساس قوي، وقاعدة صلبة للحفاظ على أبسط حقوق المواطنين والأفراد الذين يعيشون في كنف هذه الدولة، وتهيئة البيئة التي تشجعهم على الإبداع والتميز، وتحقق لهم أحلامهم وغاياتهم التي يسعون لها.

وقد تمكنت الدراسة من الإجابة عن السؤال الثالث والمتعلقة بـ: ما أثر التحديات السياسية على الأمن المجتمعي العربي؟

أظهرت النتائج أن من أهم تداعيات التحديات السياسية على الأمن المجتمعي العربي تتمثل الآثار الاقتصادية، وانتشار الفقر والبطالة بين أبناء وشباب الوطن العربي، حيث أدت التحديات السياسية، وما فرضته ولا زالت على المنطقة من ثورات، ونزاعات، وتصعيد أمني دوراً جوهرياً في خلق مشاكل اقتصادية، وتساهم في تقليص فرص العمل، وانتشار الفقر، وخاصة في المناطق والدول الفقيرة. ولما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت كل الأبعاد سواء السياسية والأمنية والاقتصادية ذو تأثير مباشر على العامل الاجتماعي، كان تأثير العامل السياسي وهو الأكبر على الصعيدين الدولي والعالمي.

وقد تمكنت الدراسة من اختبار الفرضية من خلال الإجابة عن أسئلتها والتي تنص على أن "التحديات السياسية لها علاقة قوية وفعالة على الأمن المجتمعي خلال الفترة 2011-2016"

فقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، حيث تبين من أن التحديات السياسية أدت دورا جوهريا وفاعلا في تراجع الأمن المجتمعي، وإضعاف أركان الدولة التي هي المسؤولة بشكل أساسي عن أمن وأمان وسلامة شعوبها.

ثانياً: النتائج

خلصت الدراسة من خلال ما تقدم به في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، على النحو التالي:

1. تعد التحديات السياسية أحد الأسباب الرئيسة في عدم استقرار الحكومة وانتشار الفساد العام والقصور في حماية حقوق الملكية وضعف التوازن الاقتصادي، فقد أدت إلى ظهور الجماعات المعارضة التي صعدت أعمال العنف في المنطقة العربية، الأمر الذي أثر سلباً على الأمن المجتمعي.
2. خلفت التحديات السياسية آثار اقتصادية سلبية أدت إلى انتشار الفقر والبطالة، والجريمة والمخدرات وتفكيك المجتمعات الأمر الذي أدى أثر على الأمن المجتمعي العربي.
3. أدى مرور البلدان العربية بمرحلة انتقاليّة كبيرة وصعبة إلى مطالبة المواطنين بتحقيق العدالة والتخلص من الظّلم بأشكاله المختلفة إلى لجوء العديد منها إلى الإصلاح السياسي لتحسين الأوضاع في البلاد والتغلب على المشكلات التي تواجهها، إلا أنها لم تتخذ إجراءات جادَّة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بخصوص الإصلاح السياسي بالرّغم من ضرورته لتحقيق المصالحة الوطنيّة، مما أثار سخط القادة، والذي انعكس بدوره على أمن وأمان المجتمعات العربية؛

4. كانت الحاجة إلى التغيير والضرورة لإحداث الانقلابات ضد طغيان الجهات الدينية والسياسية السبب الرئيسي الذي أدى إلى نشوب النشاطات القومية والحركات التحريرية في المنطقة العربية، وكان هدف هذه الحركات متمحوراً حول أهمية حقوق الإنسان ومدى تطبيق الديمقراطية؛

5. يعد الإرهاب من أخطر التحديات التي تواجهها الدول العربية والتي زعزعت أمنها، فقد قامت العديد من الجماعات الإرهابية، وعلى رأسها داعش، باستهداف الشباب واستغلالهم بهدف استهداف الآمنين في منازلهم، وانتهاك أعراضهم، وسلب أموالهم تحت اسم الإسلام الذي هو بريء منهم ومن أفعالهم؛

6. إن للتطرف آثاراً خطيرةً على العالم أجمع والدول العربية بشكلٍ خاص، فهو يغزو عقول مختلف الفئات الاجتماعيّة بصرف النظر عن العمر أو الدين أو الجنس أو الحالتين الاجتماعية والتعليمية.

7. كانت ثورات الربيع العربي من أقوى الشرارات التي أشعلت فتيل التحديات السياسية التي أثرت بشكل كبير على الأمن المجتمعي في الوطن العربي والتي أسفرت عن عدة نتائج على البعد الأمني كظهور الطائفية والديكتاتورية والإرهاب، فضلاً عن العدد الهائل من الضحايا والجرحى واللاجئين الذي خلفتهم هذه الثورات؛

8. من أهم الآثار التي خلفتها التحديات السياسية الخارجية والتي أثرت على الأمن المجتمعي في المنطقة العربية ظواهر العولمة والثورة المعلوماتية والتي أدت إلى انهيار وغياب دور الثقافات والهويات الوطنية وغيرها من المقومات الشعوب التي تميزت بها الشعوب العربية بمختلف أعراقها وأجناسها ودياناتها وثقافاتها وقيمها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. لم يكن لإيران دور كبير في التغيرات التي حصلت في الوطن العربي، حيث كان دورها منعزلاً وغير فعال في الثورات العربية نظراً إلى أنها كانت تعيش هي الأخرى اختلالات بنيوية وداخلية.
10. كان للعلاقات ما بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل انعكاساً على العلاقات التي تجمع بين الولايات المتحدة الأميركية والدول العربية، فقد كشفت ممارساتها وسلوكياتها عن توافق مفهومها عن السلام مع المفهوم الإسرائيلي وعن سعيها لطمس الهوية العربية من أجل خلق هوية جديدة.
11. كانت روسيا أحد المعارضين الدبلوماسيين لقرارات مجلس الأمن التي كانت تهدف إلى إنهاء الأحداث غير الإنسانية في بعض بلاد الربيع العربي.
12. تسببت الثورة المعلوماتية وظاهرة العولمة بآثار كبيرة وجسيمة على الشعوب العربية من والتي أثرت على كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثالثاً: التوصيات

في ضوء النتائج، توصي الدراسة بجملة من التوصيات كالتالي:

1. ضرورة أن يصمم صناع القرار خطط منهجية لمعالجة للأوضاع السياسية في الوطن العربي والحد من انتشارها من خلال العمل على تحقيق ونشر العدالة وتحسين الأوضاع في البلاد وتطبيق السياسات الديمقراطية من أجل التغلب على المشكلات التي تواجهها.
2. ضرورة أن تعالج الجهات المسؤولة الأوضاع الاقتصادية السلبية في البلاد العربية لما لها من آثار جسيمة على الوطن العربي ككل، وذلك من خلال العمل على تقوية الاقتصاد العربي وتحرير التجارة السلعية والخدمية بين الدول العربية وإزالة القيود الجمركية وتوفير فرص عمل للمواطنين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. ضرورة أن تحرص الحكومات العربية على تلبية مطالب المواطنين التي تخدم خير البلاد من تحقيق للعدالة وتخلص من الظلم بكافة أشكاله وتحقيق للمصالحة الوطنيّة والعمل على تطبيق الإصلاح السياسي وعدم التوان في تنفيذ الإجراءات المطلوبة وبأسرع وقت ممكن.
4. ضرورة أن يسعى صناع القرار في البلاد العربي إلى تطبيق التغيير الديموقراطي الإيجابي وتفعيل حقوق الإنسان لكافة الأجناس والأعراق والأديان ونشر السلام في المنطقة العربية حتى لا تتشب الانقلابات والنشاطات القومية والحركات التحريرية فيها.
5. يجب على الحكومات العربية أن تتعاون فيما بينها من أجل مكافحة الإرهاب والتطرف الداخلي والقومي والذين زاد خطرهما مع تطور وسائل التكنولوجيا الحديثة من الجذور والحيالة دون تفشيها كالمرض في جسد الوطن العربي، لما لها من آثار جسيمة على أركانها الاجتماعية والقومية والوطنية.
6. ضرورة التكاتف والتعاون فيما بين الشعوب العربية ضد الطائفية والديكتاتورية والإرهاب ومؤازرة من شردتهم ثورات الربيع العربي، وتقديم ما في وسعهم لمساعدة المتضررين منها دون اللجوء إلى مساعدات من الدول الخارجية والتي لا يمكن معرفة دوافعها الحقيقية والتيقن منها، فالمسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً.
7. ضرورة تعزيز دور وحدات مكافحة الجرائم الإلكترونية العربية ضد الجرائم المنتشرة على الأنترنت والتي أدت إلى انهيار وغياب دور الثقافات والهويات الوطنية وغيرها من المقومات التي تميزت بها الشعوب العربية وذلك عن طريق تفعيل خط ساخن ومخصص لمثل هذه الحالات والعمل على تطوير جدران الحماية النارية وحجب المواقع المشبوهة والمثيرة للشبهة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. ضرورة ابتعاد حكومات الدول العربية عن التدخلات الخارجية الغربية، ومعالجة المشاكل الداخلية والإقليمية دون الاعتماد عليها، حيث لم يكن لإيران دور كبير في التغيرات التي حصلت في الوطن العربي.
9. ضرورة استغناء حكومات الدول العربي عن المساعدات الخارجية، فقد كانت روسيا أحد المعارضين الدبلوماسيين لقرارات مجلس الأمن التي كانت تهدف إلى إنهاء الأحداث غير الإنسانية في بعض بلاد الربيع العربي.
10. ضرورة توعية الشعوب العربية وخاصة الشباب إلى مخاطر الثورة المعلوماتية وظاهرة العولمة والتي أثرت على كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وزادت الفجوة بين أفراد الأسرة الواحدة وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات التوعوية ونشر الوعي حول هذه الظاهرة.
11. ضرورة إجراء دراسات أكثر وأعمق عن التحديات السياسية التي يواجهها الأمن المجتمعي العربي من أجل الوقوف على الأسباب الكامنة وراء هذه التحديات والخروج بالمزيد من التوصيات لحل هذه الأزمة الخانقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب:

راشد، باسم، (2013)، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، القاهرة: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية.

سراج الدين، إسماعيل، (2015)، **التحدي: رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف**، القاهرة: مكتبة الإسكندرية.

محافظة، علي، (2011)، **حركات الإصلاح والتجديد في الوطن العربي والتحديات التي تواجهه**، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.

نعمة، أديب (2014)، **الدولة الغنائمية والربيع العربي**، بيروت: دار الفارابي، 245-251.

هلال، علي الدين، (2013)، **حال الأمة العربية 2013-2014: مراجعات ما بعد التغيير**، المستقبل العربي، 8-22.

ب- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

أبو غنيم، محمد، (2013)، **دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، فلسطين.

الأسمر، وضاح مصطفى حسن، (2013). **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجال، صادق، (2014). **الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 2011-2013**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

حنونة، جميل جمال، (2013)، **تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية في قطاع غزة: دراسة حالة على محافظة شمال قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

ريان، رأفت، (2015)، **الثورات العربية 2011 وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية (جامعة النجاح الوطنية أنموذجاً)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الشهراني، سعيد، (2014)، **تقييم جهود هيئة حقوق الإنسان في تعزيز الأمن الاجتماعي في المملكة العربية السعودية مدينة الرياض أنموذجاً**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

عبابنة، محمد أحمد، (2011)، **دور الزكاة في تحقيق الأمن الاجتماعي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

العسيري، عبد الله، (2013)، **أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمي بعد عام (2001)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

قادري، رندة فيصل عبد الكريم، (2015)، **الأمان الاجتماعي للمرأة في تشريعات الأحوال الشخصية في الضفة الغربية من وجهة نظر قانونية والحركة النسوية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

محمد، إبراهيم، (2013)، **التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني على الفترة**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1999-2013) "دراسة حالة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

مدوخ، نجاة، (2014)، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2014/2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر.

ميهوب، وسام، (2014)، **أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، الجزائر.

ج- الصحف والمجلات:

أبو عمرة، رنا، (2013). أوضاع دول الربيع العربي في ضوء مقياس الدول الفاشلة. **جريدة الميثاق**، (1681): 8.

البحيري، ولاء، (2006)، آفاق الاستراتيجية العربية لمواجهة التحديات والتهديدات، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، (36-37).

بلفلاح، يونس، (2016)، الإرهاب في العالم العربي: السياق والخلفية والآفاق، مقال منشور، **جريدة العربي الجديد**، متاح على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/supplementyouth/2016/7/16/، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/4/19.

بورشيفكايا، آنا، (2016)، روسيا في الشرق الأوسط... الدوافع – الآثار – الآمال، دراسة منشورة، **مركز إدراك للدراسات والاستشارات**.

جبر، نهله محمد، (2015)، الأمن الثقافي: مفهومه ودواعيه وعوامل تحقيقه، **مجلة شؤون عربية**، (169): 134-147.

الحديثي، صلاح، والعزيز، معتز، (2011)، التأثيرات السلبية والإيجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والثقافية والسياسية والاقتصادية، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، 11(1): 506-545.

خليل، محمد (2012). تركيا وثورات "الربيع العربي". مقال منشور، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، متاح على الرابط: http://acpss.ahram.org.eg/news/5313.aspx، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/08/19.

خير الله، داود، (2011). معوّقات الإصلاح في العالم العربي، مقال منشور، **جريدة الأخبار**، السنة الخامسة، العدد (1410): 1-32. متاح على الرابط: http://al-akhbar.com/sites/default/files/pdfs/20110513/alakhbar20110513.pdf، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/5/9.

ربابعة، عبد الله، (2014)، السياسة الشرعية وأهميتها في تحقيق الأمن المجتمعي، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، 30(59): 3-30.

الرواشدة، علاء زهير، (2015)، التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني: دراسة سوسيولوجية للمظاهر والعوامل، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، 31(63): 81-121.

الزعبي، علي، (2015)، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت، **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 41(1): 13-122.

سلامة، محمد (2013). **الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي**، مركز البديل للدراسات والأبحاث ومؤسسة المستقبل، الأردن.

الشوبكي، سناء، (2017)، مختصون يؤكدون أهمية دور الشباب في تحقيق الأمن المجتمعي، مقال منشور، **جريدة الرأي**، 16880(1): 1-25.

الشيخ، نورهان، (2012)، الموقف الروسي من الثورات العربية. رؤية تحليلية، **مجلة البيان**، 9(1):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.291-273

الصواني، يوسف، (2013)، التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، **مجلة المستقبل العربي**، 416: 21-33.

طاهر، رانية، (2013). الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي. مقال منشور، **مجلة رؤية تركية**، متاح على الرابط: http://rouyaturkiyyah.com/، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/08/19.

الطرابلسي، أحمد، (2013)، مدخل إلى نظرية الإصلاح في الفكر السياسي، مقال منشور، **مجلة الإصلاح**، متاح: http://alislahmag.com/index.php?mayor=contenu&mayaction=article&article_id=892&idlien=189، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/04/19.

الطراونة، أنس، (2016)، التحديات الداخلية والخارجية في الأردن، مقال منشور، **صحيفة عمون**، متاح على الرابط: http://www.ammonnews.net/article/271388، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017 /2/20.

طنش، خلود أحمد وعبابنة، محمد أحمد، (2016)، الفقر والبطالة وأثرهما في تهديد السلم المدني "آليات المعالجة في ضوء الهدي النبوي" تقدير اقتصاد إسلامي، **المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال**، 1(3): 102-135.

عبد الرزاق، حموش، (2013)، العلاقات العربية الأميركية في وسائل الإعلام خلال مرحلة الثورات العربية الأخيرة، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 65-75.

عربي، مسلم بابا، (2013)، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، **دفاتر السياسة والقانون**، (9): 233-248.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العنبر، إياد، ومحمد، إسحاق يعقوب، (2014)، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة. **المجلات الأكاديمية العلمية العراقية**، 1(19): 157-188.

فيلدينغ، نيك، (2016). في ضوء مشهد معقد من التحالفات والعداوات، تساؤلات حول مستقبل سوريا ومصير "داعش"، آفاق المستقبل، 29، 18-21.

المجالي، محمد، (2013)، الأمن الاجتماعي، **جريدة الغد**. تم الدخول إلى الرابط في 2017/5/3، متاح على: http://www.alghad.com/articles/

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2012). **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**، الدوحة، قطر: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مصطفى، نادية، (2010)، التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية 3/3، **ثقافتنا للدراسات والبحوث**، 6(22): 71-102.

ناي، جوزيف، (2013)، ثورة المعلومات وتغيير طبيعة القوة: الربيع العربي كمثال، مقال منشور، **صحيفة الغد**، متاح على الرابط http://www.alghad.com/articles/595039، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/3/23.

نوحى، انجي، (2015). دور تركيا في الشرق الأوسط. مقال منشور، **جريدة الشروق**، متاح على الرابط: http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/08/19.

وادي، عبد الحكيم سليمان، (2014)، الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية، الأسباب والمبررات، مقال منشور، **أمد للإعلام**، متاح على الرابط https://www.amad.ps/ar/Details/13009، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/3/23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوسف، خولة محي الدين، (2012)، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 28(2): 523-550.

د- الندوات والمحاضرات:

أميمة، فايز، (2012)، **الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية: ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجاً**، بحث مقدم إلى مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر في موضوع: ثقافة التغيير، جامعة فيلادلفيا، الأردن.

التميمي، عماد، التميمي، إيمان، (2012). **الأمن الاجتماعي: ضبط المصطلح وتأصيله الشرعي**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الذي تقيمه كلية الشريعة في جامعة آل البيت بعنوان الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، 3-4/تموز/2012م.

شرادقة، تحسين، (2015). **التوظيف الإعلامي لشبكات التواصل الاجتماعي في مكافحة ظاهرة الإرهاب (داعش نموذجاً)**، ورقة بحثية، جامعة الزرقاء، الأردن.

شرادقة، تحسين، (2016). **دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف (دراسة ميدانية)**، المؤتمر الدولي المحكم تحت عنوان: دور الشريعة والقانون والإعلام في مكافحة الإرهاب تحت شعار: عالم بلا إرهاب، للفترة 30-31 مارس 2016، جامعة الزرقاء، الأردن.

عبد العال، عبد الحي، (2015). **التطرف والغلو وأثر ذلك على الشعوب والمجتمعات**، المؤتمر العلمي الذي تقيمه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية تحت عنوان: "دور العلماء في الوقاية من الإرهاب والتطرف"، للفترة 7-2015/04/9، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

فضل الله، عبد الحليم، (2013). **علاقة المواطن بالسلطة في العصر الرقمي**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر مدرسة جبيل الخريفية: التحاور، الشفافية، الديمقراطية، المشاركة المدنية والسياسية في العصر الرقمي، مركز علوم الإنسان ومنظمة اليونيسكو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيراط، محمد مسعود، (2014). **إعداد البرامج التوعوية والتعليمية حول القضايا الأمنية**، بحث مقدم إلى الدورة التدريبية التي تقيمها كلية التدريب في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان تنمية مهارات العاملين في أجهزة الإعلام الأمني، 9-13/شباط/2014.

الكيلاني، سرى، (2011)، **أثر احترام حقوق المواطنة في تحقيق الأمن الاجتماعي**، بحث مقدم إلى مؤتمر "الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي"، المؤتمر الدولي لكلية الشريعة، جامعة آل البيت، 4/تموز/2012.

موسى، ريم محمد، (2012)، **الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي**، بحث مقدم إلى مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر في موضوع: ثقافة التغيير، 6-8/تشرين الثاني/2012، جامعة فيلادلفيا، الأردن.

هـ- المواقع الإلكترونية:

الحكمي، سليم، (2016)، تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس ومصر: رؤية مقارنة، مقال منشور، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية**، متاح على الرابط: http://www.csds-center.com/، تم الدخول إلى الموقع في 2017/5/9.

سرار، شفيقه، (2016)، **مجتمع المخاطرة والأمن الاجتماعي في الوطن العربي، بحث منشور، جيجل، الجزائر: جامعة جيجل**. تم الدخول إلى الرابط في 2017/4/29، متاح على الرابط: http://www.aranthropos.com.

سلطاني، أبو جرة، (2015). **مخاطر وأثار التطرف والإرهاب وطرق معالجتها (النفسية، الإجتماعية، الإقتصادية، المعيشية، والسياسية وتأثر الحقوق المدنية)**، ورقة بحثية، متاح على الرابط: http://www.wasatyea.net/?q=ar/content/، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 2017/08/17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، (2015). هكذا تؤسس روسيا لخارطة جديدة للشرق الأوسط، مقال منشور، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، متاح على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/8387، تم الدخول إلى الموقع في تاريخ 2017/5/11.

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، (2014)، **الأهداف والمرتكزات**، تم الدخول إلى الرابط في 2017/5/3، متاح على: https://www.ssc.gov.jo/arabic/pages/objectives.aspx

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdel Nabi, A., Abu Ismail, K., Abi Samra, M., Abdel Gader, A., Abou Taleb, G., Achy, L., … & Touhami, A. (2011). **Arab Development Challenges Report 2011 towards the Developmental State in the Arab Region**, Published Report, United Nations.

Abraham, R. (2015). **Confronting the Challenge of Political Reforms in GCC States: Domestic Transition via Regional Integration**, Research Paper, The Arab Centre for Research and Policy Studies.

Adams, S. (2015). **Failure to Protect: Syria and the UN Security Council**. Working Paper, Global Centre for the Responsibility to Protect, 13.

Agarwal, R. (2013). 'Arab Spring' and Democracy: Possibility or an Elusive Idea. **Indian Foreign Affairs Journal**, 8(4): 372.

Alexander, Y. (2012). **Special Update Report Terrorism in North, West, & Central Africa: From 9/11 to the Arab Spring**. International Center for Terrorism Studies, 3.

Ali, T. M. (2014). Post-Political Transitions in Arab Spring Countries: The Challenges. **Procedia-Social and Behavioural Sciences**, 109: 250-256.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Al-Ississ, M., & Diwan, I. (2016). **Individual Preferences for Democracy in the Arab World Explaining the Gap**. In Economic Research Forum Working Papers, 981.

Al-Rawashdeh, M. (2014). The Impact of Globalization on the Political Culture of the Arab Youths, **Journal of Middle Eastern and Islamic Studies** (in Asia), 8(4): 81-120.

Al-Rawi, A. K. (2015). Sectarianism and the Arab Spring: Framing the popular protests in Bahrain. **Global Media and Communication,** 11(1): 25-42.

Alviar, C., Béné, C., Veras Soares, F., Sholkamy, H., Hallez, K., Zitoun, M. S., Gupta, N., Yasmin, R., Kazepov, Y. (2011). **Social Protection Policy and Research in the Arab States: From Shared Challenges to Coordinated Efforts**. UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States, Beirut.

Angrist, M. P. (2013). **Politics and Society in the Contemporary Middle East**. Boulder, CO, USA.

Arieff, A., Danon, Z., Katzman, K., Sharp, J. M., & Zanotti, J. (2012). **Change in the Middle East: Implications for US Policy**. Congressional Research Service, USA.

Asseburg, M. (2012). **Protest, Revolt and Regime Change in the Arab**

www.manaraa.com

World: Actors, Challenges, Implications and Policy Options. Stiftung Wissenschaft Und Politik, German Institute for International and Security Affairs.

Beck, M. & Hüser, S. (2012). **Political Change in the Middle East: An Attempt to Analyze the 'Arab Spring,'** [Working Papers]. Institute of Middle East Studies.

Behnassi, M., & McGlade, K. (2017). **Environmental Change and Human Security in Africa and the Middle East**. Springer.

Borum, R. (2011). Radicalization into violent extremism II: A review of conceptual models and empirical research. **Journal of Strategic Security**, 4(4): 37.

Byman, D. (2011). Terrorism After the Revolutions: How Secular Uprisings Could Help (or Hurt) Jihadists, **Foreign Affairs**, 90(3): 48-54.

Chan, B. S. B., Tse, Z. T. H., Fu, K. W., Cheung, C. N., & Fung, I. C. H. (2015). Why We Should Care about Ebola in West Africa and Middle East Respiratory Syndrome in South Korea: Global Health Ethics and the Moral Insignificance of Proximity. **Journal of Bioethical Inquiry**, 12(4): 541-543.

Chau, F., Deesomsak, R., & Wang, J. (2014). Political Uncertainty and Stock Market Volatility in the Middle East and North African (MENA)

www.manaraa.com

Countries. **Journal of International Financial Markets, Institutions and Money**, 28: 1-19.

Chubin, S. (2012). **Iran and the Arab Spring: Ascendancy Frustrated**. GRC Gulf Papers, 21-27.

Dalacoura, K. (2012). The 2011 Uprisings in the Arab Middle East: Political Change and Geopolitical Implications. **International Affairs**, 88(1): 63-79.

Darwisheh, H. (2014). **Trajectories and Outcomes of the 'Arab Spring': Comparing Tunisia, Egypt, Libya and Syria**. Discussion Papers, Institute of Developing Economies.

Denber, R. (2012). **Hopes and Lessons 20 Years after the Collapse of the Soviet Union**. Human Rights Watch.

Dessì, A. (2012). **Israel and the Palestinians after the Arab Spring: No Time for Peace**. IAI Working Papers 1216, Istituto Affari Internazionali.

Devereux, S. (2015). **Social Protection and Safety Nets in the Middle East and North Africa**. Brighton, London: Institute of Development Studies.

Diamond, L. (2011). **A Fourth Wave or a False Start?** Foreign Affairs, Retrieved from http://www.foreignaffairs.com/articles/67862/larry-diamond/a-fourth-wave-or-false-start

Douglas, C., Fischer, A., Fletcher, K., Guidero, A., Marktanner, M., Noiset,

www.manaraa.com

L., & Wilson, M. (2014). **The Arab Uprisings: Causes, Consequences, and Perspectives**. Working Paper. International Conflict Analysis and Transformation Research Group.

Edun, A. J., & Lawal, A. T. (2014). Analysis of the Current Democratic Wave in the Arab World: Lessons and Implications. **African Journal of Political Science and International Relations**, 8(8): 275-279.

Elhusseini, F. (2014). Post Arab Spring Thoughts: The Middle East between External and Internal Mechanisms (Political Economic & Social Forces). **Hemispheres**, 29(2): 5-28.

Ellison, D. (2015). **Nationalism in the Arab Spring Expression, Effects on Transitions, and Implications for the Middle East State: A Comparative Analysis of Egypt and Libya**. Senior Essay | PLSC 419: Arab Revolts, Revolution, and Reform, 1-52.

Fawcett, L. (2013). **International Relations of the Middle East**, Published Paper. Oxford University Press.

Fawcett, L. (2016). **International Relations of the Middle East**. Oxford University Press.

Fenstermacher, L., Leventhal, T., & Canna, S. (2011). **Countering Violent Extremism: Scientific Methods & Strategies**. Wright-Patterson Air Force Base, OH; Air Force Research Lab.

www.manaraa.com

Gartenstein-Ross, D. (2015). **Radicalization: Social Media and the Rise of Terrorism. House Testimony, Hearing before the US House of Representatives Committee on Oversight and Government Reform**, Subcommittee on National Security, 28.

Gaub, F. (2013). **Reforming Arab Security Sectors**, Published Report, European Union Institute for Security Studies.

Gharaybeh, K. M. (2014). General Socio-Demographic Characteristics of the Jordanian Society: A Study in Social Geography. **Research on Humanities and Social Sciences**, 4(1): 1-10.

Gierszewski, J., & Piwowarski, J. (2016). Theoretical Basics of Societal Security. Security Dimensions. **International & National Studies**, (18): 30-48.

Gire, S. (2014). The Role of Social Media in the Arab Spring. **Pangaea Journal**, 5.

Gorgulu, M. E. (2012). **Potential Effects of the Arab Spring**, Working Paper. Afyon Kocatepe University, Turkey.

Hashemi, N. (2016). The ISIS Crisis and the Broken Politics of the Middle East. Research paper, Key Issues in Religion and World Affairs, USA.

www.manaraa.com

Hinnebusch, R. (2015). Globalization, Democratization, and the Arab Uprising: The International Factor in MENA's Failed Democratization. **Democratization**, 22(2): 335-357.

Hoffman, M., & Jamal, A. (2012). The Youth and the Arab Spring: Cohort Differences and Similarities. **Middle East Law and Governance**, 4(1): 168-188.

Holmquist, E., & Rydqvist, J. (2016). **The Future of Regional Security in the Middle East: Expert Perspectives on Coming Developments**, Published Research. Stockholm, Sweden: Swedish Defence Research Agency.

Howell, L. D. (2011). **International Country Risk Guide Methodology**. East Syracuse, NY: PRS Group.

Human Security Unit. (2009). **Human Security in Theory and Practice: An Overview of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security** (Publication). New York: Human Security Unit.

Hurd, E. S. (2015). Politics of Sectarianism: Rethinking Religion and Politics in the Middle East. **Middle East Law and Governance**, 7(1): 61-75.

Idowu, A. S., & Oladiti, A. A. (2016). The Forces of Globalization and the Arab Spring in Modern Libya, **Journal of Globalization Studies**, 5(2):

www.manaraa.com

112–123.

Ipek, P. (2017). Oil and Intra-State Conflict in Iraq and Syria: Sub-State Actors and Challenges for Turkey's Energy Security. **Middle Eastern Studies**, 1-14.

Janning, J. & Frontini, A. (2013). Unfulfilled Promises: An Assessment of the Arab Spring, Its Challenges and Prospects. **SIAK-Journal – Zeitschrift Für Polizeiwissenschaft Und Polizeiliche Praxis**, (1): 4-18.

Jawad, R. (2014). **Social Protection in the Arab Region: Emerging Trends and Recommendations for Future Social Policy**, Research Paper Series, United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States, Arab Human Development Report.

Jawad, R. (2015). **Social Protection in the Arab Region: Emerging Trends and Recommendations for Future Social Policy**, Research Paper Series, United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States, Arab Human Development Report.

Kagan, F. W., Majidyar, A. K., Pletka, D. & Sullivan, M. C. (2012). **Iranian Influence in the Levant, Egypt, Iraq, and Afghanistan** [Report]. The American Enterprise Institute and the Institute for the Study of War, USA.

Kaldor, M. (2011). Human Security. **Society and Economy**, 33(3): 441-448.

www.manaraa.com

Khan, M. M. (2015). **Understanding and Identifying Violent Extremism**. ISSI Issue Brief.

Khatib, L. (2012). Political Participation and Democratic Transition in the Arab World. **U. Pa. J. Int'l L.**, 34(2): 315-340.

Kienle, E. (2013). **The Security Implications of the Arab Spring**. Working Paper, GCSP.

Kuitto, K. (2016). From Social Security to Social Investment? Compensating and Social Investment Welfare Policies in a Life-Course Perspective. **Journal of European Social Policy**, 26(5): 442-459.

LaGraffe, D. (2012). The Youth Bulge in Egypt: An Intersection of Demographics, Security, and the Arab Spring. **Journal of Strategic Security**, 5(2): 65.

Lawson, G. (2012). **After the Arab Spring: Power Shift in the Middle East? The Arab Uprisings: Revolution or Protests?** London School of Economics and Political Science, London, UK.

Lia, B. (2016). Jihadism in the Arab World after 2011: Explaining Its Expansion. **Middle East Policy**, 23(4): 74-91.

Marcus, R., Pereznieto, P., Cullen, E., & Jones, N. (2011). **Children and Social Protection in the Middle East and North Africa: A Mapping Exercise**, Working Paper, London: Overseas Development Institute.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Markham, T. (2014). Social Media, Protest Cultures and Political Subjectivities of the Arab Spring. **Media, Culture & Society**, 36(1): 89-104.

Masood, T. (2015). Has the Door Closed on Arab Democracy? **Journal of Democracy**, 26(1): 74-87.

Mottaleb, A. M. (2013). The Arab Spring and Extremism: Case Study to the Evolution of Extreme-Islamism in Egypt. **American International Journal of Social Science**, 2(7): 114-127.

Muhammad, A. C., Faheem, M. A., Dost, M. K. B., & Abdullah, I. (2011). Globalization and Its Impacts on the World Economic Development. **International Journal of Business and Social Science**, 2(23): 291-297.

Nay, O. (2012). **Fragile and Failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids**. Paper prepared for the 22nd IPSA World Congress of Political Science, 8-12 July 2012. Available at: http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0192512113480054

Nejdawi, R., Braham, M., El-Baba, J., Razzaz, S. & Allen, C. (2015). **Arab Sustainable Development Report**, 1st Ed, ESCWA.

Nepstad, S. E. (2013). Mutiny and Nonviolence in the Arab Spring: Exploring Military Defections and Loyalty in Egypt, Bahrain, and Syria. **Journal of Peace Research**, 50(3): 337-349.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Ottaway, M., & Hamzawy, A. (2011). **Protest Movements and Political Change in the Arab World**. CARNEGIE Endowment for International Peace, USA.

Ottaway, M., & Muasher, M. (2011). **Arab Monarchies: Chance for Reform, Yet Unmet**. Research Paper, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Ozdemir, E. (2008). **Globalization and Its Impact on the Middle East**, Master's Thesis, Naval Postgraduate School, California.

Ozolina, Z. (2016). **Societal Security. Inclusion-Exclusion Dilemma: the Portrait of the Russian-Speaking Community in Latvia**. Riga: Zinatne.

Pawlak, P. & Göpffarth, J. (2016). **Countering Extremism in Arab Countries**. European Parliamentary Research Service.

Ratha, D., Mohapatra, S., & Scheja, E. (2011). **Impact of Migration on Economic and Social Development: A Review of Evidence and Emerging Issues**.

Rishmawi, M. (2013). **The League of Arab States in the Wake of the 'Arab Spring'**. Cairo Institute for Human Rights Studies.

Romer, C. D., & Romer, D. H. (2016). Transfer Payments and the

www.manaraa.com

Macroeconomy: The Effects of Social Security Benefit Increases, 1952–1991. **American Economic Journal: Macroeconomics**, 8(4): 1–42.

Sdralevich, M. C. A., Sab, M. R., Zouhar, M. Y., & Albertin, G. (2014). **Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead**. International Monetary Fund.

Shahin, S. M., & Salem, M. A. (2015). The Challenges of Water Scarcity and the Future of Food Security in the United Arab Emirates (UAE). **Natural Resources and Conservation**, 3(1): 1–6.

Sottilotta, C. E. (2013). **Political Risk: Concepts, Definitions, Challenges**. Working Paper, LUISS School of Government, Italy.

Steinberg, G. (2014). **Leading the Counter-Revolution: Saudi Arabia and the Arab Spring** [Research Paper]. German Institute for International and Security Affairs, Berlin.

Suri, J. & Valentino, B. (Eds.). (2016). **Sustainable Security: Rethinking American National Security Strategy**. Oxford University Press.

Toscano, R., Khattab, M., Kassem, F. S. & Brumberg, D. (2012). The Arab Awakening: Is Democracy a Mirage? **Woodrow Wilson International Centre for Schools**, (6): 1–19.

UNESCO. (2011). **Democracy and Renewal in the Arab World: UNESCO**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Supports the Transitions to Democracy [Press Release]. Paris, France: UNESCO.

United Nations Development Programme. (2016). **Preventing Violent Extremism through Inclusive Development and the Promotion of Tolerance and Respect for Diversity: A Development Response to Addressing Radicalization and Violent Extremism**, Discussion Paper. New York, USA: United Nations Development Programme.

Walton, O. (2011). **Effects of the 'Arab Spring' on the Middle East and North Africa (MENA) Region** (Helpdesk Report). Birmingham, UK: Governance and Social Development Resource Centre.

Weimann, G. (2014). New Terrorism and New Media. Wilson Centre Common Labs, 2: 1-17.

Wittes, T. C. (2016). **Politics, Governance, and State-Society Relations** (Rep.). Washington, D.C.: Atlantic Council.

Yi, I. (2015). **New Challenges for and New Directions in Social Policy**. Published research, United Nations Research Institute for Social Development.

www.manaraa.com